

کتاب فومبہ



مع الميثاق

بمقام

الدكتور عبد القادر حاتم

محمّد عطا

الدكتور محمود الجوهري

محمّد محمود

علاء الجنبلاطي

الدكتور حسين فوزي النجار



كُتِبَ فَوْهِيَّةً

مع الميثاق

بمقام
الدكتور عبد القادر حاتم
محمد عطاس
الدكتور محمود الجوهري
محمود محمود
عيسى الجبيل
الدكتور حسين فوزي النجار

في التحول الاشتراكي الثوري

بمقام

الدكتور عبد القادر قاسم

فيل إن نتحدث من ضرورة الثورة وحتمتها أو التحول الاشتراكي
الثوري لابد أن نجيب عن هذا السؤال :

ما هي المقدمات الثورية التي سبقت إصدار الميثاق ؟

للإجابة عن هذا السؤال .. لابد أن نذكر كل التطورات الثورية
التي مهدت للميثاق باعتباره دليل العمل الثوري .

ومن الواجب أيضا أن نذكر .. أن التحول الاشتراكي الثوري ..
لا يمكن أن يأتي عفوا .. بل لابد ونحن نعمل على تحويل مجتمع كان
يمتد السيطرة الأجنبية .. وتمت السيطرة الاستغلالية الرأسمالية ..
أن تبدأ عملية التحول الثوري الاشتراكي التحرري بتعهدات ومقدمات
.. وإذا كان القول بأن المقدمات هي التي تنبئ بالنتائج .. فقد كانت
هناك أعمال ثلاثة مهدت للميثاق .. التي قلعه السيد الرئيس إلى
الامة .. وهذه الأعمال الثلاثة التي كانت تضع الخطوط العريضة
الرئيسية وتثقل العمل من مرحلة إلى أخرى هي :

١ - صدور « فلسفة الثورة » للسيد الرئيس جمال عبد الناصر
في عام ١٩٥٤ ، وفلسفة الثورة كما هو معروف قد بيّنت لنا العوامل التي
أدت إلى الثورة ، وخطوات العمل الإيجابي ، وتحديد أهداف الثورة
بأنها أهداف سياسية واجتماعية معا ، سياسية تبني القضاء على
الاستعمار والقضاء على النظام الملكي والنظام العزلي ، واجتماعية تبني
القضاء على الانطباع وذلك بتحديد المكية كخطوة أولى في هذا السبيل .

وهي سياسية أيضا تصب على تقوية الخط العربي والخط
الاسلامي والخط الافريقي ، الخط العربي لأن مصر جزء من الامة العربية
وسلامتها متصلة بسلامة الارض العربية ، والخط الاسلامي لأن مصر
اسلامية منذ الفتح الاسلامي أو بعده بقليل وظلت اسلامية إلى اليوم ،
والخط الافريقي لأن مصر جزء من القارة الافريقية ، ولا يمكنها بحال من
الاحوال أن تتخلى عن جيرانها وغيم أشقاؤها في المن التي يعمرون بها
وهي ذات الحقبة التي نمر بها .

٢ - اعلان المبادئ الستة فثورة في مؤتمر بالمرنج ، هذه المبادئ
التي مثلت الخط الثوري بعد تجارب ثلاثة أعوام من قيام الثورة ، وفي
ذلك يقول الميثاق : « أن هذه المبادئ الستة التي أسلمها النضال الشعبي
التواصل إلى الطلائع الثورية التي جندها لتعلمته من داخل الجيش ،
والطلائع الثورية التي تجاربت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجة ، لم تكن
نظرية عمل ثوري كاملة ، ولكنها كانت في تلك الظروف دليلا للعمل يمثل

عمق هذه الإرادة الثورية ولبى احتياجاتها وبرزت تصحيحها على بلوغ الشوط إلى مدهاء (١) .

لقد كانت هذه المبادئ الستة هي :

١ - القضاء على الإستعمار ولوائه من الغلبة .

٢ - القضاء على الإقطاع .

٣ - القضاء على الاحتكار ، وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - إقامة عدالة اجتماعية .

٥ - إقامة جيش وطني قوي .

٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولا شك أن هذه المبادئ كانت توسيعا للدائرة الرسومية في « فلسفة الثورة » نتيجة التجارب التي خاضتها الثورة وتمشيا مع سنة التدرج في الإصلاح حتى لا تكون نكسة أو يكون ارتداد ، ولأن القوى الشعبية قد أخذت تنتفس في بطن وقوة بعد أن اتضحت أمامها الرؤية ، والزاوية من طريقها المقيتات ، وأنجابت أمامها الظلمات ، وتحطمت القيود التي كانت تكبلها وتثقل خطوها ، وإذا هي تشعر أن تحديد الملكية ليس عاملا حاسما في تقطيع أوصال الإقطاع قطعيما كاملا وإن لابد من إجراءات أخرى تمهد الطريق لإقامة الاشتراكية وثبتت دعائم العدالة الاجتماعية ، ولما كان قائد الثورة لم يتطع صوته بالجمهور بل ظل مرتبطا به ارتباطا وثيقا فقد أحس بالحاسية وحقق آماله لا لانصافه بالجمهور فحسب بل لما له من مواهب القيادة وهي ريادة على الطريق قبل أن تكون قيادة ، والريادة أو الطليعية تعزى فيها حواس التنشيط بالأمر قبل وقوعه ، فكان أن دعت هذه القيادة الثورية إلى توسيع دائرة المكاسب الشعبية كخطوة في طريق الاشتراكية ، وذلك بالنصر على ميدلتين هامتين هما :

١ - القضاء على الاحتكار أو سيطرة رأس المال على الحكم .

٢ - إقامة عدالة اجتماعية .

وهكذا مضت الثورة في شق طريقها إلى الهدف الرسوم ، ولكن هذا المضي قد عوقه بعض الشيء المدون الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وعوقه بعض الشيء وحدة مصر وسورية وثبتت دعائم هذه الوحدة والصراع الدائر في الخط العربي ، وفي محيط الشرق الأوسط من جانب الكتل المتصارعة ليست نفوذها على هذه المنطقة الحيوية التي تقع في مجالها الجمهورية العربية المتحدة .

وإذا كنا نقول أن هذه الأحداث عوقت العمل السريع لغانها كانت لها فائدة الدفع الثوري .

٣ - وكان ابن مضي على قيام الثورة تسمية اصوام كانت فيها ثورة رائدة ، ثورة ذات دوى وصدى لا في المنطقة فحسب ، بل في العالم اجمع ، وهذه الاصوام التسمية قد ثبتت اعدام الثورة ، واذا الشعب باخذ على عاتقه تطوير هذه المبادئ الستة فغصرت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، هذه القوانين التي قامت بتحديد الملكية مرة اخرى لتخففت الملكية من مائتي فدان الى مائة ، واممت الشركات الكبرى والمصانع الحيوية ووسعت من دائرة القطاع العام ، وشهدت من افره ، واشتركت العمال في الارباح وفي ادارة الشركات والمصانع وفي ذلك يقول الميثاق :

« ان الشعب العظيم الذي كتب المبادئ الستة يدم شهادته وبخور الاجل الذي اعطوا حياتهم من اجله والذي دفع بالطلائع الثورية من ابنته داخل الجيش وخلوجه الى التصدي لمسئولية العمل الثوري على مدى من هذه المبادئ الستة التي تلهمها امانة من كفاح الاجيال ،

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك في تعميق نضاله ، وفي توسيع مقومونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الاكبر الذي حمل على مائه في اعقاب يده العمل الثوري في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عطيتين تاريخيتين لهما آكارهما التضخمه :

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادئ الستة ، ويحركها بالتجربة والممارسة ، ويانغمال انهم مع التاريخ القومي ثائرا به وتأثرا فيه نحو برنامج تفصيلي لفتح طريق الثورة الى اهدافها اللامتناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقى ملاحه الثورية اسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بان يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله « (١) » .

ويقول : « لقد عبر الشعب المصري مراحل التطور بحوية وشبابه مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعي .. بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التي بدأ فيها التحول الاشتراكي بدون اوراق دماء » (٢) .

(١) الميثاق ص ٦ ، ص ٧

(٢) الميثاق ص ٩

وليس من شك في أن نجاح هذه الثورة العظيمة يعود الى امور منها :

ايمان قادة الثورة بحقوق الشعب ، وبأن مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار ، ومواجهة المشكلات والسر في طريق الإصلاح بفكر واسع لا اثر فيه للحقد أو التمسب ، فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية ، كما يقول الميثاق ، وفوق كل أولئك ايمان عميق بالله ورسوله ، والرسالات المقدسة .

ولا أدل على نجاحها من رسوخ أقدامها ، ومن أحداثها البعيدة المدى في الوطن العربي ، وفي المحيط الأفريقي الآسيوي ومن تألذذوا بكثرة بها وخاصة في أمريكا اللاتينية .

ويصدر القرارات الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ التي شملت من أحد القوى الشعبية وجمعت الرجعية نفسها في أخرج المأزق ، وأنها إذا لم تتحرك في هذا الوقت بالذات ضاعت الى الأبد ، وانتهى سلطانها ، ولم تستطع أن تحرك ساكنا في مصر حيث عنقوان القوى الشعبية تألمت أن تضرب ضربتها في سورية التي مرآلت فيها قصور الرجعية تتحكم في مسائل الأمور وإن يكن ذلك من وراء ستار ، وكانت مأساة الانفصال .

فكان لابد في مصر من عمل سريع ، لحماية المكاسب الثورية ، ووضع النقط على الحروف ، والتمكين لقوى الشعب المتحالفة من الحشود والمتقنين والعمال والفلاحين والراسمالية الوطنية ، وإصدار دليل العمل الثوري الكامل فكان أن قدم الرئيس جمال عبد الناصر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية مشروع « الميثاق » وبعد دراسة عميقة من أعضاء المؤتمر ووفق عليه بالإجماع في الجلسة التاريخية التي انعقدت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ .

وقد كان صدور « الميثاق » الخطوة الرابعة التي خطتها قوى الشعب صاحبة الحق الأول والأخير في السيادة والحكم الذي مكن لهذه الخطوات وأنها خطوات ثورية ، خطوات راسخة القدم ، خطوات راسخة دعوتها عمق ووعي ، والثورية هي الطريق الوحيد للتعبئة على الماضي والزالة الرواسب ، وإطاحة العقبات ، وإقامة مجتمع جديد بروح جديدة ودم جديد وفكر جديد ، وفي ذلك يقول الميثاق :

« لقد أثبتت التجربة ، وهي ما زالت تؤكد كل يوم .. أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع التمسك بالثقال العربية أن يعبر عليه من الماضي الى المستقبل .. »

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تتخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ، ومن السرواسب التي أثقلت كاهلها (١) .

ورسوخ الثورة يتطلب منها أن تسلح بقدرات ثلاث : سرعة الحركة والفكر المستنير الحر ، ووضوح رؤية الأهداف العربية ، هذه الأهداف التي تبلورت أخيراً فكانت : الحرية والاشتراكية والوحدة . الحرية التي تعني حرية الوطن وحرية المواطن .

حرية الوطن باستكمال استقلاله ، الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي والاستقلال الثقافي .

وحرية المواطن فإن يعنى بحراً في أرضه ، له حرية الرأي والمعبدة وبعض بوجوده وكيانه كإنسان موعود الكرامة لا تستبد به قيمة العبيد وغير خاضع لأثره ، ولغير معبد إلا بالواجبات الملقة على عاتقه .

والاشتراكية هي القائمة على الكفاية والعمل .

الكفاية في الإنتاج والعمل في التوزيع . .

والكفاية في الإنتاج تتطلب حشد الطاقات البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وتسخية الاقتصاد الوطني والعمل في التوزيع تنظيمياً وتنسيقاً ، وإشراكاً للمعسّل في الأرباح ، فهم القوى البشرية العاملة ، ومحمودهم وسوايدهم وتضحياتهم يرتفع التدخل القومي .

والوحدة ، وحدة الوطن العربي الكبير الذي مزقته الأهواء الاستعمارية ، والمذامع الصهيونية ، والاتحاد الشعبية .

الوحدة التي تنمو من الداخل ، ويجمع عليها الشعوب العربية أجمعاً سليماً .

الوحدة التي أصبحت ضرورة ، لمواجهة القوى الاستعمارية والصهيوية المترصصة بالوطن العربي ، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، هذه القوى الطاغية التي امتدت على الشعب العربي في مصر عام ١٩٥٦ ففانح من حريته في أصرار وعزم حتى ظفر بالكنصر ، وحاض الشعب العربي في الجزائر حزيناً صروماً أكثر من سبع سنوات حتى استرد حريته ومثرائك هذه القوى الناعية غالبة في أرض فلسطين العربية وتحاول محاولات مستعنة لاصعاف وحدة الصف العربي من طريق تصالها مع قصور الرجعية العاتية أو عن طريق مطايرها في فلسطين أو توأمتها القائمة في بعض بلاد الوطن العربي .

وهذه الأهداف العربية الثلاثة ، حازت في حاجة إلى مزيد من الجهود والتضحيات من القيادات الطبيعية الثورية وخاصة في الجمهورية العربية المتحدة التي قرصت عليها الظروف الطبيعية ، والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة . . في طلب الحرية والاشتراكية والوحدة لامة العربية * ١١ *

وأن تعمل هذه القادات الوحدوية في الوطن العربي كله على التمهيد بتحقيق هذه الأهداف ، فالسالم بحري ، والزمن أصبح لهو به الكثير ، والمبادرة هي الطريق الوحيد إلى تحقيق الغايات .

جذور النضال المضمي

بقلم
محمد عطا

المودة على الفرنسيين

عمرت مصر مصر للزوا الفرنسيين بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ ، ومن علم من نابليون هذا القائد الذي دوح الجيوش وأحرر انتصارات باهرة ، ودون سمعته الحربية في العاقبة وتعلم أيضا أن حشده الذي صحبه إلى مصر كان جيشا مثاليا من التنظيم والسياسة والتدريب وبنو نواد مظام من أمثال كليو ، هذا الجيش لم يستطع أن يقيم في مصر غير ثلاثة أعوام كان فيها على موعة يركل ثائر مضطرب لم يهدأ يوما ، ولم يحب لهية لحظة ، على الرغم من أن المصريين قد استند العثمانيون والمماليك طائفهم الحربية ، ولبوهم مقومات حياتهم ، واقتلوا كاهلهم بالصراب ، ولم يتركوا لهم إلا الكفاف ، وأسفروهم عن مراكز الحكم ، والانتظام في الجيش ، وصحبوا عليهم الحاق حتى يلبوهم كل قلوة في الكفاف والطق والأبكار ، على الرغم من كل أولئك فإن الشعب المصري هو الذي حمل على كاهله وحده هذه أضرار الفرنسيين من بلاده ، فقد لار عليهم ثورات متلاحقة ، وقابل القتل والتعذيب والتفكيك بصبر ورجا ونفس مطمئنة ، ولم يصع إلى المشورات المصولة التي كان يطرها الفرنسيون بين وقت وآخر تدعو إلى أن الحملة ليست موجهة إلى المصريين وإنما هي موجهة إلى المماليك وإلى العثمانيين الذين أساءوا إلى أهل البلاد الفرنسيين أساءة مألوفة ، وإن الفرنسيين أصدفاه المصريين ولا يفنون لهم إلا الخير والتقدم .

نعم لقد حمل المصريون الصبب وحدهم بعد أن هرب العثمانيون إلى الشام ، وكسرت شوكة المماليك أو كلات ، ولم يبق في مصر إلا أهله الماشلون الذين وجدوا في الحملة الفرنسية غمرا أجيبا يسبق أن يتأوم وإن يصد ، وظهرت من بينهم رجالات شعبة من أمثال صبركرم وحسن طونتر ، ومصطفى الكفلى ابن بولاق بل أن هذا الشعب الأبي كان يثور على مثليه من المشايخ أو التجار حتى يرى فيهم تراحما أو روحا انحرابية ولا أدل على ذلك مما رواه اسعري في كتبه « مظهر التقديس بدهف دولة الفرنسيين » من أن المناجح الشرفاوى والمهدى ومليحان العيوى وموسى السرى متفعا ملنوا إلى الناس يلبوهم ما أتوها إليه مع الفرنسيين من المصالحة وذلك في ثورة القاهرة الثانية هاجوا عليهم إذ قاموا عليهم - على حشد مصر الحبري - وشتموهم وسوهم وأسفروهم قبح الكلام ، وصاروا يقولون « هؤلاء المشايخ لردلوا ومغفوا فرنسيس ، ومرادهم حلال السلبي ، وأنهم أحسنوا ذواهم من الفرنسيين » (١) .

(١) ج- ٢ ص ٢٢ نشره لجنة « اختراعات » ،

وياد هذا الشعب على حقيقته حين ثار على العرنيين عام ١٨٨٠م بعد أن ثمرت المفاوضات بين الإنجليز والفرنسيين ، ولم توافق إنجلترا على شروط الصبح ، ثار لأنه كان قد انتشى من الفرحنة لخروج العرنيين الأجانب من مصر ، وأخذ المواطنين يهتف بعضهم بعضا ، ويورسون اشرايا ، ويلجئون الدبائع انتهاجا برؤال الأمة ، والنصر هذا الحظر الضيق تم صمد هذا الشعب سدنة عبيدة حين طردوا العرنيين يتألمون للأقامة في مصر فترة أخرى ثار الشعب ، وقاد هذه الثورة أين من أبناء مصر هو عمر مكرم ، فادها حين حارت عزائم العشائين والمماليك من الصكريين فاجتمعت كلمتهم على الخروج من مصر الى الشام الا لا قبل لهم بالصمود أمام الجيوش الفرنسية .

في هذا الطرف المصعب اصرت الجماهرة الشعبية على الا يخرج أحد من القاهرة ، وعمدوا في ذلك الى القوة « محسوا الجولبيت القاصي وبقيّة الزكايل ، وانلقوا باب النصر ، وقسمت القاهرة الى احياء وأصبح كل حي منها مسئولا من أحد القادة الشعبيين ، وأقيمت الشائرس في الأزقة والحارات والشوارع ، واطقت ابواب القاهرة ، ولما وجدوا السكر اصرار الشعب على القتال وتصوير السلاطنة انضم اليهم الى المواطنين ، وأصبحت القاهرة تبعه ملتهمة ، وحمامة متدفقة ولم تكن الحماية سلاحهم الوحيد بل عمدوا الى اقامة مصنع للفخيرة يحيى الحرنقشي ، صمت فيه المدافع والقنابل ، وأقيمت ورشة أخرى في حي بيت القاضي لاصلاح بعض المدافع والسادق وصنع صلات للعدايق .

ومن تردد اسمهم في هذه الثورة كقادة حسن الجداوى الذى كان مقرب الرئيس في حي الرويس ، وان كان دأبه الحركة ينتقل من مكان الى آخر لنصرة زملائه المجاهدين في الأحياء الأخرى ، وفيه يقول الحبري : « ورأى الناس من اقدامه على الحرب ، وشجاعته وصبره على محاللة العدو ليلا ونهارا ما ينسب من فضيلة نفس وقوة قلب ، وسجوه همة ، وقل ان وقع حرب في حمة من الجهات الا وهو مدير رحلتها ، ورئيس كمالها » (١) .

وأمد انتصار الثوار المجاهدين بالقول ، وتكلموا بجميع النفقات ، ودرلوا طولايه عن أموالهم وعلى رأس هؤلاء احمد الحروقى .

وكان الشعب يقطا ساهرا لا تفض له حين فاذا رأى المجاهدون في بعض المربين التحراا او شبه انحراف هجموا عليه ونهبوا داره وحصلوا ماله واحتاجه غصبة باردة الشعب من غيران بحفلوا بمقامه او مكانه كما فعلوا بالنشيخ البكرى ، فقد علموا انه يوالى الفرنسيين سرا ويرمى اليهم الاطمعة فجموا عليه ، ونهبوا داره ، وسحبوه مع اولاده وحريمه واضفروه الى الحماية حيث محكمة الشعب ، وهو حاصر الرأس ، سألوا على تدميه توجه اليه الاتهامات البالغة ، والالفاظ القاسية .

وظهر في هذه الثورة تعاون المصريين وتضلعهم ، ولعل كل منهم طاقتة ، وجهده لانجاح الثورة ، وجادوا بكل ما يملكون تطعما للثوارين الجاهل على صمودهم .

بل ظهر فيها تسامد الصرب فاقم اليها القنطرة والعجائزون والشيوخ .

وظلت هذه الثورة سبعة وثلاثين يوما مشتتة الاول ، يقاوم فيها الصربون المجاهدون الحيوث العربية المنظمة حتى كثرت الصحابا من بينهم ، وشج الزاد وظف الاقوات واشتد الكرب بالناس ، وهضمت اقلب الدور .

هذه هي الروح المصرية الحقيقية ، الروح التي تصارع الاجبي الدجيل صراما متيقنا لا هوادة فيه ، وتقاومه مقاومة باسلة ، لانها روح تتردد في امة حرة ، امة متحضرة منذ فجر التاريخ ، والام الحبيسة لا تنصر بلديها ، ولا تحقد شوكتها ، وان حلت على امرها حيا فانها سرعان ما تنهض ، وتحطم الاسار والاعلال ، وتبسط في طريق الحرية مع الاحرار .

والشعب المصري لم تكن مقاومته للحملة العربية في القاهرة فحسب بل انه قاومها في كل مكان في كل مصر- وقراها ، ولم يقاومها الرجال فحسب بل قاومها النساء والصبية ، الشباب والشبان وهذه المقاومة النيرة المنظمة هي التي حطت بالمرء على ان يولاه القنوط والياس ، وان يعود الى بلاده عاريا هاربا ، وهي التي ادت الى مصرع كثير على يد مليوني الطغمة ، وقد كان كثير قاسيا عينا ، كان كالوحش الضاري ، ارتكب كثيرا من الجرائم مع الاحرار فكانت هذه هي نهايته ، نهاية كل طاغية .

والشعب المصري لم يكن في أي عهد من العهود حاميا لان العدوان ليس فيه جيلة ولا طما ، انه قاوم الاستعمار كما قاوم الظلم . هذا هو تاريخه دائما ، تلويح الصراع والانتفاض على المستعمرين الدغلاء ، وعلى الطغاة المتجبرين ، قسرا مع العربيين لم يكن محتالبا او طارنا بل انه صارع من قلمه الثمانيين الذين لمسوا موج الخلافة الاسلامية ، وحكموا باسم الدين الاسلامي ، وكانت الزعامات في ذلك الوقت لها ديني ، وكان مركز القيادة هو الازهر ، وهذا المعنى يؤكد الميثاق حين يقول : « لم كان قد تحصل اى الشعب المصري المسئولية الادبية في حفظ التراث الحضاري العربي ، وذخائره الحضارة .. وحمل من اذهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التي قرونها الخلافة العثمانية استملوا ووجبة باسم الدين ... والدين منها براء .. »

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هي التي صنعت البقطة المصرية في ذلك الوقت . كما يقول بعض المؤرخين - فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر ، وجدت الازهر يصور بتيارات جديدة تتعدى حدراته الى الحياة في مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصري يرفض الاستعمار العثماني القنص باسم الخلافة ..

والذى كان يعرض عليه دون ما مرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى
الاصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد
ولقد وجهت هذه الحملة مقاومة هينة لسيطرة المماليك ، وتمردا
مستمرا على محاولاتهم لفرس الظلم على الشعب المصرى .. ويرغم ان
هذه المقاومة الضعيفة ، والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غالبا فى
ثروته الوطنية وفى حيويته فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت
الايمان » (١) .

مصر حتى الثورة العربية

لقد كانت الحملة الفرنسية على مصر في فجر القرن التاسع عشر حيث كانت أوربا قد قطعت أسوارها في مرحلة النهضة إذ تقدم العلم التجريبي ، وبدا الإنسان يسير بخطا ثامة في مسيل التكشف العلمي والوقوف على أسرار الطبيعة ، وبدات النهضة لإدهر وتكتشف حواص المواد والمعادن والأحماض ، وبدا يزرع بحر عصر الحضار ، والفرنسيون كانوا في طليعة شعوب أوربا الناهضة علميا وسياسيا واقتصادا ، أما المصريون فقد كانوا يعيشون في قوقعة مغلقة لا يعلمون من مر النهضة الأوروبية كثيرا ولا قليلا . وقد أراد لهم حكاهم المماليك أو المالك أن يبقوا كذلك بل أنهم قد حققوا فيهم كل نطلع إلى الحرية أو إلى العلم أو إلى الصناعة فالسلطان سليم الأول عندما قدم إلى مصر حردها من مصاهي المهره ودفع بهم إلى القسطنطينية وظلت سياسته هذه هي سياسة غيره من الولاة والحكام المماليك .

لما العلم الذي أصبح في مصر بعض الشيء فهو العلم الذي تصل بالدين أو يخدم أراضى الشرع ، ومنفردة الجامع الأزهر ، فما أن كانت الحملة الفرنسية التي وفد معها بعض العلماء الفرنسيين حتى تكشف للمصريين عوالم أخرى كانت مجهولة لديهم ، عوالم ثقافية تصل بالعلم التجريبي وبالعلوم العسكرية والصناعة ، وكانت دهشهم بالما للتعجرب الكيميائية التي كان يجريها أمامهم العلماء الفرنسيون ، وقد حدا بهم حب الاستطلاع والشعف المرمعه إلى أن يحاولوا الوقوف على أسرار هذه العلوم ، ومن هنا بدأت اليقظة أو عصر الاتصال بأوربا ، وعن هذا الطريق أخذ الشرق يصحو من غفوة ، ويستعيد مكانته العلمية السابقة التي كانت أساسا من أسس التقدم العلمي في النهضة الأوروبية الحديثة فالعرب هم الذين حافظوا على إكتراحي اليوناني والروماني ، وهم الذين رادوا في المعرفة الإنسانية وتعلموا بالعلوم الرياضية والطبيعية وظهر فيهم علماء أفاضل من أمثال ابن سينا وابن الهيثم وابن رشد والرازي وابن الهيثم ، وفي هذا المعنى يقول الباحث : « على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بإراد جديدة طاقة الشعب التتورية في مصر في ذلك الوقت جاءت ومعها لمحات من العلوم الحديثة التي طورها الحضارة الأوروبية بعد أن أخذتها من غيرها من الحضارات ، والحضارة العربية والعربية في مقلتها » .

لذلك جاءت معها بالإماتلة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا التراد يحمل في طياته ثقة المصريين ، كما كان يحمل آماني
جديدة تشد خيال الحركة المتحررة للشعب المصري » (١) .

وإذا كان العلم يفتح آفاقا واسعة أمام الشعوب فإن الشعب
المصري حين أصاب خطأ من المعرفة المعاصرة وفق نفسه ، وباتسل من
أجل حبه في الحياة والحرية والسيادة ، فما أن رحلت الحملة الفرنسية
عن مصر إلى غير رحمة حتى عاد الأمر إلى العشمايين ، وآل زعماء السلطة
التي أبدىهم فأحلوا أولا يتكلمون بأمر المالك واتباعهم ، ويسرون على
سياسة الظلم التي اتبعوها من قبل فأنقلوا كاهل الشعب بالصرائب
حتى ضج ، ولم يحتمل هذا الضيم بعد أن احتمله أموما طولا وفي هذا
الوقت تألفت زعامة عمر مكرم الشعبية فأخذ يناضل الظلم ومن ورائه
حشافل الشعب المصري حتى انتهى به الأمر إلى عزل الوالي التركي أحمد
باشا خورشيد نظمه وفسعه وبعثه بالعلماء فيستأولون فيما بينهم
حتى استقر رأيهم على أن يولوا حاكما آخر من العشمايين هو محمد علي
فذهبوا إليه وألوه رغبتهم التي هم رغبة الشعب من أن يكون الوالي
على مصر بشروطهم ، وما هي إلا أن سترف بالشعب وحقه في الحياة
والحرية ، وأن يحكم الناس بالعدل والنسوري .

وقتل محمد علي مالبسه الوعد شارة الولاية في ذلك الحين ، ومعنى
هذا أن المصريين هم الذين ولوا الحاكم عليهم لا السلطان العثماني ،
ومعناه أيضا أنهم لا يستوفون بالحاكم الظالم كما يرى من هذا الحوار
الذي دار بين عمر مكرم وبين عمر بك من أمراء الوالي التركي أحمد
خورشيد في أحد المجالس .

قال عمر بك : كيف نمزلون من وراء السلطان عليكم وقد قتل الله
تعالى ؟ أطبعوا الله وأطبعوا الرسول وأولى الأمر منكم .

فاجابه عمر مكرم : أولو الأمر العلماء وحملات الشريعة والسلطان
العادل . وهذا رجل ظالم وحرق المادة من قديم الزمان أن أهل البلد
يعزلون الولاة ، وهذا شيء من مملكت حتى الطيعة والسلطان إذا سار
قيم بالجد فاتهم بمزولونه ويظلمونه .

ولكن هل حفظ محمد علي للشعب حقه وحرية ؟ لم يفعل محمد علي
ذلك لأسباب منها أنه تمسبا مع المبدأ القائل « الإنسان سجين تربته »
وتربيته كما يعلم الساذجة تركة فلن يميل بحال من الأحوال إلى جانب
المصريين بل أنه سيعتبرهم آدمي من جنسه وأنه ليس عليهم إلا التسليم
والطاعة ، وأن ياتبعوا بأمره .

ومعنا أنه كان دكتاتوري النزعة لا يستوف بقوة الشعب ، وهو وإن
كان قد قبل شروطه في بادئ الأمر فإنه لم يفعل ذلك إلا توصلا إلى
كرمي الحكم ، وإن كان قد هادى الشعب في مستهل حكمه فما ذلك
إلا لأمرين : الأمر الأول أن يسبح على حكمه الشرعية بموافقة السلطان
على توليه ، والثاني القضاء على قوة المالك التي أحس أنها شوكية
في جنبه .

وما إن خلاص له الأمران حتى بدا يظهر على حقيقته ، والمظالم في عهد لم تنته ولم تتوقف سيلها حتى كتب إليه العلماء وعلى رأسهم عمر مكرم مطالبين بإبطالها ولكنه أهملها فما كان من عمر مكرم إلا أن أقسم على مقاطعة مقاطعة تامة فلا يطلع إليه ولا يجتمع به ، ولا يرى له وجهها إلا إذا أبطل هذه المظالم .

فكر محمد علي في هذه المقاطعة ، وخشى أن يحجر عليه ويلاصق واضطرابات مرضى على عمر مكرم أن يرتد له كل يوم قيساً من ذهب ، وإن يصححه دفعه واحدة ثلاثمائة كيس بغير صحته والتعاضد ، وأباحت ، ولكن الزعيم الشمسي أبي واستنكر وكانت بهاتين النهي قس سنوات في مدينة طنطا بعيداً عن القاهرة . وما إن عاد إليها حتى أعيد بنيه مرة أخرى حيث قضى بجه في منفاه .

وفي حبال السنوات الطويلة التي مضى فيها عمر مكرم أحمد محمد علي كل صوت للشعب ، وانفرد بالحكم وأخذ يعمل لحسابه العاص أو حساب الدولة العثمانية ، ومآل هذه السياسة هو الإنهيار الوشيك ، وهذا ما حدث : وتناوله المشاق فقال :

« ولقد كانت هذه اليعظة الشعبية هي القوة المرافعة وراء عهد محمد علي .. وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر فإن الأساء في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهلت له حكم مصر إلا بصعقة كونها تنطه وتوب إلى مطامعه .. ولقد ساق مصر ورايه إلى معاصرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد ، متجاهلة مصالح الشعب .

أن اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم الياباني أن يعضى ثابت الخطأ .. قلن المقامرات اللوردية هرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة الحق بها ألح الأضرار ،

أن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبي في مصر على مصراعيه بينما كان الشعب قلها قد رد نصيبه ونجاح محاولات غزو متوالية كان أقربها في ذلك الوقت حملة فرير على رشيد (١) .

وإذا كان محمد علي قد انفرد بالسلطة ، وقضى على الزعامة الشعبية أو كاد فإنه من ناحية أخرى لم يجد بدا من الاستماتة بأبناء الشعب لانامة جيش يوطد سلطته ويحقق مطامعه وكان عليه أن يوفد الحوث إلى الخارج وخاصة فرنسا لفرسوا ويهودوا ليأخذوا أماكنهم وليتولوا تنظيم مواطنيهم عن الطرق السلمية المستحدثة ، هؤلاء المبعوثون كانوا النواة لتوعية الشعب وتثقفه ، وتوسيع آفاقه من الناحيتين السياسية والصلبية ، وكانوا الطليعة التي فادت الشعب ووجهته التوجيه القويم وأطلعته على أسس اللاهيب السياسية الحديثة التي انتشرت في أوروبا آنذاك ويقوم أهمها الأغلب على الديمقراطية وحكم الشعب بالشعب .

حقا لم تظهر آثار هذه التوعية في عهد محمد علي إذ أن البلاد كانت مشغولة بتوطيد الحكم العثماني ، وتوسيع أملاك محمد علي ، ومجابهة التكتلات الدولية من انجلترا وفرنسا ضد مصر ، هذه التكتلات التي قامت سوطيد دعائم الاستعمار ، وتمزيق الدولة العثمانية ، والسيطرة على كل بلاد الشرق وموارده .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الاستعمار ، استعمار افريقية وآسيا من جانب الدول الأوروبية وفي طليعها انجلترا وفرنسا ، هاتان الدولتان اللتان تمارضت مصالحهما حيا ، واتفقا حيا آخر وأراضتهما على سخطهم قوى هاتين القارتين ليحطوا لهما الحوز ، وبشأن اقدامهم في هذا الحط الواسع ، ونحن نعلم ان انجلترا وفرنسا قد عملتا ما في وسعهما للحيولة دون وحده مصر والنفوذ حتى انتهتا إلى حصر مصر في نطاقها بعد أن هددت حيوزها القسطنطينية ، وقد عمدتا إلى ذلك حتى لا تكون هناك قوة في الشرق وحتى يظل صحيحا ، وأهنا فتكون السيطرة عليه حصة يسيرة .

وانتهى عصر الفتح وأخذت فرنسا عن طريق عميلها دلسبريس تسعى حدها لحفر قناة السويس ويكون لها هذا الامتياز وبصحت في ذلك في عهد سعيد ، وقد كانت شروط هذا الامتياز صحيفة بمصر بذلت فيها من مآلها ومن ارواح انائها الشيء الكثير ، أما انجلترا فأباحت عميلها أيضا إلى ان تحصل من مصر مزرعة للقطن تمتد بهما مصانعها في (لنكشر) وفي الوقت ذاته احدثت تعمل على أن تسيطر على قناة السويس بدلا من فرنسا أو أن تكون على الأقل من كبار المساهمين فيها منتشرة فرصة حاجة اسماعيل إلى المال للاتفاق على مشروعاته (الترقية ومباده) .

يحي هذا محاسب بل أنها مهفت لاسماعيل الطريق للاقتراض منها حتى تركه ماليا ، وتوفعه في حائلها ، وأودعت إليه سماسة اليهود ليسروا له سبيل الفتوة والضلال ، ويشيعوا روح الشر الخاصة فيه فمجنوا فيما أوتدوا من أجله ، وعمدوا له قرضا بعد آخر حتى أفرقوا مصر بالديون التي كانت تدفع ملأها سنويا ٧٢٢٠٠٠٠ جنيه مع أن الإيرادات في ذلك الوقت لم تتجاوز ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ، فمأذا جعلت اليقه الضئيلة الباقية في الاعاق على القصور الحديدية بله أجود الموظفين والخطوات ومشروعات الري والصرف ؟

إن هذين الميوعين لم يحدوا نعا مما أدى إلى الاضطراب المالي ، وبيع أسهما في قناة السويس إلى بيت روتشيلد الانجليزي اليهودي ، وأرغافى الفلاحين والتجار والصناع بالقرائب البسطة حتى باع المواطنون كل ما عندهم ، وهرب الزارعون من أرضهم ، وكثر المرابنة وراود سعر الفائدة في القروض ، وأصبحت البلاد على شفا الفتوة .

هذا الذي حدث أدى إلى تدخل الانجليز والفرنسيين بحجة حماية أموالهم ، وكانت المحدثان الانجليزية والفرنسية فالرقابية الانتائية ، فتعين وزيرين أحدهما انطيرى للعلامة ، والآخر فرنسي للأشغال العامة وبدأ التدخل الإجتبي يسفر انتقاف من وجهه مما لم يكن للبلاد عهد به

من قبل . هذا التدخل حد من تصرف الحكومة وسلطة الخديو الذي لم يعرف سلطة توفيق سلطانه ، وحاول الخديو أن يوقف تيار التدخل ولكن الوقت كان متأخرا فقد سنحت الفرصة للاستعمار ليتدخل في الدولة ، ويبقى يد من جديد على سلطانه التي حولت له ، ويكون حينها على كل مرفق من مرفق الدولة . ويكشف كل سر من أسرارها ، ويقترب إليه مرضى العوس والانتهازين والوصوليين ومن لا يؤمنون بالقيم أو يحفون بالمادى ، ويسمل للقد القريب الذي يحتل فيه البلاد ، ويتكيف فيه الخلق بأمره .

والثائق قد تناول تناولاً مركزاً ما سبق أن فعلناه بعض التفصيل فقال :

« وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في اتحاضين وأضحى هما : حجر فتاة السويس ، وتجريب أرض مصر إلى حقول كيرلزراعة القطن لتعويض الصلابة البريطانية عن إقطار أمريكا التي قل ورودها إلى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطاع وصولها تماماً بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استعرت فيها كل إمكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ومصلحة عدد من المفاريج الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أفراد أسرة محمد علي ، وساعدتهم على ذلك فداحة التكلفة التي أصيبت بها حركة البقطة المصرية .

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم ، وإنما استطاعت تحت المحن العسيرة في هذه الفترة أن تحتزن طاقات تحفرت لاطلاقها في اللحظة المناسبة » (١) .

حدثت في مصر هذه الأحداث ، ولم يتحرك الشعب لوقف زحفها لأننا كما قلنا من قبل كان الشعب منعزلاً إلى أمرين : الكفاح في سبيل بقمة الجيش ، والقطع إلى قيادة تعمل على تحميمه وشد من إزره ، هذا أن الشققين في ذلك الوقت كان ينظمهم الجيش ، ولا شك أن هذا الشعب قد حال طرباً حينما تار بعض الضباط (٢) على وزارة نويس في ١٨ فبراير عام ١٨٧٩ م ، ثاروا لأنهم لم يقبضوا رواتبهم منذ عشرين شهراً متصلة وأحيل - ٢٥٠ - منهم إلى الاستبداد إذ توجه جماعة منهم برئاسة الكاشي لطيف سليم الأستاذ بالمدرسة الحربية إلى وزارة المالية يطالبوا بحقوقهم بصادقوا في طريقهم رئيس الوزراء نويس خارجاً من وزارة الخارجية فطلبوا إليه أن يعرض لهم مراتبهم المتأخرة ولكنه استعجب بهم وأمر حوذيته أن يعرض في طريقهم فجمعوا عليه وغربوه ، وطرحوه أرضاً ، وحسوه وهو ودفردز ولسن وزير المالية ورياضي

(١) الميثاق ص ٢٤

(٢) نحو ستمائة ضابط وبعض طلاب الكلية الحربية والفن من الجنود .

وزير الداخلية في إحدى حجرات وزارة المالية ولم يطلقوا سراحهم إلا بعد أن حضر إليهم القنصل سمائل ووعدهم بدفع رواتبهم .

وعلى أثر هذا الحادث سقطت وزارة بريار ، وشكل مجلس عسكري للتحقيق مع هؤلاء الضباط فبراهم جميعا ، وكان لبرائتهم مدى عميق في الجيش وفي الشعب على السواء ، في الجيش إذ هبطت بتأييدهم الحممية الشريفة للضباط ، وفي الشعب حيث وصح ثقتهم في جيشه ليخلصه من الأجانب والطغاة على السواء ، ولا شك أن الظروف السيئة التي وجدت فيها البلاد قد أثارت الطبقات جميعها على حكم اسماعيل ، ورئيس وزرائه رياضي ، وذلك ينصحب من تكوين أحزاب ونزاع الحزب الذي أسسه جمال الدين الأفغاني وثان توفيق ولي المهدي من مؤيديه حتى يظهر بمظهر المدامع عن الحرية ، المتطلع إلى الإصلاح ، المؤيد لحقوق الشعب ، ولكن ذلك كان منه تظاهرا لاسقاط الحاصل اسماعيل وإعلان عرش البلاد بقل على ذلك وتؤكد برعته الاستبدادية التي أبدعها عقب توليه الحكم ، ولمره سفي جمال الدين الأفغاني من مصر وتبريد أحرار البلاد ، وقد جاء في قرار رقيه « بعد ذلك انحصر المقصد من الأراضي المصرية بمر ديوار الداخلية لازالة هذا العناد من هذه البلاد ، عبره للمعتري ، ولي يتحاشر على مثل هذا من المقصدين ، البيدي من أفعالهم الظاهرة ، أنهم لاختلاق لهم في الدنيا والآخرة » .

على أن هذا الحزب كان يمثل من غير شك المصريين الأحرار ، وأن شعاره كما ذهب الإمام العفاد « مصر للمصريين » (١) ، وأنه وجد لانتقال بار الحرب على الطغيان والجهور وحرية الحكم العفدي ، فكما أن هذا العصر كان عصر الاستعمار فهو في الوقت نفسه كان عصر الحرية والديمقراطية في البلاد المتقدمة الناهضة ، وإن هذه الأفكار التقدمية كانت تنتشر في الناس وتندفع كما يقول الإمام محمد عبده في مذكراته : « لم تكن ما يبشر في الحرائد محصورا في حوادث الحرب بل احترا أكثر منها على نشر ما عليه سائر الأمم في سيرتهم السياسية والاجتماعية ، ورادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وكثر المتدخلون بما يبشر في تلك الحرائد » .

واخذ الشجع جمال الدين في حمل من يحضر مطلبه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وإنشاء الفصول الأدبية والعلمية في مواضيع مختلفة ، لا تفرح جميعها عن إصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق .. فسابق إلى ذلك الكتاب ، وتبثرت الأقلام ، وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الحرائد إلى درجة بطن الناظر فيها أنه في عالم الخيال ، أو أرض غير هذه الأرض . ومن يطلق على أمجاد حرية مصر ، وحرية التجارة ، وحرية مرآة الشرق والأعرام وسداها يرى حقيقة ما ذكرناه » (٢) .

(١) محمد عبده من سلسلة أعلام العرب من ١٩٠٨ .

(٢) مذكرات الإمام محمد عبده نشر كتاب الهلال من ١٩٠٨ .

ولم يكن أمر اذاعة هذه الافكار التحررية قاصرا على ماينشر في
النصح فحسب بل تجاوزه الى عودة المصريين المبعولين الى الخارج ،
وقيامهم بتجسير اخوانهم المواطنين وتوعيتهم ، وبث روح التحرر في
بقوسهم ، وإلى ذلك ينسب اليثاق مقلو :

« وكاتب هذه الطاقة في العلم الذي حصل عليه الآف من شاب
محر الرواد ممن أرسلوا أيام الصبوة التي سبقت النكسة من حكم
محمد علي إلى أوروبا ، ليتكثروا من العلم الحديث فإن هؤلاء استطاعوا
بعد عودتهم إلى الوطن أن يجلبوا معهم بدورا صالحة ما لست الخربة
الثورية الضعيفة لحر أن أحسنها لخرج منها شائر بب تقاي
جلدية ، واح ينشر الوثائق وأمة في الأرقام على شعاع النيل الخالد ،

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على شفاف واذى النيل
كانت بمثابة الومضات اللامعة التي لعبت انظار المناسر المنطلعة إلى
التقدم في المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها في النصف الثاني من
القرن التاسع عشر مبرا للفكر العربي كله ، ومسرعا لعتوبه ، وملتقى
لكل التوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهوبة (١) ،

الثورة العراقية

في اواخر عهد اسماعيل واوائل عهد خلفه توفيق كانت نفوس المصريين متمثلة للثورة على الاوضاع التي آل اليها حكم البلاد ، ولقد حسب المصريون ان توفيقا سينتج منها آخر ، وبسوس البلاد بالعدل ويوقف نيار الثورة الاجيب ولكنهم اخطوا في حسابهم فالألمى لا تلد الا الألمى ، والشركى لا نسل الا الى الشركى ، ومن دبر منفصلا عن الشعب ان يكون شعبا في يوم من الايام ، ومن لم يحس احساسا غلبية المواطنين من يعمل على اتصافهم ولن يستحق آمالهم .

وتوفيق كان يحافظ الاحباب اكثر مما يحافظ المصريين ، وكانت حاشيته كلها او اغلبها من الاتراك فلا عجب ان مكن للاحاب وانفق على شيء جسمه من الاتراك فهو لا يطعن في ودارة الحرية الا الى عثمان رفيق الشركى المتمصب الذي يقوم بدوره في بولية الاتراك المناصب الرئيسية في الجيش المصرى ، واقضاء الضابط المصريين ، وهو يوافق على قانون تصفية الديون ، هذا القانون الذي وصمه الاحباب لاصفاء الشرعية على هذه الديون وحملها حقا ثانيا مقروا ، وتمكين الاحباب من التدخل القملى في شؤون المال والادارة وتقدير موفات ضخمة لمن يعملون من الاحباب في مصر في ادارة المراقبة العمومية ، وصندوق الدين ، والكموسين ، والدوائر السنة ، وسائر المصالح التي هيئت فيها وكان الاخرى متوفيق ثو انه كل حريضا على مصالح البلاد لا على مصلحته الشخصية ان يفضى هذه الديون او الجزء الاكبر منها كما فعلت دول كثيرة ، وكان الاخرى به ايضا ان يحد من هذه الرواتب الضخمة ، وان يوقف تيار انعود الاحبيى الذي أخذ يتطعل في كل مرافق البلاد بصورة تسوء الى كرامة الوطن ، وتهدد مقوماته ، كان يمكنه ان يفعل ذلك بحصة صحامة الديون وارثك البرابية المصرية ، ولكنه لم يفعل ارضا لهؤلاء الاحباب وخوفا على شعورهم ، واحتفاظا بكرسيه الملهب .

لا شك ان الاجانب كانوا سيقاومون هذه الحركة ان وجدت ، ولكنه كان عليه ان يرمى ضميره ان كان له لمة ضمير ، نعم سيقاومون هذه الحركة لانهم كانوا يعملون على هذا الاثر ليريد تطفلهم ، ويقوى نفوذهم ، فقد استقر رأى الانجليز على ان يحتلوا البلاد وهذه برستهم قد سحت فليطرقوا الحديد ماحتا على انه اذا لم يكن توفيق قد اقدم على ايقاف هذا التيار الجارف فان الصامر الوطنية لم يعتما ذلك ، وعقلت الرمح على ان تطالب بوقف هذا الرحم ، ولم يكن أجرا من احمد مرادى في ذلك الوقت فهو أحد الضباط المصريين الصميمين الذين نجحوا

من عامة الشعب ومن أصناف الريف فهو من قرية « هرية ورنة » من أعمال الرقائيق ، وتلقى تربته الأولى في الأزهر أي أن ثقافته وطنية صرفة ثم غلّاها فيما بعد بما قرأ من سير الأبطال والعائدين كتابيون يونانيون ، وبما استمع إليه من محاضرات ألقاها رواد الفكر في مصر ، وتأثر فيما تأثر بالروح الثورية لحاصل الدين الاتعالي . وأسطهد كما اصطهد غيره من المصريين على يد رؤسائه من الضباط الأتراك ، ورأى فيما رأى أستاذ الوظائف المهمة في الجيش كغير الماديين عليها مما كان له أثره في أخلاق الحملة العسكرية على الجبهة . وأحمد عرابي كان من البارزين في الحرب الوطنية الحرة وهو ذو الشخصية العظيمة التي احتدم فيها حب أحواله من الضباط المصريين فكثرا ما كان يلقاهم ، وكثيراً ما كانوا يلقبونه ، وليس هناك شك في أنهم من أخصائهم قد لسوا نقاط انصع في الجيش ، وفي السياسة العامة للدولة ، وعلى أساسها حددوا مطالبهم وأهملهم ، وإلى ذلك يشير الميثاق بقوله :

« ولقد احت الاحتكارات الاستعمارية الطامسة في المنطقة بالامل العبد يستجمع قواد ويتجز ، وكان بريطانيا بالذنب لا تحول نظارها من مصر بحكم اهتمامها بالطريق إلى الهند ، ومن ثم القى بفعلها كله في الحركة الثورية التي لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية ، وبين أسرة مصدا على النخيلة المظلمة .

وكانت ثورة عرابي هي قمة رد الفعل الشعبي ضد
« التتكة » (١) »

ولم تكن ثورة عرابي ثورة جيش بل كانت ثورة شعبية يتطلع إلى الحرية عرابي مولده وتنشئته وتربته وثقافته كان شعبياً والذين قاموا بالحركة ثوبيون أو أهمهم الأهل فقد انضم إلى الحركة الثائثون والسايطون على حكومة رياضي أو على رياضي نفسه ، والجيش في ذلك الوقت حتى إلى عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كل أمراده من الحدود من الملاحين العاملين في الأرض الطيبة ، والعيش كان المصرون حال الأمة ، المترجم عن شعورها . ولم يحم عرابي بحركته الأهمه الأبعد أطمشانه إلى أب الشعب بأسره سائده ويؤثره ويقف من ورائه . وعلى هذا الأساس تحدى الخديوي وتحدى تعامل الدول ومشتايرى الحكومة في واقعه « عابدين » في ذلك الحوار الرابع الذي دار بينه وبينهم ونطقت فيه الكلمة المصرية في أروع صورها بورد نصمه فيما يلي :

سأله الخديوي توفيق قائلًا : ما أسباب حضورك بالجيش إلى هذا ؟

فأجاب عرابي : جئت يا مولاي لتعرض عليك طلبات الجيش والأمة .. وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديوي : وما هذه الطلبات ؟

فاجاب : عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس نواب ، وإبلاغ صدر الجيش الى العدد المتخصص عليه في المرممات السلطانية .

فقال الخديوي ، كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلاد واعمل دى ما أنا عاوز .

رد عليه عرابي بقولته المأثورة : ونحن لسنا هيبا ، ولا نورث بعد اليوم .

ولما عاد اليه القنصل البريطاني المستر كوكس يعمل اليه اجابة الخديوي الذي كان قد انسحب الى اقحام عرابي له على الطلبات التي التي تقدم بها من انه ليس من حق الجيش التدخل في مثل هذه الامور اسماه عرابي على القنصل :

اعلم يا حصرة القنصل ان طلباتي المتعلقة بالاهالي لم اعمل ايها الا لانهم آفاموني نأبا عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء المساكر الذين هم عياره من اخوانهم واولادهم ، وهم القوة التي تنفذ بها كل ما يسود في الوطن بالخبر والنعمة ، وانظر الى هؤلاء الجشدين خلف المساكين فهم الاهالي الذين اتابوني عنهم في طلب حقوقهم واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا بجر هذا المكان ما لم ننفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك انك لربما في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا امر يتقيا عنه شياع بلادكم وتلاشيها .

فاجابه عرابي في حدة : كيف يكون ذلك ؟ ومن الذي يعارضنا في احوال داخلينا ؟ اعلم اننا ستفاد من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى ان نقتل من أجرونا .

فقال القنصل : واين هي قوتكم التي سندافع بها ؟

فاجابه عرابي اجابة الواثق : عند الاقتضاء يمكن ان نحشد مليوناً من المساكين يدافعون عن بلادهم ، ويسمون مولي ، ويلبون اشارتي (١) .

من هذا الحوار نرى ان عرابي كان واثقا من الكثافة الامة حوله ، ومن ان المطالب التي تقدم بها لم تكن مطالب للجيش فحسب بل للامة بأسرها ، وأنه لولا ذلك لما رشح الخديوي وقتل مطالبه فاقلت ودارة رياضي ، واستندت الوزارة الى شرع الذي كان يحجر وهو خارج الحكم ذاته حائقي على تدخل الاجانب ، وتفرط رياض في حقوق البلاد ، وكذلك شكل مجلس نواب منح سلطات واسعة منها تقرير مبدأ المسؤولية الزرارية امام المجلس . وتحويل المجلس حق اصدار القوانين بحيث لا تصدر الا بموافقة ، ومناقشة البرائة وتقريرها ، والرفاه على اعمال الحكومة ، وعدم قرشي اية ضريبة الا بعد موافقتها على المجلس وموافقة

(١) الزعيم احمد عرابي تأليف جسد الرحمن الراجحي نشر دار الهلال ص ٣٩ ، ص ٤٠ .

عليها (١١) ، ومعنى هذا ، السد من اشرف الاجانب على مآبى البلاد والتدخل السافر في شئوننا وهذا كسب عظيم لثورة العربية . وقد اثارت هذه الطلعات المموجة لمجلس النواب نائرة الاستعماريين من الانجليز والفرنسيين ، واكثروا الازمة نلو الازمة حتى بقوا عمله ، يحدوا من سلطاته ولكن عرابي واحوانه امروا على أن ينظر الامر كما هو مما ادى الى استقالة شريف ، واسلمت ريشة الوزارة الى احد العرابيين وهو محمود سامي البارودي ، ووزارة الحرية الى احمد عرابي في فبراير سنة ١٨٨٢ م .

وعند ذلك الوقت والدمايس والوامرات تعمل عملها من جانب الخديو والصلح الشراكية ومن جانب الاستعمار الذي قد عقله واخذ يهدد ويلد ويحشد الاساطيل في الاسكندرية وبخاصة حين اشتدت الخلاف بين الوزارة وبين الخديو ، ودعى مجلس النواب الى الاجتماع بدون لان الخديو وذلك في مايو سنة ١٨٨٢ .

عند دخل فرنسا وانجلترا في هذا الامر ؟ انه امر دخلت بحث ومن حق كل امة أن تصرف في شئونها الداخلية ، ولكنه الاستعمار الذي فكر ودبر وانتهى الى ان هذا هو الوقت الملائم ، والفرصة السانحة للتدخل العسكري .

لقد طلبت الدولتان اسطولاهما في الاسكندرية على اية الاستعداد من الحكومة المصرية استمالة الوزارة وسمى عرابي حارح القطر المصري وقتل الخديو مجلسي الدولتين . والى جانب محمد سلطان رئيس مجلس النواب وممثل الاقطاف في مصر اد انه كان يملك ثلاثة عشر ألف فدان ولكن عرابي وسجنه التوار رفضوا هذا الاقدار ، واستنقلت حكومة البارودي احتجاجا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو اياها في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

واراد الخديو اسناد الوزارة الى شريف قابي وامر على اياه ، ولكنه لم يعد معرا من اسناد وزارة الحرية الى عرابي مرة اخرى اما اورارات الدفية فقد طلب شاعرة حتى كانت مطبوعة الاسكندرية المملة من جانب الاستعمار او تصير اندق من جانب المعابر البريطانية فقد انتهجت لزيمة للتدخل الاجبي بحجة ان الامر قد اضطرب ، وان ارواح الاجانب باتت في خطر يستاهل هذا التدخل لم تلمعت انحرافا باختلاف مسب واه لصرب الاسكندرية . وما اكثر ما تتخلق هذه المصوغات في حبال التدخل العسكري ! وهو ان الاميرالية الانجليزية اكتشمت بياض المصريين بعمل ترميمات في حصون الاسكندرية وتركيب بطاريات جديدة تحاه يوارحها ، وقيام الاستعدادات العربية في البلاد واعزام عرابي سد بوعاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية الراسية في ميناء .

وقدم الاميرال سيجور الفارنا مهايبا وقبضته الوزارة المصرية مملأدى الى أن يعطى الاميرال الانجليزي لاسطوفه اشارة الضرب في الساعة من

(٢) مذكرات الامام محمد عبيد ص ١٦٦

مبيحة الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ م ، واشتعلت نيران الحرب حيث قاوم المصريون مقاومة جارية وخاصة في الحصة الغربية وهرم الإنجليز في كفر الدوار فوجهوا قوتهم الى الناحية الشرقية حيث تم لهم احتلال مصر .

وليس مغروضا ان الحدث بالتفصيل عن الممارك التي كانت ولكن يكفي ان اشير الى ان مصر بأسرها قامت بالدفاع عن الوطن وصحت نكل ما تملك وأكثر مما تملك ، صحت بالأرواح قبل الأموال ، والتفت كلها حول زعيمها عربي ، ولكن الذي نال من الثوار ولم يحقق أهدافهم من التغلب على قوات العدوان والبنى إنما هم الاقطاعيون من أمثال سلطان والسواربي والسيوي وعدد الشبك بطرس ومحمود سليمان الذين تقدموا الى الانجليز عقب الاحتلال بهدايا ثمينة * شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية * على حد تصريحهم .

هؤلاء الاقطاعيون الذين طالبوا على الثورة والثوار ، وطنوهم طعنات نجلاد وسعوا سميا دائيا متصلا لت الفتنة ، واحتلاق الاشاعات ، وبنيبة الأفكار واغراء الضباط في مواقع القتال يشق الوان الاغراء .

هؤلاء الخونة وعلى رأسهم كبرهم الحديو توفيق هم الذين أساءوا الى الوطن الذي آواهم اساءة بالغة فلولاهم لما جثم الاحتلال على صدر مصر سيمعينا عاما لو تزيد ولو كان عربي قد تخلص منهم فربما كتب لهذه الثورة تاريخ آخر .

والى هذا اشار اليشاق فقال :-

* وكثر الاحتلال البريطاني العسكري لمصر سنة ١٨٨٢ ضمنا لمصالح الاحتكارات المالية الاحبية الاحيرة وتأييدا لسلطة التغدير ضد الشعب حر التعبير من ارادة الاستعمار في امتمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر * (١) .

ما أن تم لانتطروا احتلال مصر عام ١٨٨٢ م حتى اخلت في القبض على برعماء الثورة المرابية ونفهم الى أماكن سحيقة خارج البلاد بعد محاكمات صورية ، وألق في السجون بالمحاضرين الاحرار ، وألقت الجيش المصري وأضع ضابطه من الخدمة ، واستحدثت متصدروا الجيش أو رئيس اركان حربه وأسند الانجليز الى انجليزى ، وجعلوا متاعب الجيش الاخرى الرئيسية فى ايدى انجليز أو صنائع للانجليز ، وكثروا جيشا مصرية لا يزيد امراده عن ستة آلاف جندي ثم التوامحس اليها حتى لا تكون سلطة للشعب الى جانب سلطتهم ، واستندوا الحكم الى المعهد البريطاني فكان الحاكم الصلى لاملطان الى جانب سلطانه ، ومن مصر وكبوا على الاسوان وأخذوا يوطدون اقدامهم فيه ، وعيش المصريون فى ستر *Str Evelyn Baring* اللورد كرومر فيما بعد ، ففصلا عاما في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ .

وقد ظل كرومر الحاكم الحقيقي لمصر ثلاثة وعشرين عاما فلا مشيئة الا مشيئته ، ولا كلمة تصلو كلمته ، أما المصريون والوزراء والمديرون والامورون والممد قلم تكونوا الا مطعين لسياسته وأوامره . وحمل الاحتلال مصر اعباء مالية فوق الامداد التي كانت تروح تحتها ففرغى عليها تعويضات عما لحق الاحقاب من اسرار بلغت اربعة ملايين وربع مليون جنيه ، ودفع نفقات الاحتلال وقدرها بمائتي ألف جنيه سنويا هذا الى جانب الرتب الضخمة التي كانت تدفع لكبار الموظفين الانجليز ،

وقضى الاحتلال على اقتصادنا القومي فاعلق مصنع الورق في بولاق عام ١٨٨٥ م ، وألغى دار سك النقود ، وحارب مزارع القطن ومصانع النسيج حتى اتي عليها ، وطعن الصناعة المصرية طعنة سامة حتى لا تقوم لها قاذبة تحتل موطئا مصوغاته التي يبيعها في اسواقنا بأعلى الاسعار .

ان سياسته الاقتصادية كانت تتلخص في ان مصر ملك زراعي ، وان ثروتها تنحصر فيما تحده له ارضها من قطن ، فهي في رعيه لا تصلح لان تكون بلدا صناعيا . في هذا الخطر انداهم على الاستثمار واقتصاده الذي يقوم على توسيع نطاق اسواقه الخارجية ، وفي زعمه ايضا ان ارض مصر لا تجود الا بالاعطن فحسب اذ ان القطن ضروري لتشغيل مصانعهم في لاكتشر ولعمريول اى انه حول « ارض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن ، لنعيش الصناعة البريطانية

من إقطاع أمريكا التي قل ويدها إلى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ثم إقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية (١) .

فلت هذه السياسة الحكيمة قائمة في مصر بعد الاحتلال ولكن هل استسلم الشعب المصري للمستعمرين ؟ إن الذين استسلموا له يتحللون في الحذب الذي حماه الاستعمار من عصبة الثوار ، والاقطاعيين الذين يطمعون على الإبقاء على مسؤولتهم وبنيتهم وإن يكن ذلك على حساب المصلحة الوطنية ، والانتهازيين والوصوليين الذين يحاولون التفرغ إلى المناصب الرفيعة ، متناصبين الجاه والغش ، أما الشعب فلم يستسلم ولم يلب بل رفع صوته مطالبا بالحلا والحرية والاستقلال ، وقبلت التف حول ريعين عظيمين هما مصطفى كامل فمحمد فريد . هذان الزعيمان اللذان نفذتا بالاحتلال وسياسته في مصر وخارجها ، وبعث الشعور للثورة على المحتل العاصب ، وأخذوا يؤلفان على العالم النحضر بأصدار المنشورات والكتب باللغات المختلفة ، وعقد التجمعات الصعبة والاحتجاجات الشعبية في المسامات الكبرى كذكرى ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ، واحتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر .

وقد انتهز الزعيم الثوري مصطفى كامل فرصة حوادث قاشوود و دنشواي والعاقة السودان في يناير عام ١٨٩٩ وأخذ يشير الشعوب القذاني نحو الاحتلال ، وما يبيته للسلا من غش ، وما يرتكبه من اجرام .

ولا شك إن محمد فريد كان أشد ثورية من مصطفى كامل فلي من الأسطهاد والسجن واللعن ما لم يلقه مصطفى كامل حتى مضى بحبه في ألمانيا .

لقد ركز محمد فريد مطالبه في أمرين : الحلاء والدستور ، وفي الحلاء يقول : « إن جلاء كل احتلال أجنبي ، وتحرير وادي النيل امرين حق طبيعي لنا . لا يجادلنا فيه معادل وهو ضروري لحفظ كرامتنا الوطنية ، وقوام حياتنا القومية بصفة كوننا أمة حرة . »

ويقول أيضا : « إن الأمة باقية كما كانت ، مستمرة في المطالبة بحقوقها التي في مقبعتها الحلاء بالطريقة التي رسمتها لنفسها ، والتي لن تعد عنها أبدا مهما ست الحكومة من القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية ، فانها لا ترضى الضبط ولا الاذهاب كما لا ترضى فيها الاستمالة أو الاستعطاف إن كانت أشكاله . »

هذه هي الروح الثورية القوية التي هبت على الاستعمار العاني والتي يصورها الميثاق بقوله :

« وكان الاحتلال البريطاني المصري لمر سنة ١٨٨٢ م ضامنا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية ، ولأيديا لسلطة التخدير ضد الشعب »

هو التمسح من أرادة الاستعمار في استثمار بعله النكسة ، وهو أصلة التهر
والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطاني العسكري ومؤامرات المصالح الاحتكارية
الاستعمارية والإقطاع الذي أقامه أسرة محمد علي باحتكارها للأرض ،
أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقائه السطحيين الأجانب ، ذلك
كله لم يستطع أن يطفى شعله الثورة على الأرض المصرية .

ان وادي النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية في مواجهة
هذا الأهراب المتحكم الذي سنده قوى الاحتلال الأجنبي والمصالح الدولية
الاستعمارية ،

ان أعداء المدافع التي ضربت الاستكبرية ، وأعداء القتال الباسل
الذي طعن من الخلف في التل الكر لم تكده تحفت حتى انطلقت أصوات
جديدة تصير عن إرادة الحياة التي لا تبوت لولها الشعب الباسل ، وعن
حركة اليقظة التي لم تفرها المصائب والمصاعب .

لقد سكنت أحمد عرابي لكن صوت مصطفى كامل بدأ بجلبجبل في
أفاق مصر (١) .



ولم يكف المثقفون المصريون بالهتافات والقصائد الحطب والبراءة
الجمجمة ضد الاستعمار بل عملوا الى رفع راية الإصلاح في قلب
الجيالات ، فالامام محمد صده كان مخلصا دينيا اجتماعيا فنار عن الجود
العكري ، ودعا الى تحكيم العمل السليم ، وناذى بضرورة العلم والتعليم ،
وحفى على فتح المدارس ، والعناية بالتربية الطقفة ، وآمن بان الفقر
يؤتلك السفة ، والثراء من غير عمل مقبلة العرود والجماعة ، وكان
يعتبر الجبل فقرا أشد على الناس من فقر المال وهو أقاتل في إحدى
خطب الجمعية الخيرية « ان بلادنا ليست بلاد الجوع والقتال ، ولا بلاد
البرد القارس المعيت ، ولا بلاد الشقاء التي لا يال الإنسان فيها قوت
يومه الا بالصلوات الأليم بل نحن في بلادنا رؤسا الله سعة من العيش ،
ومنعها حصوة وغنى سهلان على كل مائش فيها قطع أيام الحياة
بالراحة والسعة ، ولكننا وبنا للأسف متيت مع ذلك بأشد ضرور الفقر
فقر العقول والتربية » (٢) .

وكان من دعاة تربية المراه وتطعيمها كما أشار الى ذلك بقوله .
« نحن نسمى تربية باتنا فلان الله تعالى يقول : ولهن مثل المثلئ حريم
بالمعروف . . الى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تشرك الرجل والمرأة
في التكاليف الدينية والدنيوية . . وترك النساء يفترون الجبل
وتستورن الفسادة من الجرم العظيم » (٣) .

(١) الميثاق من ٢٥ ، ص ٢٦

(٢) محمد عبده للاستقلال بمبادئ العقائد من ٢٩ ،

(٣) المصدر السابق من ٢٦١

وكان انشا من دعاة ادخال العلوم الحديثة والفلسفة في مناهج
الزهر مما اثار عليه لائحة الرجسين ولكنه مضى في طريقه غير حائل بهم
حتى نجح في دعوته .

ومن دعاة الإصلاح قاسم أمين الذي نادى في حرارة وإخلاص بتعليم
المرأة بل تحريرها من كل ما سق تقدمها ، ورأى في حجابها عبادة بها
إلى عصر الحريم وحائلا يسهل وبين حمل أعائتها في المجتمع الذي لا ينهض
مدونها .

ومن المصلحين الاجتماعيين والسياسيين أحمد لطفي السيد الذي
نادى بأن مصر للمصريين وكان رائدا من رواد انشاء جامعاتنا ، وهياً
للدعاة الحرة أن تأخذ مكانتها إلى جنب رسلها المتى في الجامعة .

ولا شك أن دعوات الإصلاح هذه كان لها الأثر العميق في توعية
الشعب والهوس به ، والسعي قدما في طريق التحرر من الإغلال والأصعاد
التي كانت توجه وتدمر كنهه وإلى ذلك بشر المشاق فيقول :

« ومن عجب أن هذه المرة التي ظن فيها الاستعمار ، والمتعاونون
معه أنها فترة الحدود كاس من أحصب الفترات في تاريخ مصر بحثا
في أعماق النفس ، وتجميعا لطاقت الأطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد صده في هذه الفترة نادى بالإصلاح الديني ،
وارتفع صوت لطفي السيد نادى بأن تكون مصر للمصريين وارتفع صوت
قاسم أمين بنادى بتحرير المرأة (١) » .

وفلت نفوس المصريين تلى مراجعها ، وتضمن الفرصة لأظهار
شعورها المكتوم حتى وأنت الر إعلان الهدنة للحرب العالمية الأولى في ١١
نوفمبر سنة ١٩١٨ فكان الانفجار المأسوي الذي عم كل طبقات الشعب
وحاصه مد أن اعترض المتمد البريطاني في مصر السعي وبيعت على سعر
الوند المصري لمرض المطالب المصرية على الحكومة الانجليزية ، واعتقال
سعد زقلول وصحبه في ٨ مارس سنة ١٩٤٩ .

ففي صيحة ذلك التاريخ قامت مظاهرات احتجاج تطالب بالإعراج
من الزعماء السياسيين ، وتطبيق الاستقلال التام لمصر والسودان ،
وانقلت المظاهرات إلى عنف بين الشعب الأمول من السلاح السلاح
الأمن والحق وبين حد الاحتلال ، وامتدت أصال المقاومة إلى كل مدن
القطر وقراه واشتركت النساء مع الرجال في البلل والتضحية ، وأمام
هذا الإصرار المخالف والثورة الصائبة لم يحط الاستعمار مفرأ من الأفراح
عن المعتقلين السياسيين ، ورفع الحظر من سفر الوفد المصري إلى باريس
لإسماع صوت مصر في مؤتمر الصلح في فرساي ، ثم عمد الاستعمار
إلى المحاولة بين الوفد وبين حصول المؤتمر ، وكان أن ائترف ههنا
المؤتمر الاستعماري بالحماية على مصر شلريا عررض الهائل بتلك الوفود
الخلافة التي تنزها الرئيس الدكتور ولسن في حق الشعوب في تقرير
مصيرها .

وفي هذا يقول ميشاق : « وكنت تلك كلها مقدمة موعبة توربة جديدة ما لبثت أن تمحورت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد خيبة الأمل في أوتعود الرقاة التي قطبها الطفلاء على انقسام خلال الحرب وفي مقدمتها وعود ويلسون التي ما لبثت هو نفسه أن تكو ليد وانترف بالحماية البريطانية على مصر »

وركب سمع وظول قمة المجد الثورية الجديدة بقود النضال الشعبي لتعيد الذي وجهت اليه الضربات الملاحقة أكثر من مائة عام دون أن يستسلم أو يهزم (١١) .

على ان هذا الإخفاق وخيبة الأمل التي منيت به مصر في قرى لم يمت في عضدها بل وادها أصركا وعمرها ومضيا في السجورة فاعتيل عدد من الضباط والجنود الانطير ، وبات المعتلون على فوعة بركان مما حدا بهم اني ان تقرر الحكومة الانطيريه رسميا في ٢٢ ستمبر سنة ١٩١٩ تأليف لجنة برئاسة اللورد طمر لبحث أسباب الثورة ، والتخفيف من حدة انتور ، فتأطعها الشعب المصري الشائر لأنه لايرضى غير الاستقلال التام بدلا .

ولما رأى الاستعمار هذا الأصرار بدل من ميالته القاشمة، واستعظم أسلوبه التاعم ، وحر رماء هذا العهد الى الدخول في مفاوضات الر مقاوضة ، وسمح في سياسته هذه كيبا الزمن ، وتوطيدا لأقدامه باسطناع الأذنب والأعوان من ذوي العايت والأرب والإطاميين ، وإذا كانت هذه الثورة قد فشلت فإن فشلها يرجع لا الى طبيعة الجمهرة الشعبية بل الى القيادات التي كرت مصالحها على مطالب الشعب الأساسية ، وغفلت عن أن تمت بصرها اني أن مصر جزء من الوطن العربي ، وأنه لا تمسك على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، وعجزها عن كشف خبيثة السياسة الاستعمارية البصمة التي أشرنا اليها من قبل ، وقد فصل ميشاق هذه الأسباب فقال :

« ان ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ مستحق الدراسة لأن الأسباب التي أدت الى فشلها هي نفس الأسباب التي حركت حوامل الثورة سنة ١٩٥٢ م .

الذي هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت ال لفشل هذه الثورة ٠٠ ولا بد من تقويمها في هذه المرحلة تقويما أميناً ، متصفا .

أولا : ان القيادات الثورية أعطت اغفالا يكاد يكون تما مطالب التغيير الاجتماعي ، على أن تيرير ذلك واضح في طيبة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبة ملاك الأراض أساسا للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعي إلا ان قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعي حتى لقد ساد تحليل خاطيء على هذا الطرف رده بعض أروحين مؤداه أن الشعب المصري ينفرد من

بقية شعوب العالم بأنه لا يثور إلا في حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحي ، فإن هذا الرخاء كان محصورا في طبقة ملاك الأراضي ، وطبقة التجار والمصارين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروسون حقول القطن بعرقهم ودماهم دون أن تعبر أحوالهم بارتفاع أسعاره ، وكان هذا الحرمان في القاعدة يتناقضه مع الرخاء في القمة من أسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة .

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها لكن القيادات التي تصدرت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغتيالها للجوانب الاجتماعية من حركات الإضراب الثوري لم تستطع أن تبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غايتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت أذرعها إلى ما بعد الواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة إلى تغيير بعض أوجه النشاط المالي هي قصارى الجهد في ذلك الوقت ، في حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هي المطلب الحيوي الذي يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو إبطاء .

لماذا ؟ ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع أن تعد بصرها عبر سيناء وفجوت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشعر من خلال التفرغ أنه ليس هناك مصادم على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ،

تقليد فشلت هذه القيادات في أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت أيضا في أن تتعلم من ملوها الذي تحاربه ، والذي كان يماثل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فإن قيادات الثورة لم تنتبه إلى خطورة وعدد ينفور الذي انشأ إسرائيل لتكون فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ، وقاعدة لتهديتها .

وبهذا انشغل فإن النضال العربي في ساعة من أخطر ساعات الأزمنة حرم من الطائفة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية منزقة الأوصال ، معتقة الجهد وأختصت إدارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق ، واتعسرت لفرنسا بمسورية ولبلتان .

بل وصل الهوان بالأمة العربية في ذلك الوقت إلى حد أن حواسيس الاستعمار تصفروا بقيادة حركات ثورية عربية ، وكانت يأمرهم ومشورهم بقمع المروءات اللذين حاثوا النضال العربي ، وانصرفوا عن أهدافه .

كل هذا والثورة الوطنية في مصر تتصور ان هذه الاحداث لا تمنحها .
وانها لا تربط في مصرها بكل هذه التطورات الصغرى .

ثالثا : ان القيادات الثورية لم تستطيع ان تلام من اساليب ممالها .
وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعب في ذلك الوقت
، ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعب
الضعفاء ، ومن ثم اتعمل من السيف الى الحديدة ، وقدم تنازلات شكلية
لم تلت القيادات الثورية ان حطت بها وبين الجوهو الحقيقي وكان
منطق الاوضاع الطبقية يرين لها هذا الخط (١١) .

لقد استطاع الاستعمار ان يلهي القيادات الثورية عام ١٩٢٢ بمسألة
اسماء مشروع على الذي على اسمه كان دستور عام ١٩٢٢ وشكل
الحياة البرلمانية ، وتكوين الاحزاب مع التحفظات الاربعة المشهورة التي
لجعل الاستقلال اسما لا حقيقة ، وفي الاحتلال كما هو وبعت السياسة
الاستعمارية كما هي من غير ادنى تعديل حتى كاد معاهدة سنة ١٩٣٦
التي وقعتها جميع وعاء الاحزاب ، وهي معاهدة اول ما يقال فيها
انها معاهدة ابدية ، معاهدة بين انطبوا الاستعمارية وبين مصر الثورية
على امرها ، اي انها معاهدة غير متكاملة وعدم التكامل معناه ربط مصر
بمعنة بريطانيا ، وسيبرها في الفلك الاستعماري يعنى بها الى حيث شاء
من غير ان يكون لها رأى او تحكم في مصرها .

وقد هذا يقول الميثاق بحق :

« ان الاستعمار في هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه ، وسلب
مضمونه ، ومنع من الحرية شعارها ، واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة بامعان استقلال لا مضمون له . وسحرة
جريمة صمت حروب الاحتلال .

ورادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتي الذي محه
الاستعمار ، والذي اوقع الوطن باسم الدستور في محنة الخلاف على
العقائد دون فهم .

وكانت النتيجة ان اصبح الصراع الحزبي في مصر ملهة تستعمل
الناس ، وبحرق الطاقة الثورية في هباء لا تقيحه له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتي
اشتركت في توقيعها جهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة في
ذلك الوقت بمثابة حاك الاستلام للحدبة الكبرى التي وقعت فيها
لورة سنة ١٩١٩ ، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما
صلها في كل عبارة من عباراته بسلب هذا الاستقلال كل قبة له
وكل معنى « (١٢) .



(١) الميثاق من ٣٦ من ٢٧ من ٢٨ من ٢٩

(٢) الميثاق من ٣٩

وطلت الأمور تسير هذا المسير حتى أعلنت الحكومة المصرية نصت
ضمن الزاى العام الوامى الثاثر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ قطع المفاوضات
والقاء مهادنى ١٩٤٦ و ١٨٩٩ (والاخيرة خاصة باتفاقية السودان)
ومضت والشعب فى العظيمة فى طريق يهدى القوات البريطانية التى
تمسكو فى القناة ، وتزيد على ثمانين ألف جندى ، وعدلت الى عدم
التعاون مع القوات البريطانية .

واخذ العدائون الاحرار يتدفقون على المنطقة مما اوجد فى القوات
البريطانية حالا من المدح والفرح وضربت البلاد - كما هو العهد بها -
الروع الامثلة فى التضحية والفداء .

وطلت الأمور تسير على هذا النحو حتى كان حريق القاهرة فى ٢٦
يناير سنة ١٩٥٢ فتفى محرى الاحداث ، وهت ربح الحرية بشكل
عاصف لم يستطع الاستعمار ان يقف فى طريقها بقيام ثورة ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ بقيادة البطل الرئيس جمال عبد الناصر ، هذه الثورة
العارمة التى ازال كايوس الاحتلال ، وقلبت اقطار الاقطاع ، وكانت
رائدة للحرية والاشتواكية فى العالم العربى بل وفى الشرق الاوسط .

الديمقراطية السليمة

بقلم

الدكتور محمد محمد الجبوري

مفهوم الديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم - ولا هي بالنظام الذي يصني بتشكيل أسلوب معين للاقتراع - فليس حتى نقول أن الديمقراطية طريق أو أسلوب للحياة - إنما معنى هذا المعنى . وهو أن الديمقراطية أسلوب للحياة التي يحياها يوما بعد يوم ، وليس قصارى أمرها إذن أن تكون حكومة وقوانين وبرلمانا .

إن الديمقراطية طريقة للظفر إلى الحياة ، وهي نظام يصي مبادئه الأساسية للسلوك الإنساني ، هذه المبادئ التي يمكن الناس أن يحكموا بمقتضاها على الأشياء بأنها خير وأنها شر ، أنها مبادئ عديمة الطمعا قرون من الفكر ومن التجربة ، فالجديد ليس المبادئ ، بل الجديد هو تطبيق هذه المبادئ في حياتنا اليومية ، وتطويرها لمعادى خلقه العلم والصناعة خلقا جديدا (١) .

كيف يتسنى لأي إنسان أن يقيس مدى تقدم الديمقراطية أو مدى تفلحها ؟ كيف يتسنى لنا أن نقرر هل فوات الأوان ، ما إذا كنا سر حقيقة إلى الإمام في ذلك الطريق الطويل النفاق ، أو أننا نرجع التهورى لسطح الطريق الحزن المؤدى إلى الظلمين ؟ أن مجرد احصاء الزيادة المطردة في مظاهر الترف والرفاة داخل البيت . وأجهزة التليفزيون ، وفي عدد الذين يصيبون غلاء كافيا ، لا يعد مقياسا في حد ذاته .

يقول وولتر ليسمان الصحفي الأمريكي المشهور :

« لم يكن من المسير على - وقد خربت النسيم الطويل الذي كان يهب على العالم قبل الحربين - أن اعترف بالمرضى الذي انتصاب الديمقراطية الحرة ، لكننا حين حوصا دوى استعداد عسكري للحرب الكبرى الثانية ، لم يعد هناك شك في وجود خلل عميق في مجتمعا وأن هذا الخلل لا يرجع إلى تسليح أمداننا ولا سوء الظروف التي يمر بها البشر ، بل يرجع إلى أنفسنا ، وكنت واحدا من الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ، لم تكن تشك في شروعة القنادة إلى أقصى حد وفي أن الهرمية منتظما كثيرا لا صلاح لها ، ولا طائفة لأحد بإحكامها ، لكننا

(١) الحرية والكرامة والإنسانية - محمد زكي عبد القادر ص ٧٤
 نقلا عن الدكتور شبل شبل وهو طبيب سوري متمصر لشوك في كثير من الأبحاث الفلسفية والعلمية (١٩٥٣ - ١٩١٧)

كنا مجموعة من المواطنين يؤمن إيماناً عميقاً بأن الحرب الشاملة لا تتيح
لنا أن نكون مراحاً مأموناً للديمقراطية ولا للحرية الأربع .

ورقم أن الديمقراطيات نبت من العزيمة والخضوع فلما هجرت
من صنع السلام وإعادة النظام للعالم ، على خلال حيل واحد أخفقت
الديمقراطيات الحرة في احتشاد نشوب حرب مدمرة جديدة .

ملفونا الديمقراطية :

الديمقراطية السليمة هي ديمقراطية اجتماعية تهدف الى إقامة
مجتمع جديد ، هذا المجتمع الجديد غير المجتمع القديم الذي كنا نميش
فيه ، وذلك لكي تكون بلدنا مستقلة سياسياً وفي الوقت نفسه تكون
مستقلة اجتماعياً بمعنى أن تكون أحراراً سياسياً لا تخضع للاستعباد
السياسي ، ولا تخضع لعمود اجسبي وتكون مستقلة اجتماعياً ، أي
أحراراً في تكوين بناتنا الاقتصادية ولكوين بناتنا الاجتماعى لأن
اقتصاديات أي مجتمع هي التي تمثل التكوين السياسي (١) .

وقد ماينا كثيراً من الديكتاتورية تحت اسم الديمقراطية ، ديكتاتورية
رأس المال وديكتاتورية الإقطاع وديكتاتورية الأقلية تحت اسم البرلمان .
ولكن الحرية والديمقراطية ليس مصاحبا بأى حال من الأحوال برلمان
وقلة وشعارات ديمقراطية ولكن الحرية هي في حرية الفرد ، ولأهلية
الشعب . حرية الفرد . . العلاج في الحرية والعمل في المصنع ، ولكل
فرد من أبناء الشعب ، وإذا قلنا الحرية فنحن نقصد حرية الكلام حرية
النقد وحرية الاجتماع دون أن يخاف ، والحرية قد تكون سياسية أو
اجتماعية ، فإذا كان مفهوم الحرية السياسية أن المواطن الحق في
تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية مصاحبا أن يكون المواطن الحق في
نصيب من ثروة وطنه طبقاً لجهده الخاص ، وتكون الديمقراطية السياسية
حقيقة إذا كان هناك عدالة اجتماعية ، وإذا توأمت الديمقراطية
الاجتماعية ، وإذا تكافأت الفرص (٢) .

وتعد الديمقراطية في حد ذاتها وسيلة - وليست غاية - لإقامة
مجتمع تفرغ فيه الرفاهية ، مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لكن كيف
يحقق الشعب الديمقراطية المطلقة ؟

كيف يحقق الشعب بالديمقراطية المطلقة أهدافه في الكفاية والعدل ،
أجباله في العدالة الاجتماعية ، طالما أن الرأسمالية المستلبة والإقطاع
وربما عناصر القوة في المجتمع على مر السنين . أما الشعب فحرم
جميع عناصر القوة (٣) . فطالما كان للطبقات المستلبة الحرية لتستغل
الشعب العامل ، والشعب العامل أو الطبقة العاملة ليس لها حرية

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٢/١٢/١٩٦١ في اللجنة التحضيرية
لل مؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمات السيد الرئيس يوم ٢٥/١١/١٩٦٢ في اللجنة
التحضيرية لمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

عدم الخضوع لهذا الاستغلال لا تكون هناك حرية ، الشعب الممسك ليس له الحرية لعدم الخضوع إلا إذا خضع والا لا يأخذ أجره ، إذن ليس أمامه إلا أن يخضع (١) ، قلنا قضينا على الظلم الاجتماعي نتبع قاعدة الحرية وكلما مررنا في الاشتراكية مررنا في توسيع قواعد الحرية لأن الظلم الاجتماعي دائما كان ناتجا بلقا ومؤثرا على الحرية السياسية وكانت الحرية السياسية ظلالا مجزأ ظلالا هناك ظلم اجتماعي ، فنحن نقفنا على الظلم الاجتماعي على مراحل وعلى فترات بالكثافة والعزم نجد أننا نفتح جميع الأبواب للحرية (٢) .

وبالديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة في داخل الشعب يمكن أن تحل الخلافات التي توجد باستمرار بين الشعب ، إذ علينا أن نحل هذه الخلافات والمتناقضات بالطرق السلمية وأن كانت هذه الخلافات لا يمكن أن تنتهي بأية وسيلة من الوسائل ولكن من واجبا أن نضعف من الرضا .

وهذه هي الديمقراطية ، والحرية والشفاف والتشفيق والفهم وتحديث الصفا والصواب والعمل الدائم نعرف الخطأ والصواب ويستطيع أن يرى في تنظيمنا الشعبي بطريقة تجعل الفرد العادي هو خليفة لثوريه وتسمى أيضا أن نعرف بعض الأساليب أو أكثرها ، ونصحيح الخطأ ، وهذا يستلزم أن يكون الشعب في فعل متواصل من الأساليب التي ورنها (٣) .

إن الديمقراطية في ظل نظام لا تريد أن تأكل الشعب أما البرجوازية الرأسمالية ثنائيا فهي التي تريد أن تأكل الشعب . إن الحرية تأتي في الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضي على الحرية والديمقراطية لأن رأس المال هو القوة المحركة ، ادس (٤) الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية القطاعية التي كانت عندما في سنة ١٩٢٣ لتلا من النظام الغربي ليست إلا شعارا من أجل حماية الرأسمالية والإقطاع والعباد والاستغلال ، الاستغلال الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي بكل معانيه ، من يقرر أن يوجه الانتهاكات لا ومن يعمل بعباية ؟ الرأسمالية المسطحة والإقطاع ، إذن التفكير الحقيقي لا يمكن أن يمشي على أساس الحرية الحرة أو الديمقراطية الحرة (٥) .

(١) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ في الجلسة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٧ في الجلسة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في الجلسة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٤) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ في الجلسة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٥) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في الجلسة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

ان اقامة حياة ديمقراطية سليمة معناه اننا لا تمكن دكتاتورية رأس المال ولا دكتاتورية الأقطاع من ان تتحكم عينا تحت اسم الديمقراطية ، وهي تختلف أيضا عن الديمقراطيات الشيوعية التي تمثل دكتاتورية البروليتاريا . وإذا قلنا اقامة حياة ديمقراطية سليمة فنعني هذا اننا لا نريد ان تسود طبقة الأقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية ، ولا نريد ان تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية ، وإنما نريد ان نقيم حياة ديمقراطية سليمة لأجل الشعب الذي قاسى من دكتاتورية رأس المال ومن دكتاتورية الأقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن الاستغلال بكل معانيه (١) .

ولتكون بلدنا حرة ديمقراطية ، لا بد ان نحصد اعداء الشعب بالضبط ، والهدم هو تجريد عدد الرجعية أو اعداء الشعب من أسلحتهم والعابية من هذا انه يوجد خلاف بين الشعب والرجعية ويريد حل هذا الخلاف ونجود الرجعية من أسلحتها ، فالحرية الكاملة وأنديمقراطية الكاملة تكون للشعب لا لأعدائه من الرجعيين ، هذه الديمقراطية تكون ديمقراطية مبنية وإحتماصة للشعب وليس لأعدائه من المصلين والرجعيين الذين نهوا حقوقه في الماضي ، وحرموه من كل شيء إلا من أقل شيء يمكنه من ان يعيش فمن واجبنا ان نحمل العمل السلمي للشعب كله حتى يستطيع الشعب ان يعمل في البناء الاشتراكي ويسني دولة اشتراكية ذات صنعة حديثة ودراسة حديثة يشعر فيها الإنسان بالحرية والسعادة (٢) .

الأسس التي تقوم عليها ديمقراطيتنا :

كل طبيعيًا نرولا على مفهوم الثورة التي هي عمل شعبي وتقدمي ، ان تتلازم حتما مع الديمقراطية التي هي في حقيقتها تأكيد لسيادة الشعب مضموه ووضع للسلطة كلها في يده من أجل تحقيق اهدافه ، وكان طبيعيًا ان يدخل شعبنا الى الديمقراطية السليمة من مداخلها الطبيعية ، ولقد دلت تجربة الماضي على أن الطريق الى الديمقراطية مشروط بشروطين أساسيين هما (٣) :

- * تحرير الوطن من التبعية الأجنبية ومن الخضوع للاستعمار
- * تحرير المواطن من كل أنواع الضغوط والاستبداد السياسي والاجتماعي .

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩/٢/١٩٦١ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس في الاجتماع الافتتاحي باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢٥/١١/١٩٦١ .

(٣) تحرير الميثاق (المحضر الرسمي للجنة تقرير الميثاق) . ص ٦٥ .

ومن هنا ثبت في مفهومنا الثوري التلازم الحتمي بين الديمقراطية والاشتراكية ، بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعي ، باعتبارهما امتداد واحد للعمل الثوري الذي هو بطبيعته عمل شبي وتقدمي .

علا ذلك كانت الديمقراطية تحتاج دائما الى مزيد من الديمقراطية فانها تحتاج في المحل الاول الى مزيد من الاشتراكية ، ذلك لأن الاشتراكية في مفهومها القائم على الكفاية والعدل هي وحدها القادرة على تحرير ارادة الجماهير ، حين تستوف القضاء على الاستغلال في كل صوره ، وحين تنجز الى كفاية العرض التكافؤ للمواطن في نصيب مائل من الثورة البطولية ، مع تخصيصهم من كل قلق يهدد امن حياتهم ومستقبلهم .

الطريق الى الديمقراطية السلمية :

لقد حددت معالم الطريق الى ديمقراطيتنا في ثلاثة أسس رئيسية هي (١) :

- الديمقراطية السلمية ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .
- الوحدة الوطنية شرط لحط الديمقراطية السلمية .
- الحرية هي المرافقة الطبيعية للديمقراطية .

هنا هو مفهومنا للديمقراطية وهذه هي الأسس التي تقوم عليها ، وهذه هي معالم الطريق اليها ، ولا امتداد له يمكن الوصول اليها الا بغرض معركة ثورة توصلنا الى اهدافنا ، لا نهذه الأسس لا يمكن أن تتحقق بالقياس القوي في مراحل التطور المطيء كما لا يمكن تحقيقها من طريق النظريات المسنودة ، بل يجب أن تنبع من تجربتنا الوطنية ، لأن الطول الحقيقية لشكالات أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب الشعوب الأخرى .

ديمقراطية ما قبل الثورة

مجتمع ما قبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذي عشنا فيه قبل الثورة ؟

اجراء متمددة .. حكم فاسد .. أهواء والطمع شخصية ..
الانانية والفردية تسيطران على البلاد .. احتكار فئة معينة لحكم
الشمس .. استعمار يعمل على تخلف البلاد .. فوارق محبة بين الطبقات
.. تفاوت في الرزق وفي مستوى المعيشة وفي الثقافة وفي التعليم وفي
الصحة ، وفي كل ما يمس البناء الاجتماعي ..

ومن ناحية أخرى .. ضغط وكبت من الطبقات العليا على ما دونها
من الطبقات ، لكي لا تجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة والقوة والحرية
للمقاومة والمطالبة بحقوقها في حياة انسانية حرة كريمة ..

ثم انحلال خيط في الطبقة الحاكمة .. بلخ وإسراف وإسغلال

ثم انزلال بعض الثقات .. وفشو البلية .. والجُمُود في
الافكار ..

والجهاز الحكومي سبيل في تيار خطير ، يجرف معه مصالح الجماهير
ومن كلمات بسيطة يمكن تلخيص ما كان عليه جهاز الدولة في آنه وروتين
قال ، سلبية مدمرة ، ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار لحقوق
الشعب ..

جهاز يخدم فئة على حساب الكثرة .. جهاز في خدمة الأغنياء
والأثرياء وأصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتاجين
والضعفاء ..

مجتمع منحرف .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب ، وإنما
مصالح الناس ضالمة وشهواتهم مهمل ، وأمورهم في يد فئة مسهورة
انتهازية مفرقة ..

هكذا كان الحال .. وهكذا أراد لنا الاستعمار وأمواته الرخيصون
والاستقلاليون والأقطاعيون والنفسيون ..

ثم كانت السلبية القاتلة .. التي أدت بنا الى إغترافنا والتكسل
والتواكل .. وتدمر المصاد الذي أمشينا وتطفل في كل أمر من أمورنا
وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعملات الإصلاح .. بل كان
هذا يأس تام .. وكلنا نستقط في النهاية ..

ديمقراطية ما قبل الثورة:

كانت هناك تنظيمات سمية سقت قيام الثورة، ولكن هذه التنظيمات
لم تكن قيمتها بسبعين وأربعين (١) :

أولاً : إن معظم هذه التنظيمات خصوصاً تلك التي مارست الحكم
سبها قبل الثورة كانت انعكاساً لمصالح طبقية ، وكانت كلها تستند إلى
تحالف الإقطاع وراسي المال المستغل ، ومن ثم فإن هذه التنظيمات لم تكن
قائمة على أساس جماهيري وإن كان بعضها قد استطاع في سنوات المصال
الوطني من أجل الاستقلال ، أن يحرك جموعاً من الجماهير ، إلا أنه لم
يستطع مواصلة النضال إلى نهايته لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر
مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم انتهى إلى مهاتمة ، ومن ناحية أخرى لانه
النضال الوطني من أجل التحرر الإجماعي لأحت مقدماته حتى خلال
معركة الاستقلال ، الأمر الذي جعل هذه التنظيمات السامية تنقلب على
تواضعها الجماهيرية وتحاول صرف أنظارها عن معركتها الحقيقية .

ثانياً : أنه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية ، لا تعبر عن
مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن ماطية هذه التنظيمات كانت في معظم الأحيان
محدودة أو محلية بسبب صط المصالح الطبقية الحاكمة عليها من ناحية
ومن ناحية أخرى لأن هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية وعاطفية ،
أو حركتها قوى بعيدة عن التربة القومية ، ولم يكن لديها على أي حال ،
من التصق ما يكفي لها لمواجهة حتمية التغير الاجتماعي والاعمال الواقع
الوطني بداية له .

ثم كان هناك الملك السابق الذي هادن المستمر وحالف الإقطاعيين
ومناصر الرجعيين ، وكان حرياً عواناً على الحركة الوطنية والواقع أن
النسب في مصر كل في صراع دائم مع الملكية فقد وبب النسب مدة وكانت
حرية نحو الحرية والتطلع إلى الديمقراطية وإعلان سيادته ، فكان الحكام
يعمدون إلى البطش بزعمائه والتشكيل بالاحرار والاستناد إلى الأجانب
والاستمالة به في إخماد هذه الويلات ، ثم تسليم البلاد إلى الأجانب
ليصاؤون معهم في الحكم ويتبادلون المنفعة على حساب الحكوميين .

ثم كانت هناك الإقطاعيات الكبيرة من الأراضي في أيد قليلة احتكرت
بها الحياة السياسية أكثر من ربع قرن ، ولو أنها تنتمي أغلبية النواب
والشيوخ الذين احتلعت عليهم حياتنا الرئاسية ، فوجدنا أسراً معبدة
احتكرت هذه التراسي وتقاسم أمارتها النظام الحزبي ، معتمدة على
ملكية الأرض ، أي ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من التناخبين ، وما
كان يمكن لحرية الراي الانتخابي أن تنشأ وتنمو في ظل الإقطاع .

ويشرح : الميثاق الوطني : في الباب الرابع كيف كانت العرة ما بين
ثورة ١٩١٩ ولورة ١٩٥٢ خطراً على نضال الشعب المصري ، فإن القيادات

(١١) من خطاب السيد الرئيس في العطية (١٣) المؤتمر الوطني للقوى
الشعبية في ١٩٦٢/٧/٢ (مطالع المطة الرسمية ص ١٩) .

الباقية من ثورة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطيمة الإقطاعيين واستعانت ببعض الانتهازيين الطامعين في العناظم وانغرت جماعات من المثقفين الذين كان ينبغي أن يكونوا حراً على أماني الشعب .

وفي الوقت نفسه ظهرت طائفة من الرأسماليين الذين كان همهم استنزاف ثروة الشعب .

وانتهى الأمر إلى ارتداء جميع الأحزاب تحت أقدام القصر والاستعمار اللذين تجسهما مصلحة مشتركة بالرغم من الخلافات السطحية .

وأخيراً نذكر نقطة مفصلة :

وكان البرلمان والحكم الثياري يمثل في الوقت نفسه أداة يتم بها خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية فقد كانت أصوات الجماهير تساق وفقاً لإرادة الحكام وأصدقاتهم ، لأنه من الطبيعي أن من يحتكر يذوق الفلاحين والممال ويسيطر عليه فإنه يستطيع من ثم أن يحتكر أصواتهم ويوجه أراذلهم في عمليات الانتخابات ، ومن هنا يتبع لنا أن حرية رفس الخبر ضمان لأبد منه لحرية طكرة الانتخابات .

سلطة القصر :

وضجعت هذه الظروف الأسرة المالكة على تجاوز حدودها وتحول الدستور إلى مجرد حبر على ورق . . وحضمت القيادات السياسية الضعيفة سلطة القصر وراحت تحاول استرضاءه ، حتى تضمن الوصول إلى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذي هو المصدر الحقيقي لقوتها ، ووصل الهوان إلى حد أن استطاع المضي أن يدفع للقصر ثم تصبى الودرات . . وبذلك حكمت القيادات السامية على نفسها بالوت .

وحيتم الميثاق فجيلة إلهاء العترة من حياتنا بالكلمات الآتية :

«ولسوف يبقى الوطن زمناً طويلاً يشهر في حلقه بمرارة اللئالي التي أحس في هذه الفترة التلازمة من جراء استهانة الاستعمار بنفسه فهاكت كل حدود الاحتمال البشري» .

هيئة التحرير والاتحاد القومي

لما كان من الحق الآن ان نمارس النقد الذاتي ، وهو ضروري لما لا بد من التسليم بأن التنظيمات التسمية التي قامت ، وجرى محاولة اقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقمرت دونه ، وذلك راجع لعدة أسباب (١) :

الأول : ان قوى الثورة في مواجهتها لاحتمة التصرير الاحتماس لم تكن قد استطاعت أن تعمد دليلاً للعمل الثوري ، تلقى عليه الجهود ، ولقد تعرض « الميثاق » لهذا الوضع بالتفصيل ، ومن نتيجة ذلك ان التجمع الشعبي ، مع النيات الطيبة التي تواعت له . كان تحمها بعلب طلبة الطابع الفردي ، وكان اقتراناً غير منظم من مجموعة من الإيمان العامة ، ليس لها منهاج بعصلي ، تلقى هذه جهود جماعية على أساس لكبرى واضح واحد ، لتصير به ارادة شعبية معيقة ومؤثرة .

الثاني : ان الفكر الثوري في تلك الفترة ، وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفي مواجهة الظروف المحيطة به - وقع في الخطأ حين توهم ان الطبقة المحركة التي كان لا بد ان تسلمها الثورة امتيازاتها الاستثنائية يمكن لها ان تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة .

وقد كان من اثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبي التي حوت في ضباب هذا الوهم ، حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ، ما أصابها بالشلل وأضعفها عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها في بعض الاحوال عن الاتجاه الثوري الاصيل .

الثالث : انه نتيجة لما سبق - من غياب دليل العمل الثوري ومن خطأ جمع العناصر المتصادقة في وحدة وطنية موهومة - ضاع عنصر الالتزام في التنظيمات الشعبية ، ان غياب دليل العمل الثوري أقام ماناً حول الهدف من التجمع ، كذلك فان المفهوم للوحدة الوطنية ، بعد غيابه دليل العمل ، أصبح القابض الحقيقية للحكم على كفاءة افراد التنظيم واختلاصهم في خدمة الفكرة التي تشدعهم الى هذا التنظيم ، على انه لابد من التأكيد ان هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فان هذه المحاولات فضلاً عما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكري الثوري .

(١) من خطاب السيد الرئيس في الجلسة ١٣٦ للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (المحضر الرسمي ص ٩) .

التجربة الأولى :

كانت التجربة الأولى في هيئة التحرير التي كان الهدف منها تعبئة قوى الشعب المادية والروحية فاتحة بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة ، وكان دستورها يضي على بلل النفس والنفيس لاجلاء القاصب من وادي النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أي استثمار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ، وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أي مؤثر خارجي . وفيما يخص أهدافها الداخلية ، يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لمستور بسجل ارادته ، وإقامة مجتمع على أسس من الإيمان بالوطن والثقة بالنفس ، للتخلص مما يعانيه من أسباب التخلف والضعف ، وموجبه النظام الاقتصادي إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتسييم الصناعات على نطاق واسع ، وإستثمار وحسن الأموال فيها ، مع كفالة الحقوق والحريات الأساسية من ناحيتين السياسية والاجتماعية للمواطنين سواء أمام القانون ، ومن حقهم التصنع بحرية الفكر والرأى والمقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة إزاعهم تأنيهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، وتيسر المواطنين بواجباتهم ، وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المتبع لتنهوش بتمات الإصلاح .

وحددت الهيئة أهدافها العفرحية بالنسب إلى دعم الصصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الصال بينها في شتى الميادين .

ثم جاءت الخطوة التالية في الاتحاد القسومي « الاول » الذي نص الدستور في مادته ١٩٢ على ما يأتي :

« يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة » . . الح . وقد علق السيد الرئيس على ذلك في خطاب القاه في أول يونيه عام ١٩٥٦ في مؤتمر التعاون ما يأتي :

« هذا هو الكلام الذي قاله الدستور ولم يقل ان الاتحاد القومي سيكون أداة للاستقلال أو الانتهازية أو لتثبيت الرجعية .

الاتحاد القومي الذي عبر عنه المستور هو الوسيلة التي سبنا بها هذا الفراغ بعد ما هدمنا أحزاب الرجعية وفضينا على الانتهازية ، إلى ان نسي مجتمعنا سليما يهدف إلى الرفاهية — مجتمعنا تعاونيا لا مجتمعنا استغلاليا — فلنا نعمل اتحادا قوميا ، وهذا الاتحاد القومي عبارة عن جبهة وطنية تجمع جميع أبناء هذا الشعب ما هذا الرجعيين وما عملا الانتهازيين وما عملا لعوان الاستعمار ، لان الرجعيين ولعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا فيما وسلمنا لهم .

اعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم في الماضي فخانوا هذه الامانة التي حفظها لهم هذا الشعب ، واليوم عندما نقول ههنا اتحاد قومي

لا نستطيع إعطاء الفرصة للرجعية أو الانتهازية ، ولا لأهوان الاستعمار أبدا . . . الفرصة ستكون للشعب ، وللغلبية العظمى من هذا الشعب . .
ثم أريد تشكيل الاتحاد القومي على أسس جديدة في عام ١٩٥٦ بعد الاستفتاء من الإخطاء التي حدثت في التجربة الأولى ، وقد خلق السيد الرئيس على أهمية الدور الذي سيقوم به الاتحاد القومي والأمل الذي كان معقودا عليه ، في مجال نشر في مجلة بناء الوطن في فبراير عام ١٩٦٠ يمكن تسجيل بعض قرارات منه هذا نصها :

لقد كان محتما برائشيب هو صاحب ثورة ٢٢ يولية ١٩٥٢ ، وموجهها أن يكون هدفها الأول حماية الكفاح الشعبي من الانحراف ، وذلك بالقضاء على أعداء التطور والعدالة .

هكذا كان القضاء على الاستعمار محتما وقد قضى عليه . . .

وكان القضاء على الملكية الفاسدة محتما وقد قضى عليها . . .

وكان القضاء على الإقطاع محتما وقد قضى عليه . . .

وكان القضاء على سيطرة رأس المال محتما وقد قضى عليها . .

هكذا أمكن لكفاح الشعب أن يحسم نفسه أولا لكي يستطيع حل مشكلته . . مشكلة التطور والعدالة .

ثم كلى الطريق الديمقراطي الاشتراكي التعاوني هو أسلم الطرق التي يستطيع فيها هذا الكفاح الشعبي أن يحل مشكلته ثانيا وكانت الديمقراطية لأزمة ، ذلك أن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أمانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن جسارة المهمة تحتاج إلى مشاركة واسعة الناس في العمل لها . كذلك كان لا بد للديمقراطية في هذه المرحلة أن تتلائم مع الوحدة الوطنية لأن المشكلة التي تواجهها هي : هل تكون أو لا تكون ؟ وليس ثم محال للحلاف ، أن وجود أي خلاف في هذه المرحلة كان معناه ألا تكون على الإطلاق حصورا . الظروف الخارجية المعقدة بنا تمنع لاستغلال أي خلاف .

ولم يكن الاتحاد القومي في الواقع إلا أداة لتحقيق الديمقراطية الثلاثة مع الوحدة الوطنية .

وكان هدفه الأول هو تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطي .

ومع مطلع عام ١٩٦٠ كان الاتحاد القومي « الثاني » قد استكمل تنظيماته الشعبية على مختلف المستويات ، وشرع بامتثاره نظاما ديمقراطيا يقوم على قاعدة حكم الشعب بالشعب في تحقيق رغبات المواطنين في ظل مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني تسوده الرغباتية والعدالة الاجتماعية .

كان عام ١٩٦٠ عام الديمقراطية العربية حقا ، وكان نقطة حاسمة على الطريق إلى الديمقراطية الثالثة من بيننا الصادرة من عقيدتنا ، والتي عملناها بأبدينا ولم نسودها من أي مكان ، فيه عقد المؤتمر الأول

للإتحاد القومي في مصر في شهر يونيو ، وفي شهر يوليو شهدت الجمهورية العربية المتحدة انعقاد المؤتمر الأول للجمهورية وحضره السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشترك في لجانه ، وعاين أعضاء المؤتمر في صراحة تامة وحرية مطلقة .

ولقد شكك الإتحاد القومي على دراسة آمال الشعب وحاجاته ومطالبه في ظل المجتمع الجديد ، وأصدر قرارات تعكس تلك الآمال والمطالب والحاجات في مختلف القطاعات والمجالات ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية التزام الحكومة بتنفيذ هذه القرارات .

كانت هذه ولا شك خطوة نحو الديمقراطية انقلب بها نقلة هائلة إلى مجالات التطبيق العملي ، وكان الخطأ الذي وقعت فيه هيئة التحرير ، هو نفس الخطأ الذي وقع فيه الإتحاد القومي ، الأول والثاني . فتح الباب على مصراعيه ، فتسللت الرجمة واحتلت المراكز القيادية وعمت على جميع التنظيم الشعبي الكبير .

إن هذه الصورة التي تكررت في الإتحاد القومي ، نهت الإعلان إلى ضرورة حماية التنظيمات الشعبية من أعداء الشعب ، والعمل على أن تنطلق بكل قوة ممكنة لتحقيق أهداف الشعب وأماهيه .

وقد يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ صدر البيان السياسي التاريخي الذي حدد معالم التنظيم الشعبي الديمقراطي في الجمهورية العربية المتحدة هذا نصه :

إن المستويات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخي كقاعدة لمرحلة الطليعة العربية الهادفة إلى تحرير الأرض إلى تحرير الإنسان العربي من كل مهيمنة اجنبية ومن كل استغلال خارجي أو داخلي ، استعماري أو رجعي ، أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطياً ، على نحو يكفل استمرار الفصل الثوري ، ويضمن تعدده ويوفر له الحماية أمام كل الأزمات التي تستهدف مبادئه ، وكذلك يؤكد للأمة العربية دورها في دفع التقدم الإنساني وتطوير الحياة بالكفاية والمعدل وعمسا أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفي التعرض للتنظيم ، فإنه لا بد من اعتبارات رئيسية ، نحتم أن يكون التقدم نفسه من رحيبها ولستنادا إليها ، وهذه الاعتبارات هي :

أولاً : أن تنظيم القوى الشعبية يجب أن يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التي تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقي وأصيل في أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وحيث يكون التمثيل الشعبي أوسع ما يكون وأعمق ما يكون في الوقت نفسه .

ثانياً : أن العمل الوطني الثوري يجب أن يرتبط « بميثاق » محدد وواضح أن غايات العمل الوطني ، والوسائل الوطنية إلى هذه الغايات

يجب ان تكون وحدها الاساس الذي تجتمع عليه القوى الشعبية
للوطن .

وما من حائل في انه قد حان الآن ، ان توضع حصيلة التجارب
الثورية التي عاشها شعبنا وان توضع مع هذه الحصيلة اماله البعيدة ،
وان يسم هذا كله اطار شامل يصبح منهاها واضحا العمل الثوري ،
للوطن .

ثالثا : ان الشعب نفسه هو الذي يتحمل عليه الآن ان يفود التطهير
وان يسبق طريقه ، يسبقته الوطنية الى عهد الذي يتطلع اليه وبماصل
يشرف لكي يشرق فجره ، ومن حين الحظ ان حصيلة التجارب الثورية
لوطننا ، قد خلقت الآن ظروفها يمكن معها للديمقراطية الاجتماعية المتحررة
من السيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلي ان تنفخ وجودها
العالي والحيوي .

وبناء على هذه الاعتبارات ، وتمهيدا لسمه العمل الثوري في بناء
الجمهورية العربية المتحدة بكل ما تحمله بالنسبة لكل فرد من ابنائها ،
وبكل ما تمثله بالنسبة لكل ارض عربية ولكل انسان عربي لقد تم وضع
الحظات التمهيدية التالية :

اولا : يصدر قرار جمهوري بتشكيل لجنة تسمى « اللجنة التمهيدية
للمؤتمر الوطني لقوى الشعبية » ومهمة هذه اللجنة ان تقوم بدراسة
دقيقة للطريقة التي يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الاصلية في
مؤتمر وطني ، ولا بد ان يكون الاشخاص الحر هو الطريق الى تجميع ممثلي
هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب واصحاب الصناعات والتجار
والهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بعد امانة في جميع نواحي
النشاط الوطني .

على ان تنتهي هذه اللجنة من عملها في ظرف شهر ، ثم يجري عملية
تجميع القوى على اساس تقديرها النهائي وبطريق الانتخاب الحر . .

ثانيا : تبدأ عمليات الانتخابات اللازمة لتجميع القوى الشعبية في
مؤتمرها الوطني بحيث يتخذ هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب الحقيقية
والاصيلة خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتح هذا المؤتمر بتقرير من
الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطني ، على
ضوء التجارب والاهداف الثورية مما ، ثم تحرى مناقشة هذا التقرير
بوساطة المؤتمر الوطني لقوى الشعبية ، ولجانته ، وتطلب ضروراته
تجاذق التوعية الشعبية ان تكون المناقشات طيبة في حطات مفتوحة .

ثم تكون العملية النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة
البوابة العملية لميثاق النضال الوطني الشامل لاساليب العمل الشعبي
ولاهدافه .

ثالثا : يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به هو اساس الانتخابات
العامة التي تحرى بعد ذلك في الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان
التاسيسية للاعتماد القومي في كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية

الجزيرة المتحدة . ويتولى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات الهامة لهذه اللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التي تجري الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هي قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومي الذي يعتبر السلطة الشعبية العليا في البلاد والذي يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الحطة التي تكفل لميعة الشعب ديمقراطيا فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها في وضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب ان يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته في جميع المجالات .

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية ان تخلق تحرير المواطن .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية وقامت بعملها في جو ديمقراطي ربيع لم يشهده بلادنا من قبل وكانت أعمال اللجنة التحضيرية رائعة في التصبر من المكان الشعب ، وفي الإفصاح عن وجدانه فناقشت أخطر قضايانا في حرية مطلقة لم نشهدها منذ عرفنا المجالس النيابية والهيئات التشريعية . وقد اتسمت الآراء والمناقشات التي دارت في اللجنة التحضيرية والتي شرف أغلبها السيد الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها إلى الأعضاء بالانطلاق الكامل والحرية في طرح حدود .

وفي ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصر في افتتاح المؤتمر الوطني للقوى الشعبية « الميثاق الوطني » وأوضح فيه معالم الطريق إلى التنظيم السياسي المثالي الذي سيربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . وشكلت لجنة من مائة عضو وضعت تقريرا من « الميثاق » أقره المؤتمر وأصدر « الميثاق » وأصبح حقيقة واقعة .

ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق

ان للبداية التي حددها « الميثاق » مبادئ عامة وهي نتيجة حتمية للدراسة مشكلات مجتمعنا في شرائط من الحرية والممارسة ، ونتيجة نظمنا الى مستقبل مليء بالآمال ، ووسيلة نقل مجتمع متحلف اجتماعيا واقتصاديا الى مجتمع ترفرف عليه الرفاة .

« والميثاق » هو اطار لخطة العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والشمعي (١) وهو لا يشمل وسائل التطبيق ، مار تطبيق الاسس الواردة « بالميثاق » هي مسؤولية الاتحاد الاشتراكي العربي بمؤتمراته ولجانه التنفيذية في مختلف المستويات .

و « الميثاق » وحدة واحدة ، ابوابه مكملة لبعضها ، ومن الخطأ الاتحاد ان الديمقراطية او الاشتراكية موجودة في ابواب بعضها ، رغم وجود عناصر محدودة لها في بعض ابواب فالديمقراطية والاشراكية جاء ذكرهما في جميع ابواب الميثاق (٢) .

التنظيم والنظرية :

في الباب الاول تعرض « الميثاق » لتجربة الثورة الرائدة في جميع الحالات التي بدأها الشعب المصري وسط ظروف متنافسة في سموتها وظلالها واخطارها من غير تنظيم سياسي يواجه مشكلات الحركة ، ومن غير نظرية كاملة لتغيير الثوري ، بدأها بالمبادئ الستة المشهورة التي نحتها ارادة الثورة من مطالب الحصول الشعبي واحتياجاته ، ولقد راجع الشعب بطور المبادئ الستة بالتجربة والممارسة وكان من ضمن هذه المبادئ في مواجهة الترفيف السياسي الذي حاول ان يطمس معالم الحقيقة الوطنية الهدف السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الحرية والاشراكية والوحدة :

ويوضح الباب الثاني من « الميثاق » ان التجربة اثبتت ان الثورة هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بواسطتها الشعب العربي ان ينقل من

(١) من كلمات السيد الرئيس في البسطة الثالثة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي عقدت في ١٩٦٢/٥/٢٦ من ص ٣ الى ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه

الآخر بما ساد من تعلق واستحلال الى المستقبل الجاهل بالتقدم
والعدالة الاجتماعية ، وحتى يمكن عبور المسافة الشاسعة التي تفصلنا
الآن عن سبقوا في مراحل العلم والتقدم . . ويلورت أهداف نضالنا
العربي معبرة عن الضمير الوطني للأمة في معان ثلاثة هي :

الوحدة - الاشتراكية - الوحدة :

والوحدة تعني حرية الوطن وحرية المواطن ، والاشتراكية كوسيلة
وغاية تعني الكفاية والعدل ، أما الوحدة فهي الدعوة الجماهيرية
لمودة الامر الطامح لامة واحدة مرفها اعدائها ضد ارادتها وضد
مصلحتها .

النضال الشعبي :

وشرح الباب الثالث من « الميثاق » كيف ان روح الشعب لم
تسلم ومعاونته لم تنقطع ضد الغزاة والخذلاء ، علم تكد تحميد
لورة عرابي حتى انطلقت اصوات مصطفى كامل ، ونادي محمد عبده
بالاصلاح الديني ، ونادي لطفي السيد بأن تكون مصر للمصريين ، كما
نادى قاسم أمين بتحرير المرأة ، وكان هذا كله مقدمة للثورة التي انجرت
عام ١٩١٩ . ويتقدم الميثاق ثلاثة اسباب لفشل هذه الثورة وعدم
وصولها الى اهداف النضال فلخصها قسماً ياتي :

١ - اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعي مسبب
الظروف التي حلت من طغى ملاك الارض اسماً للأحزاب السياسية
التي تصدت لقيادة الثورة ، وكانت الدعوة الى تمصير بعض اوجسه
النشاط التالي في أقصى ما وصل اليه العهد في ذلك الوقت في حين
أن الدعوة الى إعادة توزيع الثروة كانت هي المطلب الحيوي الذي
يجب البدء به قوياً .

٢ - لم تمتد القيادات الثورية الى انه ليس هناك صدام اطلاقاً بين
الوطنية المصرية والفرعية العربية ، والى خطورة وعد بلعور الذي انشأ
اسرائيل لتفصل بين أجزاء الأمة العربية ، بل لقد وصل الامر الى درجة
أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية واقاموا
عروشاً في حقها النضال العربي .

٣ - ان القيادات الثورية خضعت بها منحه الاستعمار من استقلال
اسمي وحرية مزيفة ، وزاد الامر خطورة ان الحكم الذاتي والتسود
انتهى الى خلاف حول الضائم مما حول الصراع الحزبي الى موضوع علمي
الناس ويحرق الطاقة الثورية ، وجعلت مملوكة ١٩٣٦ تنهي على استقلال
مصر ، بينما هي في الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات
الاحتلال بقاء شرعياً .

حوس النكسة :

تعرض الباب الرابع من « الميثاق » للنكسة في امثـلـاب
لورة ١٩١٩ ، وقال ان هذه الفترة كانت قاتلة - لولا صلابـة الشعب

ويعملونه الاصيل - أن تجعل البلاد الى حالة من اليأس يحق كل حواله الرقه في السبر ، وشرح هذا اليأس دور القيادات التي كانت يأتيه من ذكريات الثورة التي كانت قد تحولت الى اطلال دالية ، ثم دور القوات الطفيلية والراسمالية ، ثم التسليم المطلق لسلطة الاحتلال وانصر ، وبعد مأساة الديمقراطية الزيفة التي فصلت وغيب العزل عن فكرة الانتخابات ، لانه من الطبيعي ان من يحتكر رزق العالين والعمل ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم أن يحتكر اصواتهم ويوجه ارادتهم في عمليات الانتخابات .. ومن هنا تحول الدستور الى مرسوم حبر على ورق ، وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة انصر ، تحاول امتزاجه حتى تضمن الوصول الى الحكم وسطت عن الشعب السلي هو المصدر الحقيقي لقوتها ، واصبحت الوزارات في معر بأمر انصر ودباباته الاحتلال .

للديمقراطية السليمة :

الباب الخامس في « الميثاق » هو باب الديمقراطية ، وقد تحدثت فيه أسس ديمقراطيتها التي تسمى الى تحقيقها ، وقد بدأ هذا الباب بالنظام السياسي الذي كان قائما في مصر تصرا عن النظام الاقتصادي الذي كان قائما فيها وهو تحالف الانطاع مع رأس المال السمل تحت حماية الامتعمار . ويمكن تلخيص الاسس التي حلدها « الميثاق » في هذا الباب في الآتي :

١ - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الا بتحرير الفرد من الاستغلال واتاحة الفرصة للكافة له وتخليصه من كل قلق عبي مستتبه .

٢ - الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطغثات ، وانما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجرور الشعب ومبادته ، ولاند أن تسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستعمر ولا بد أن يحل محله التحالف الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي العالين والعمال والجود والمثقفون والراسماليون الوطنيين .

٣ - وحدة هذه القوى تصع الاتحاد الاشتراكي العربي السلي يصبح السلطة المثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحركة على قيم الديمقراطية السليمة . وهناك أربعة اركان يجب أن يقوم عليها الاتحاد الاشتراكي العربي هي :

- أن يكون للعمال والعمال نصف المقاعد في كل المجلس الشعبية والمجلس النيابي منها باعتبارهم الاغلبية التي ظل حرماتها ،
- سلطة المجلس الشعبية يجب أن تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .
- خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يعيد المناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ،

● **جمهورية القيادة تكون ماصا من جموح الفرد وتأينا للديمقراطية على أعلى المستويات وتجسد القيادة باستمرار .**

٤ - تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية وتقايلت العمال .

وأبرز « الميثاق » دور التنظيمات التسمية وصفة خاصة التنظيمات التعاونية والتكيفية في التمكين للديمقراطية السليمة على أساس أنها قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ومصدر من المصادر التي تنبثق منها القيادات الواعية .

ولذلك فإن من الضرورة أن تقوم تعاونيات الفلاحين بالأضامة الى دورها الإنتاجي ، بدور آخر بصفة كونها مظمات ديمقراطية تستطيع التعرف على مشكلات الفلاحين وإيجاد الحلول لها .

كما أنه من الضروري قيام نقابات العمال الزراعيين الى جساتبه نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .

٥ - النقد والتغذ اللدائي وحرية الصحافة .

ضمنت ملكية الشعب للصحافة حرية النقد بعد أن أكد قانون تنظيم الصحافة استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم وخلصها من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم رأس المال فيها من طريقه تحكمه في مواردها .

٦ - تعديل مناهج التعليم والقوانين واللوائح الإدارية وذلك بما يأتي :

● تطوير التعليم ليحكن الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة .

● تعديل القوانين لتتساير الديمقراطية السليمة وتعتبر عنها .

● تغيير اللوائح كلها أو معظمها لأنها من وضع حكم الطبقة الواحدة

ويجب أن يستل بها أخرى تعدم ديمقراطية الشعب كله .

الحرية الاجتماعية :

أكد « الميثاق » في بابه السادس أن الاشتراكية هي الطريق الى الحرية الاجتماعية ، لأن الحرية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا بإتاحة فرصة متكافئة أمام المواطنين جميعا لينال كل منهم نصيبا عادلا من الثروة الوطنية .

إن الديمقراطية والاشتراكية امتداد واحد للعمل الثوري ، فالديمقراطية هي الحرية السياسية ، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، ويدوبهما أو بدون أيهما لا يمكن تحقيق آماله المستقل . وفي نهاية هذا الباب أوضح « الميثاق » أن التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميم الاسمي الديمقراطية السليمة لأن التقدم بالطريق الرأسمالي لا يؤكد إلا حكم طبقة مستكبره ، ولا معنى له إلا ريادة حدة

الصراع الطبقي بينما الطريق الاشتراكي يتيح الفرصة لحل الصراع الطبقي سلميا ، ولتدوير الفوارق بين الطبقات ، ولتكاثر القوم .

ومعنى هذا أن الطريق الاشتراكي هو السبيل يفتح الباب أمام التطور الفعلي من حكم دكتاتورية الاقطاع المتخلف مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية المنتهة لحقوق الشعب العامل .

حرية الرأي :

وفي الباب السابع من « الميثاق » جاء الحديث عن الكلمة الحرة ، فأبان الميثاق أننا في مجتمعنا الجديد نؤمن بأن الأسس الحرة هو الأساس وأن الكلمة الحرة هي ضوء يكشف أمام الديمقراطية السليمة . . . وأن الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال هي المدخل الوحيد إلى الحرية السياسية . . . وأن أمانة تكاثر المراسم وتذويب الفوارق بين الطبقات وانتهاء سيطرته طبقة واحدة ، ثم إزالة التضاد الطبقي سلميا حماية للحرية العديدة للمواطن بل للحرية الكاملة للوطن كله من خطر فتح ثغرات في صفوف الشعب تعرضه للاضطار الخارجية

وفي ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن أن يتقدم مفهوم الديمقراطية للحكومة كأداة شعبية .

الديمقراطية في مراكز الإنتاج :

أما الباب الثامن فقد حدد لنا مبدأ عاما بالنسبة للديمقراطية في مراكز الإنتاج فقد جاء فيه :

« أن العمل الوطني كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سلميا إلى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية في مراكز الإنتاج جميعها ، لكي يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطني من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسؤولية ، كذلك فإن وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية ، أن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الإنتاج ، وأن يكون في الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها » .

الوحدة العربية :

تحدث الباب التاسع عن الوحدة العربية ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وحمايته في العالم العربي ، وأكد ضرورة وحدة الهدف وتبذ شعارات وحدة الصف في الثورة الاجتماعية وأوضح أن الوحدة ليست فرضا ، وليست صورة واحدة ، لم أشار « الميثاق » في هذا الباب إلى المراحل القادمة من النضال وانتهى لأبيه أن تشهد قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي .

الحرب ضد الاستعمار :

وقى حتام « الميثاق » جاذب الباب العاشر فأوضح دور الشعب في حربه ضد الاستعمار في الماضي والحاضر والمستقبل ويمكن تلخيصه في الآتي :

كثف شعبنا الاستعمار العثماني . وحسابه رغم التعاقب عليه باسم الخلافة الإسلامية .

قاوم شعبنا القروى الغربى حتى رغم الفراء على الريل

تصدى لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استعملت أسرة محمد على .

واجه شعبنا الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية . وقاوم عرودها وانتصر عليها ..

بعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، قضى الشعب على بقايا العهد الملكي الدخيل وعلى الاقطاع والرجعية .. وبهذا فقد وجود الاستعمار حقائق اتصاله بأرض الوطن .

كانت خطوة التنصالية ارقام الاستعمار على الترحيل ١٠٠٠ والملاز شعبنا بالهجرة مرتين في عام واحد .. في عام ١٩٥٦ رغم القوى العدوانية .

ورمى شعبنا كل المحاولات التى بقلت لجره الى حياض النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة ضد طغى بغداد حتى سقط طغى بغداد .. ثم كثف الاستعمار في معركة السويس معه وقواعده ولعوانه ، وباستخدام الشعب لقناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته .. وهرت المقاومة بالأسلة الضعيف العالمى .. فكانت معركة السويس نقطة فاصلة في حركات التحرير ..

وقد انتهت الهيمنة الجديدة للاستعمار في السويس عصر المفاخرات الاستعمارية المسلحة ، ففى الاستعمار اسلوبه وان ظلت اهدافه لما هي .. ولكننا سبنا بالرصاد للاستعمار كيما تقم .. وبصر شعبنا على معارضة الاحلاف .. وبصر على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن حتى لا يكون جيبا من اخطار جيوب المقاومة لمحاولة حصر السرطان الاستعمارى .. وبصر شعبنا على معارضة التمييز العنصرى ، لان الاستعمار في واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجتنى .. والتمييز العنصرى لون منها ..

هذه هي ديمقراطيتنا كما جاءت في جميع أبواب « الميثاق » .

التنظيم السياسي الديمقراطي

وفي يوم ٢ يولي عام ١٩٦٢ ، قدم الرئيس جمال عبد الناصر ، الى المؤتمر الوطني لقوى التوحيد الشعبية مشروع « التنظيم السياسي الديمقراطي » ، وفي ١٩٦٢/٧/٤ وافق المؤتمر على مشروع التنظيم ، ومضى السيد الرئيس بتشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاستعداد الاشتراكي تقوم باعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي ولجانه التنفيذية .

وفي شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعصوية السادة اعضاء مجلس رئاسة الجمهورية وسعة وزراء معن شاركوا في العمل الثوري ، وقد بدأت اللجنة عملها فعلا .

تقديم التنظيم :

على مشروع التنظيم بشرح مفهوم الديمقراطية الاجتماعى والسياسى موصحا اهداف التنظيم ، ويمكن تلخيصه فيما يالى :-

ان الديمقراطية ، بالمفهوم الاجتماعى والسياسى ، هى الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من اجل التقدم فى جميع مجالاته .

اتها الحل الذى يمد العمل الوطنى بتوسع القوى ، ويكشف امامه افصح الطرق ، ويهديه باستمرار الى الافاق التى تتطلب اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السليمة - على هذا النحو - وبالنطاق الاشتراكى تصبح وسيلة وعادة للتنضال الوطنى فى وقت واحد .

انها أسلوب وهدف ،

اسلوب يحقق به فى كل الظروف ، ان الثورة بالنسبة ، باعتبارها القوة الدافعة والحالدة لدفع العمل الوطنى ، وكفالة استمراره ، وحماية طريقته من اية هجمات او انحرافات .

وهدف يشقق معه فى كل الظروف ، ان تكون الثورة للشعب ، متحررة من اى استغلال طبقي او اتهملى ، ومتعلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر فى مجتمع حر .

والديمقراطية - والامر كذلك - لا بد لها من قيام تنظيم شمسى .

يقود حركة الجماهير ، محتشدة مجتمعة ليستطيع ان يقتحم هذا المستقل
ويصرفه وفق مطالبها ، وبما يلي هذه المطالب .

اهداف التنظيم :

- ان يتبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق
الذي لا طريق غيره لاعادة تشكيل المجتمع .
- ان ييسر ديمقراطيا من ارادة الجماهير .
- ان يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطني واساليه بما
يحقق صالح هذه الجماهير .

تحليل العمل الوطني :

ان « الميثاق » ، وصوره عن ارادة شعبية حرة ، اعطى دليلا
للعمل الوطني أولا ، ثم هو من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب
الفاعلة التي يمكن ان تقوم بيسار الوحدة الوطنية ، التي تكفل بحل
الصراع الطبقي سلميا ، ولتدفع بإمكانات التقدم ثورتا لصالح الجماهير
وبذلك اصبح في الامكان ان يلتف التجمع الشعبي حول فكرة
واسحة ، كذلك ان يكون هذا التجمع الشعبي سلميا وممثلا لقوى
الوطنية ودافعا لامالها الثورية .

التحالف الوطني :

ان ميدان العمل الوطني اصبح الآن مهيا لقيام التحالف الوطني ،
الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والراسخين الوطنية -
لكي يمارس دوره - والذي كان محلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال
وميطرهما على ثروة الوطن ، وعلى كل منطقة فيه .

ان التحالف الوطني المحدد ، الممثل لقوى الشعب العاملة هذا
التحالف الذي يلتقي على الميثاق ومن حوله ، يفتح لأول مرة امكانية
التنظيم الشعبي التي هو بمثابة الجهاز الشعبي للديمقراطية السليمة .

خصائص التنظيم :

ان هذا التنظيم الشعبي يمثل في اقله الاتحاد الاشتراكي
العربي الذي يجب ان تتواءم له عدة خصائص تستمد ملامحها من
التحرية والامل ، ومن ظروف النضال الوطني في مرحلته المعاصرة
الخطيرة .

اولا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، يجب ان يكون هو الاطار
السياسي التماثل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليلا في العمل ،
باعتباره حصيللة لتجربة وامل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثاً : أن الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو بناء جماهيري كامل ، يقيمه الجماهير الثورية ديمقراطياً ، وتقوده بأعمالها ، ليكون أداؤها بعد ذلك في قيادة العمل الوطني .

رابعاً : أن الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تلو جميع السلطات وتوجهها في كافة الحالات وعلى جميع المستويات .

خامساً : أن الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامي لضمات الديمقراطية السليمة ، وفي مقدمتها نالسة الحكومة لتمثيل الفلاحين والعمال وتعميم التنظيمات التعاونية والتجارية ، وضروية توفير مبدأ القيادة الجماعية ، وصيانة ممارسة حق النقد ، والقدر الذاتي ، والألحاح في قتل سلطة الدولة إلى الحائس الشعبية المتخبة تعريبياً ، وكلما كان ذلك ممكناً .

أن هذه المسؤولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكي العربي تعرض أن تقع الخطوات الهامة في تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التي تثبت مقدرتها - بكفاية وأمانة - في الملوكة على حمل هذه المسؤولية التاريخية .

ومن لم فإن عبوره الاتحاد الاشتراكي العربي هي تكليف بالخدمة للقادرين على الوفاء بها ، والذين يستطيعون أن يعطوا « الميثاق » من ذات أنفسهم من الطاقات الزمينة والحلاقة ، ما ينقل فكره الثوري إلى الواقع العملي .

التنظيم العام :

أن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية في القرية أو القسم أو المصنع أو أي مؤسسة تضم جموعاً من الجماهير تقرر على تركيز وحدة سياسية متحركة - وتمتد حتى تصل إلى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تملل مترابط بالحقوق والمسؤوليات في نفس الوقت ،

أما ترابطها على النحو التالي :

أولاً : مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي ، ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانياً : مؤتمر المحافظة ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية في القرى والأقلام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي . ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثاً : المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحافظات ، على أن ينقسم اليوم

بالنسبة لدورة الانتماء الاولى اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية
وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخبه
الجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات
من الوحدات التأسيسية الاولى ، الى مؤتمرات المحافظات ، الى المؤتمر
العام هي السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها .
ان مسئولية كل منها فى نطاقها هي مسئولية « المشاق »
كاملا .

ان هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل امانة الميثاق بكل
اهدافه ، كما انها تتحمل اكثر من ذلك مسئولية تعميق مبادئه لتكون
مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته .

ولابد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات ان
تجتمع فى فترات دورية لتحديد سياسة العمل فى محاتها واهدافه ،
لم تناقش التقارير المقدمة اليها من لجانها التنفيذية عن سير العمل -
سياسة واهدافا - لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه والرقابة .

كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات ، فضلا عن
مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة ، اقتصاديا وسياسيا
 واجتماعيا ، والرقابة على تنفيذها ، تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى
 ذاته مسئوليات كبيرة ، بينها مسئولياتها عن ترويض العمل الوطنى
 بالقيادات المتحددة الصالحة ، نقاديا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق
 اشراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى
 العربى ، وتحقيق التنسيق بين اوجه النشاط الحكومى والشعبى ، لئلا
 يزول التناقص الذى يجمع القضاء على ما تبقى من روائيه بين الشعب
 والحكومة . وحتى يستقر بوموح - فكرا وفلا - ان سلطة الحكومة
 هي امتداد لسلطة الشعب وان اجهرها جميعا أدوات لارادته .

المجلس النيابى والتمتود :

ان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى سيكون هو السلطة
 الشعبية التى تقرر طريقة انتخاب المجلس النيابى للجمهورية العربية
 المتحدة ، وموعد هذه الانتخابات . وهذا المجلس النيابى المنتخب هو
 الذى سيتولى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة :

كذلك فان هذا المؤتمر هو الذى سيدرس تفصيليا طريقة ربط
 القوات المسلحة عضويا باهداف النضال الشعبى ، ليكون ولاؤها الملقى
 لاهدافها دوما حامية لامال الشعب فى الداخل والخارج .

وبذلك فان العمل الثورى يستوى ديمقراطيته ، وهى ضمانه
 الحقيقى ، سره بالنسبة لاسبابه او بالاسم لافايته .

ان ذلك هو التأكيد الثابت لان تكون الثورة الشعب وبالشعب .

حتمية التحول الاشتراكي

بمقام

الدكتور محمد محمود

تعريف بالاشتراكية

مد اللحظة الأولى الى اشتطت فيها ثورة عام ١٩٥٢ لدول قادة الثورة في المبادئ الستة التي صاغوها اعلاما عن مطالب النضال الشعبي واحتياجاته أنه لابد من القضاء على الاقطاع لواجهة تحكمه الذي كان يستبد بالأرض ومن عليها ، ولابد من القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لواجهة تخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين ، كما أنه لابد لواجهة الاستغلال والاستبداد الذي كان نتيجة معتمدة لهذا كله من اقلية مدالة اجتماعية .

ومضى هذا أنه لم يعد ماضي لهذه الأمة من أن تتحول من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي .

في ان العمل الاشتراكي لم يعد حتما عليه ان يلغزق النواما حرقا بعوانى حوت صباقتها في القرن التاسع عشر بلوريا ، بل تقدم وسائل الانتاج ، وهو الحركات الوطية والعمالية ... في مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات ، واردياد فرص السلام في العالم بتأثير القوى المعنوية وبناظر ميراث الرعب الذي في نفس الوقت يخلق ظروفا جديدة أمام التحول الاشتراكية ، تحتلف تماما عن الظروف السابقة ... بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتعتمد كضرورة .

وقبل أن اشرع في الحديث عن اشتراكيتنا المصرية كم صورةها الميثاق احب ان اعرض لتعريف الاشتراكية عامة وانوه بالخصائص التي تميزها عن الرأسمالية والشيوعية

عنده استخدمت لفظة « الاشتراكية » في أول أمرها كان يفهم بها نظام اجتماعي بتعبير عن غيره من النظم الاجتماعية بأنه يتعلق بنظام الملكية . ولذا فالاشتراكية من هذه الناحية نظام اقتصادي شأنه شأن الرأسمالية أو نظام الاقطاع .. وهما من النظم الاجتماعية التي لها صفة اقتصادية .

وبعد المقارنة بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي الذي لا يزال يتحكم في دول كثيرة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن كلاهما يتصرف بالملكية الخاصة - أو القطاع الخاص - ويكفل للعهد حرية الاستهلاك وحرية التصرف في وسائله . وإنما يختلف النظامان في مبادئهما لوسائل الانتاج ، فالرأسمالية لا تكاد تضع قيودا للملكية ووسائله ملكا خاصا . في حين أن الاشتراكية تنكر هذا الحق للأفراد . ونرى أن ملكية وسائل الانتاج إنما هي حق للدولة وللهيئات العامة .

هذا أهم ما يميز بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي من الوجهة النظرية . غير أن كل نظام رأسمالي في الواقع لابد أن يختلط بغيره . مهما يكن سيرا - من الملكية العامة أو الملكية التصويتية لوسائل الإنتاج . وحتى في الاتحاد السوفيس - وهو أصح الدول التي تحاول تطبيق النظام الاشتراكي ، والتي يمتلك فيها الملاكون أراضيهم ووسائل إنتاجهم مشتركة متعاونين - يسمح للفرد أن يمتلك امتلاكاً خاصاً عدداً من الماشية وغيرها من لوازم الإنتاج الزراعي .

ونظم الملكية في ظل الرأسمالية والاشتراكية أهمية كبرى ، فهي تؤثر في حياة الأفراد وفي مستوى المعيشة بهم . كما تؤثر في اسظم الاجتماعية ذاتها ، وفي القوانين التي تمنح لحماية هذه النظم ، ولرسم مستقبل الأمة وسيرها نحو التقدم والرفق .

في ظل النظام الرأسمالي تنحصر ملكية وسائل الإنتاج في نسبة ضئيلة من مجموع السكان ، أما الغالبية الأخرى فإنها ترغم على بيع قدرتها على العمل كي تحصل على قوت يومها . أن هي استطاعت أن تحصل عليه . فتنظم الملكية إذن يصر تعبيرا صلاقاً من الأسس الذي يقوم عليه البنىة الاجتماعية في الدولة الرأسمالية - وهو تجميع المجتمع إلى طفتين أساسيتين متعاديتين : طبقة أصحاب العمل وطبقة أصحاب الأجور . وهو مثل هذا النظام تشغل السوق في تنظيم الإنتاج ، فإن كل مالكة أو جماعة متخصصة من الملاك تنتج للبيع أنواعاً وكميات من السلع تعود بأقصى ربح ممكن بعد سد ثمن المواد الأولية وأجور العمال ، ولذا فإن الرأسمالية تمسح لقوانين السوق .

وأخيراً يجب أن نذكر دائماً أن ملكية وسائل الإنتاج والأرباح التي يدرها - فوق أنها مصدر لدخل المالكين لهم حتى استهلاكه بالطرق التي تروق لهم - تحرر الملاك من وثقة العمل وتمكنهم من التحكم في عمل الآخرين . وهذا التحرر وهذا التحكم يضامعان من نفوذهم الاجتماعي . ويترتب على ذلك أن الفرد لا يتقدم في الجماعة الرأسمالية إلا إذا ضامع من مقدار ما يمتلك . وهذا الكفاح المستمر في سبيل الاستزادة من امتلاك وسائل الإنتاج ، وجعله خاتمة في حد ذاتها يهدد إليها الأفراد ، قد مات وحده في الدول الرأسمالية العاقرة على التقدم والمسر بالبلاد إلى الأمام .

وتختلف الأنظمة الاجتماعية ، والقوانين ، والإنصافات ، التي ترتبط بنظام الملكية في ظل الاشتراكية عنها في ظل الرأسمالية . ففي النظام الاشتراكي لا نجد من يمتلك وسائل الإنتاج امتلاكاً خاصاً . ويترتب على ذلك أنك لا نجد طبقة خاصة من أصحاب الأعمال وأخرى من العمال . إنما كل فرد - من الوجهة العملية - عامل ، وأصحاب العمل الوحيد هو المجتمع نفسه الذي يؤدي وظيفته عن طريق الهيئات الحكومية والهيئات التعاونية المختلفة . وليس معنى ذلك - بطبيعة الحال - أنه ليست هناك فروق اجتماعية في ظل الاشتراكية . وإنما معناه أنه ليست هناك فروق تماثل تلك العروق الاجتماعية الأساسية التي سجدها في المجتمع الرأسمالي ، وفي نظام لا نجد فيه طبقة خاصة

من أصحاب الأعمال من الطبيعي ألا يقوم الإنتاج على أساس التماس
الربح لها كما يتلشى تنظيم الإنتاج وهذا لصاحبة السوق . ولا ماس من
أن يحل محله إنتاج يسر على برنامج خاص ، ويقتضى ذلك بالضرورة ألا
تلتحق القوانين الاقتصادية الرأسمالية على الاشتراكية . وحيث أن
الملكية الخاصة والربح عناصر ليس لهما وجود في النظام الاشتراكي
فإن إيمانك على جميع انشودة - وهو وسيلة التقدم في المجتمع
الرأسمالي - لا يكون له كذلك وجود ، ويحل محله كفاح محسوس في
سبيل الوصول إلى أهداف اجتماعية عامة يضعها المنظومة في المجتمع
الاشتراكي لكي يستطيعوا تنظيم نشاطهم وتحديد قيمته . هذه الأهداف
الاجتماعية هي التي تصبح القوة الدافعة للتقدم في الدولة الاشتراكية

وتتخذ الاشتراكية مورا محتلفة ، وتطبق بوسائل محتلفة ، مما
يجعل لها معاني متعددة في مختلف البلاد .

ومن الناس ، بل من الاشتراكيين أنفسهم من يطلق الاشتراكية على
كل إصلاح اجتماعي يهدف إلى رفع مستوى الشعب ، حتى إذا كان
لا ينفق مع آراء أصحاب المذاهب الاشتراكية أنفسهم .

وسوف اسوق هنا على سبيل المثال بعض تعريفات الاشتراكية لمطامه
اشتراكيين معروفين :

يعرفه وليام جراهام سونر الاشتراكية « بأنها أي مبدأ أو أية وسيلة
تتخذها الدولة لتعقد اتفاق الأفراد من المشقات والصعوبات التي
تلاقونها في أثناء معالهم من أجل العاف وتناهم في الحياة » .

ويعرفها جيمز بومان بأنها « السياسة أو النظرية التي ترمي -
بالصن الذي تقوم به السلطة الديمقراطية المركزية - إلى توزيع الثروة
أفضل من التوزيع الزاهر ، وما يتوجب على ذلك من تخصيص الإنتاج » .

وترى من هذا أن تعريف سونر يدخل في باب الاشتراكية أي قانون
يسن لكافة الفقر . كما أن تعريف بومان يدخل فيها النظرية الاقتصادية
حتى أن كان تصلحها طيفا .

وأعود فأكرر أن الاشتراكية الوانا متعددة مما يجعل أمثال هذه
التعريفات العامة غير المحدودة عديمة القيمة .

ويخطئ كثير من الناس - حتى الاشتراكيون أنفسهم - بين
الشيوعية والاشتراكية . وقد يكون من المفيد أن نعلم أن الشيوعية
مصطلح أقدم بهذا من الاشتراكية . وأن الاشتراكية لفظة لم تستعمل
في اللغات الأجنبية بشأنا قبل عام ١٨٠٠ ، ولم تستعمل بمعناها الحديث
قبل نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر . في حين أن تاريخ
الشيوعية يرجع إلى المصور القديمة ، وأن يكن معناها في تلك المهورد
يختلف عن معناها اليوم .

فالشيوعية عند بدء ظهورها ولعدة قرون بعد ذلك لم تكن تشير
إلى نظام اجتماعي شامل وإنما كانت تشير إلى شيوع امتلاك السلع

المستهلكة بين جماعة من الناس تعمل في ظل نظام اجتماعي معين .
فالشيوعية التي تنسب إلى أسطورة القديمة .. مثلا لم تكن نظاما
اجتماعيا . بل لقد كان النظام الاجتماعي في أسطورة في أساسه نظاما
من ظلم الرق . ولم تشمل الشيوعية سوى حلق من الطبقة الحاكمة
وكانت قبل كل شيء - ومبيلة من وسائل تمرير القسوة العنيفة في
الحكومة .

ولم تظهر فكرة الشيوعية في العالم على أنها جماعة معينة يشارك
كل أفرادها في الاستيلاء - فتمسح بذلك نظاما اجتماعيا شاملا - إلا من
مستهل العصر الحديث ، أو على التحديد في عام ١٥١٦ ، وهي السنة
التي نشر فيها توماس مور كتابه « المدينة العادلة » .

ومن سوء هذه الصعائق ينبغي أن نتوقع تطور استعمال لفظة
الشيوعية حتى باتت تؤدي ما تؤديه في الوقت الحاضر . في الفترة التي
تقع بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٥٠ نشر كثير من الكتاب بوجاه عديدة مستفيدة
في النظام الاشتراكي وإعادة بناء المجتمع في غرب أوروبا . وكان
الاشتراكيون الأوائل من أتباع روبرت أوبن . وبعد عام ١٨٤٥ توسع
الناس في إطلاق هذا الوصف الاشتراكيين على جماعات متعددة .
ولما درست الاشتراكية في ألمانيا في عام ١٨٤٠ سرعان ما انصفت بها كتاب
عديسون وطوائف متنوعة ، وأجلوا ببطون في استخدام الألفاظ حتى
أوشكوا أن يسلخوا حركة الإصلاح والتجديد في ذلك العهد كل مضالها
ومن ثم فإن ماركس وانجلز عندما شرعا - مع بضعة رفقاء لهم - بظلم
حركة سياسية جديدة بعد عام ١٨٤٠ تعالينا لفظة « الاشتراكية »
واستخدما لفظة « الشيوعية » بدلا منها . وهذا هو مادامها إلى تسمية
الفصحة التي ألفها في عام ١٨٤٧ « بالعبء الشيوعية » والبيان الذي
نشره في عام ١٨٤٨ « بالبيان الشيوعي » .

وفي ربيع القرن الذي تلا نشر « البيان الشيوعي » شنت الماركسية
طريقها بين المدارس السائدة المائعة جميعا . وخلال هذه الفترة اختصت
الأساليب القديمة التي كانت تدعو إلى تجنب استخدام لفظة « الاشتراكية »
وأخذ الماركسيون يصنعون أنفسهم بها تعريفا دون تعديل في أهدافهم
أو مبادئهم . ونعم من ذلك أن أصبحت لفظة « الشيوعية » ولفظة
الاشتراكية تستخدمان بمعنى واحد تقريبا . بل أن الاشتراكية تعصب
في النهاية على نظريتها وأصبحت أكثر منها استعمالا . وأصبح « البيان
الشيوعي » هو البيان الرسمي المعترف به لأهداف الحركة « الاشتراكية »
وطرائقها .

هكذا كانت الحال في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى
مباشرة . غير أن هذا - فوق هذا - خطوة تمت في القرن التاسع عشر
يجب أن نسجلها هنا لما كان لها من تأثير هام في العهد الجديد الذي يبدأ
بعام ١٩١٤ - ذلك أن الحركة الاشتراكية الألمانية قبل عام ١٨٧٥ كانت
تنقسم إلى حزبين ، ثم اندمجا في هذه السنة حينما في مؤتمر عقد
بمدينة جوتا وأجلسا برنامجا موحدا عرف في التاريخ باسم « برنامج جوتا »
ولم ينل هذا البرنامج تمرير ماركس وكنت عنه من بيته في لندن مذكرة

سليمه بحث بها الى انماه من الأكل ينقد فيها أهم ما جاء به ، ونشرت هذه المذكرة أخيراً في عام 1891 وصدرت تحت عنوان « نقد برنامج جونا » وأصبحت من ذلك الحين من الوثائق التاريخية الهامة التي تلقى ضوءاً على المذهب الماركسي .

وأهمية هذا « النقد » من وجهة نظرياً هنا هي أن ماركس يبرر فيه لأول مرة بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعي . المرحلة الأولى - ويسمىها « الاشتراكية » في مقالات كثيرة - هي شكل المجمع الذي يعمد الرأسمالية مافرة . وتنقسم هذه المرحلة بسطات الاشتراكية ضد نشأتها الأولى ، في هذه المرحلة يحتاج العمال - وهم الطبقة الحاكمة الجديدة - الى أن تعميمهم دولتهم (دكتاتورية البروليتاريا) من خصومهم لأن الأحق العقلي والروحي للإنسان في هذه المرحلة يظل متأثراً بالأفكار والقيم البرجوازية ، وفي هذه المرحلة يتدرج دخل الفرد وفقاً لما يؤدي من عمل لا وفقاً لحاجته ، ولو أن هذا الدخل لم يدفع على أساس الملكية ويرى ماركس أن قوى الإناس في الجماعة - يرفض هذا - تطوّر بسرعة في ظل هذا النظام الجديد . وبعد فترة من الزمن تتلاشى القيود التي كان يعرضها ماضي الأمة الرأسمالية ، وتدخل الجماعة ضد ذلك فيما يسميه ماركس (مرحلة أعلى في المجتمع الشيوعي) وهي مرحلة تتلانى فيها الدولة ، ويسود فيها اتجاه جديد كل العدة في تقدير العمل ونسبي لها الجماعة فافرة على أن تعش فوق علمها هذا الشعار « من كل على قدر طاقته الى كل على قدر حاجته » أى أن يعمل كل فرد على قدر استطاعته ، ولا يأخذ إلا ما يكفى حاجته .

ولسا يرم أن « نقد برنامج جونا » كان له أثر كبير عند كتابته أو حتى نشره لأول مرة ، لأن لغة « النقد » وطريقة التحليل فيه لم تجذب الأنظار ، ولم ينه القراء الى ما جاء في « النقد » من آراء إلا « لين » ، وذلك عندما أصدر كتابه المعروف « الدولة والثورة » قبل ثورة أكتوبر في روسيا ، وأوضح فيه التصير عن هذه الآراء . ولكن يكون لينين واضحا فيما أراد التعبير به تطلعي هنا كان يسميه ماركس « المرحلة الأولى » و « المرحلة الأولى » للشيوعية ، واستخدم لفظي « الاشتراكية » و « الشيوعية » بدلا مهما . ومن ذلك الحين شاع هذا التعبيران بهذين المصين في الاتحاد السوفيتي كما شاع في جميع فروع الحركة الشيوعية في العالم طوا . وأصبح معنى الشيوعية العام عند الشيوعي المخلص لئله ، شكل المجتمع - بعد ما يتخطى دور الاشتراكية - الذي تلغه البشرية في النهاية حينما تتغلب على ما خلفه الماضي من نظم الطبقات والتفرع بينهما .

ما تهدف إليه الاشتراكية

يتبين مما سبق أن الشيوعية نظام خالص لم يتحقق بعد ، وهي لا تزال في الدور النظري ، ولا يؤمن بها إلا النذر القليل . ونحن في الجمهورية العربية المتحدة لا نطلع اليها ولا نفكر قط في تطبيقها ، وإنما نحن قومن بالاشتراكية وسحاول من سبيلها أن ننمض بالمجتمع العربي وأن نهزم قلوب الرأسمالية التي لم يجد يعضك بها إلا الرأسماليون والانتهازيون .

وحقيقة الصراع القائم بين الرأسمالية المهيمنة والاشتراكية المتقدمة الطاقوة اختلاف في القيم . إذ يعتبر الرأسماليون القيم المادية مقياسا أساسيا للتقدم ، أما الاشتراكيون فيؤمنون أن يحققوا في مجال الاقتصاد مثل الإنسانيه العامة التالية وهي : المساواة والحرية والاحكام .

ليس من شك في أن الاشتراكية تهتم بتحقيق المساواة . غير أن زعماء الاشتراكية يفتشون الى أن الساسي لا يتساوون في قدراتهم ، كما أنهم يعيشون في ظروف شخصية مختلفة من حيث الصحة والأسرة والاستعداد . وهم أيضا لا يتفقون في أدواقهم وأمزجهم وميولهم . المساواة لا تعنى التماثل التام بين الأفراد ، ولا يجوز لأي مجتمع من المجتمعات أن يهمل العوارق الفردية بين الناس . ونحن لم بان الاشتراكيين لا يهدفون الى إزالة العوارق التي رسمتها الطبيعة أو قرصها القدر . إنما يروحه أصحاب المسا الاشتراكي تقدمهم الى العوارق الطقية التي يقيد الإنسان بها معه نفسه .

وتطبيق مبدأ المساواة بهذا المعنى ليس بالأمر الهين اليسر كما يبدو ، ذلك لأن الفرد يعتمد في حياته على أمرين أولهما الصفات الشخصية التي يتميز بها ، وثانيهما الفرص التي تتاح له . والمجتمع لا يمكن أن يتحكم في صفاته ، وإنما يتحكم في الفرص التي يتيحها له . وهنا يتحتم على المجتمع أن يطبق مبدأ المساواة - وهو مايعرف بتكافؤ الفرص - فرص التعلم والعمل والكسب والمزاغ ، وغير ذلك مما يعد من واحسات المجتمع أفراد الأفراد دون تمييز بينهم .

وليس معنى تكافؤ الفرص أن نفتح أبواب التعلم والعمل للجميع ، فيلحقها القادرون بالطبيعة ، ولا يجد المتعلمون لهم مكانا يصمون فيه أقدامهم . إنما معناه أن منيح الفرصة أيضا للماجز والمتخلف قنهم ، له المدرسة التي تتفق ومواهبه والعمل الذي يتلاءم مع استعدادوه .

ويبدو أن إزالة العولق الطبقية يمكن المجتمع من إقامة المساواة على أساس القدرات الطبيعية لأعلى أساس مستويات الأسرات والطبقات والقرابات المالية .

وكما أن المجتمع ينبغي له أن يتيح للناس فرصاً متكافئة في العمل والعمل ، وكذلك من واجبه أن يسوى بين الناس في فرص الاستهلاك ، وفي نصيب الأفراد من السلع والخدمات . ويبدو أن النظام الرأسمالي الذي من شأنه أن يقسم الناس إلى طبقة تملك الثروة وأخرى تكسب بغير حق حيوياً ينبغي بحكمه ذاته فرصاً للأثرياء لا يبعدها العمال الأجورون

ومن الطبيعي أن يثور العمال على هذا النظام المتصرف النظام فيطالبوا برفع الأجور وسمير العيش للمسن والمرضى والمتمطل بغير إرادته . فكان الضمان الاجتماعي خطوة أولى نحو العدالة الاجتماعية التي يحق للمرأة كسباً بقدر عمله ، إذ ليس من المعقول أن يتساوى في الدخل مساواة مطلقة من يعمل كل وقته ومن يؤخر الفراغ على العمل . أما المساواة في الأجور حتى أن يؤدون عملاً متساوية في الجهد والوقت .

ومعها يكن من شيء فإن عوارق الدخل لأهم كثيراً إذا كانت سيرة ولا تقف عائقاً في سبيل استمتاع الفرد بالثروات الحضارية التي يتمتع بها الآخرون أو في سبيل اتباع أسلوب في العيش يشترك فيه الناس جميعاً

ومن لم تكن من الضروري أن تتحرر الخدمات الاجتماعية - في التعليم والصحة - مما كان يفرقه من تمييز بين الطبقات . فيجب أن يدرس كل طفل النهج الدراسي الذي يدرسه غيره من الأطفال وأن يستمتع كل فرد بالصحة التي يتمتع بها الآخرون . كما يجب أن نسمو هذه الخدمات من محال الإحتياجات المتجولة .

وهناك فئة أخرى من الخدمات الاجتماعية تقصد من ورائها إلى إصلاح الميول الفردية التي تعزى إلى الظروف أو الطبيعة ، وتشتمل في الأمثلة المالية والمخاضات التي يكون العرض منها مواجهة الظروف المناسبة منها لا يتمتع العامل الكثر من أن يكسب من عمله ما يكفي . كما تشتمل أيضاً في جميع الخدمات الخاصة التي يقصد بها تعويض الناس في الأزمات التي تعرضها الطبيعة .

وفي تحقيق هذا النوع من المساواة كسر الدول الاشتراكية ، وسمي جمهوريةنا العربية المتحدة .

وكما أن تكافؤ الفرص في الاستهلاك هدف من أهداف الاشتراكية ، كذلك يجب المساواة بين المسجنين ، وقد كسب المجتمع الاشتراكي الحولة الأولى في هذا المضمار ، فالتنسيق العامل حققه في العمل ، وفي ظروف صحية ملائمة ، وفي تحديد ساعات العمل ، وحياته من تحكم صاحب العمل فيه . ويبدو أن تحقيق للعامل أداء العمل الذي يلائمه وسير فيه من نفسه ، وأن يتساوى في وضعه كإنسان مع كل من صاحب السلطة والإدارة في العمل . وقد حققت الجمهورية العربية المتحدة هذا

الهدى الى حد كبير حينما اننا نبحث للعامل ان يشترك في مجالس الادارة بل حينما وضعت على راس وزارة العمل وزيراً من العمال .

ولا نهتم الاشتراكية بتحقيق المساواة بين الافراد فحسب ، بل نهتم كذلك وبدرجة قصوى بكفالة الحرية للأفراد . ولما كانت الحرية أغلى ما يملك الانسان فقد أصر الاشتراكيون على نوريها نوريا مادياً ، بحيث لا يصح حكراً لأقله من الناس . وقد يقول اتصال الرأسمالية : ان النظام الرأسمالي يتيح للمستهلك حق اختيار السلع ، كما يتيح للمنتج حق اختيار نوع العمل الذي يرغب فيه ، وقد يقول اتصال الرأسمالية ان المستهلك يستطيع ان يدخل أى محل يشاء ويشتري ما يريد ، ولن المنتج يستطيع ان يذهب الى ميدان الأعمال ويبحث عن الوظيفة التي يختارها وليس هناك قانون يقيده ، فلماذا اذن نطلب المزيد من الحرية وقد حصلنا على الحرية التي نتيج لنا حق الاختيار .

نحرم ان العمال الاشتراكيين في الرد على ذلك يقولون ' ما جدوى التمتع بحرية الانفاق اذا كان كيس النقود فارغاً ؟ وما جدوى القدرة على الانتقال من عمل الى آخر اذا كان المرء يحمده الله اذا هو استطاع ان يجد أى نوع من أنواع العمل ؟ ما جدوى هذا حين يحرم المرء من التعليم أو الموارد التي تكفل له الوظيفة التي يريدها لنفسه حقاً ، ولا يجب ان نعرض الحركة العمالية على هذا الدفاع الرأسمالي : لان هذه الحرية التي توحيها الرأسمالية كانت من حق الاغنياء وحدهم وتحاول الاشتراكية ان تحرر الأفراد من عبود العاقبة ومن الخضوع لغيره القيام بأعماله لئلا يتهم ولا يستطيعون فيها ان يصروا من انفسهم تصيراً صادقاً .

وتتوقف حرية الفرد كمستهلك على مدى ما يحصل عليه من السلع والخدمات ، وتزداد حرته كلما توافرت هذه السلع والخدمات ، وكلما أصبح من السهل الحصول عليها .

ومن ثم نهتم النظام الاشتراكي بمضاعفة الانتاج وبالتنمية الاقتصادية وفقاً لخطة مرسومة .

ولما نمنى بالخدمات مجرد الضروري الأساسي منها لحياة الانسان فحسب ، من مآكل وملبس ومسكن . واتما نمنى أيضاً تلك الخدمات الممتازة التي كانت في ظل النظام الرأسمالي وفيها على الأثرياء وحدهم كالحدايق والملاعب والمكتبات العامة والخدمات والمأهله ، ولا يستطيع أفراد الشعب العاديون الاستمتاع بهذه الخدمات بغير محاولة الجشع .

وإذا كانت كفالة الحرية للمستهلكين لم تقيم حق جميعها فلا كفالة الحرية للمنتجين لم تكف تقيم على الإطلاق ، فقد اعتبرت الرأسمالية انه هناك حرية كافية اذا أمكننا ان نقول ' ان أمام كل فرد حرية الاختيار بين الوظائف التي يمكن ان يحصل عليها .

بيد ان حرية الاختيار هذه ليست سوى اسطورة ، ان يهتم العمال انفسهم - بعض النظر عن الانتقاء والاختيار - محظوظين اذا هم حصلوا

على أي عمل مهما يكن كرمها ، وحتى حينما تتوافر الوظائف أفضل من العمل من يمكنه تلبية من الأمل في شغل ما يجلبه لها .

ومن لم فقد تعاود الاشتراكيون هذه الحفود وأصروا على أن الاختيار لن يكون حراً فعلاً إلا حينما لا يقرن بالظروف من التطفل أو بنفس في مرس التلم . ويتسلط قليل من الناس عن مدى الحرية التي تتمتع بها الفرد في وظيفته بعد حصوله عليها ، وهل تسمح الوظيفة شخصيته أو تسميها ، وقبلما كان ينظر إلى هذا المراس صروب الحرية على أنه من واجبات المجتمع ، الآن ماذا تعني الحرية في العمل ؟ أنها تعني إتاحة الفرصة للفرد لكي يراول العمل الذي يستطيع فيه أن يعبر من نفسه ، قالاً كان هذا العمل يتطلب مهارة أو حصة أو مسئولية ، وإذا كان بشر الأهمام ، فهو الآن يعبر الفرصة للتعبير عن النفس .

ولا بد أيضاً أن يشعر العامل بقيمة عمله واحترام مركزه وذلك مما يبعث في نفسه الشعور بالأهمية والحرية .

ومن سوء الحظ أن التقدم التقني المستمر في مجال الصناعة كاد أن يحول العمل إلى جزء من الآلة فاند الشخصبة ، فأخذ الحرية ، كما اقتضى وجود هيئة كبيرة للمراقبة والإدارة تصدر الأوامر للعامل الذين يقفون على أدنى السلم ومن لم يرى الإصلاح الاشتراكي يتم بتقييد العامل حتى يكون على وحي ستخرج العمل الذي يسميه به . وحتى يكون في مجال عمله صاحب رأى مسوع لا مجرد آلة تطيع .

إن ما حققه العمال في ظل النظام الاشتراكي من إقامة الصداقة الاجتماعية وإيجاد فرص متكافئة أمام الأفراد ومساواتهم فيما يعطيه المجتمع لهم من خدمات وكفالة الحرية لهم في الاستهلاك والأنماج كل ذلك كان من بين الحقوق التي يجب أن يتأهلها فرد من الواجبات على العامل أن يؤديه . فعلى العمال أن يصنعوا الجهود في العمل ، وأن يدعوا مصيبيهم في الضرائب ، كما أن عليهم احترام مصالح الآخرين والأنصاف في المعاملات اليومية ، ورعاية راحة قريهم من الناس . ولا يمكن أن يفصل القانون كل هذه الواجبات وإنما معنى أن يحسن العامل بالمسؤولية المشتركة في المجتمع ويدافع الأخوة الصداقة لأفراد جميع المواطنين ، وأن يشعر بنوع من القرامة يمتد إلى مداراه حدود الأسرة .

ولقد كانت الرأسمالية موضع الانتقاد والمطهر لا للمظالم التي تطوى عليها مصعب - ولكن لأنها تقسم المجتمع إلى طبقات ، وتتر الناس ضد جيرانهم ، بل أنها قادت ضحاياها إلى الثورة ، ولم بعد هؤلاء الضحايا يحسون بالولاء إلا أفراد زملاتهم في التضحية . على حين مشاة الاشتراكية - على النقيض من ذلك - من مجرد الاعتقاد بأنه من الممكن إقامة مجتمع بعد المرد فيه متعة في خدمة المجموع ، بعد ما يتحرر من ضرورة النضال والمناخسة في سبيل البقاء ومن وقومه فرصة للعظم الاجتماعي .

كانت هذه دائماً هي العقيدة الاشتراكية ، ولكننا متأسفون أحياناً في غسار النضال اليومي في سبيل زيادة الإمكانيات المادية الرائلة - ولقد آن الأوان لكه نذكر أنفسنا بهذا المسأ من جديد .

ولقد مضى اليوم الذي يمكن العمل فيه أن يتحدثوا عن حقوقهم
خصيصاً ، فهم يعلمون أنه من الواجب عليهم قبول الالتزامات أيضاً
حتى يحققوا ما يجب أن يصبوا إليه من زيادة الإنتاج ورفع مستوى
المعيشة . وحان الوقت لكي يترك الموظف والعامل ضرورة الحرص على
المنافع الخاصة وحسن استخدام الخدمات التي يقدمها له المجتمع . ومن
الهم هنا أن نذكر أنه في ظروف العمل الاشتراكي الجديد لابد للمدير
والعامل على السواء من توفر التواضع والاحلاس وجسم المعاملة وطيب
السلوك مع جميع الزملاء . فقد بات العمل مشتركاً ولا يمكن أن يصل
إلى حد الاختار إلا إذا أحضر له الجميع .

والشعور بالمسئولية والمهمة بالرائى الإيعابى واتمام المسئولية
هى من الواجبات الكبرى التى يعتمدا للمجتمع الاشتراكي على جميع
الأفراد ، إذ أن المجتمع الجديد أسرة واحدة ، لابد أن تستقل إليه مشاقم
الأخوة والقربى .

الاشتراكية هي الحل لازمة المجتمع

على اوضح ما سبق ان اكثر ماكل يعانيه المجتمع من تمكك بين امراة وسوء ملاقة بين النسي والمفقر او الحاكم والمحكوم ، انما كان مشقة النظام الراسالي العيص الذي كان يقسم الناس الى طبقات ويكمل لطقة من المايا مالا يكفله لأخرى . فكان لابد من تحطيم هذا النظام العالي العتيق والاستعاضة عنه بنظام جديد أساسه عدم التمييز بين الطبقات ، بل إزالة العوارق بينها تائبا ، والاشتراك في العمل والمسئولية ، وتحقيق الحرية والاخاء والمساواة للجميع - ذلك النظام الجديد هو « الاشتراكية » التي تنطص من تحكيم رأس المال ولا تسمر معو الشيوعية المنطرفة التي لا تعترف بنموذ الحكم وضرورة التخطيط لصالح المجتمع .

واود من هذه النقرة من الكتاب ان افرق بين المركزية المادية والاشتراكية الاجتماعية بصفة خاصة ، فان أهم مايعيب المركزية هو انها تعتقد ان الاهتمام بالكتب المادي هو اقوى الدوافع عند الإنسان ، و حين ان الاشتراكية تؤمن بان اشراك العامل في الإدارة بجانب اشتراكه في ربح العمل هو الحل الوحيد لزوال العوارق بين الطبقات وربط العامل بالعمل .

والاشتراكية الصحيحة هي التي تهدف الى اعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي والاجتماعي من أسله وتوجهه نحو تحرير الفرد من استخدامه كوسيلة لأغراض ليس نالمة من نفسه وميئذله ، كما تهدف الى خلق نظام اجتماعي يشتد فيه التماسك الشري وازداد فيه القدرة على الانتاج . والاشتراكية المركزية تقوم على أساس توصين الناس : اشتراكية وسائل الانتاج والتوزيع ، ومركزة الاقتصاد وتخطيطه ، ولم يشك ماركس والاشتراكيون الأوائل في ان تحقيق هذه الأغراض يشع حتما التحرر الانساني لجميع البشر من الحياة التي لا ميسور فيها طبقا لحاجاتهم الطبيعية ، كما يشع انشاء مجتمع لا طبقى على أساس الاحوة والعدالة ، وكل مايلزم لهذا الانعزال هو - في رأبهم - ان تظفر الحقبة الصالحة بالسلطان السياسي ، أما بالقوة أو بالانتخاب ، وأن تحول الصناعة الى النظام الاشتراكي وتقوم بتخطيط الاقتصاد ، غير ان التجربة قد دلت على ان الاقتصاد الاشتراكي المخطط - من الناحية الاقتصادية - لا يمكن ان يؤدي وظيفته بكفاءة ، ولكنه ليس البتة شرطا كافيا لخلق مجتمع حر أخوي لا سئس فيه ألوه تايما لغيره بل سيدا لنفسه .

فالاشتراكية المركزية التي تقوم على أساس إقتصادي بحث

لا يؤدي الى الحامي الإنسانية النبيلة - معاني المساواة والحرية والأخوة -
التي هي من الأهداف الأساسية في حياة الإنسان .

ولكن لتحقيق هذه الأهداف ينبغي لنا ألا ننظر الى الاشتراكية كما
طفتها روسيا أو كما نراها حزب العمال في بريطانيا ، ونرى لنا أن
ننطلق الى اشتراكية جديدة تنطلق من النظر المادي البحت الى حياة
الإنسان وتمتد بمركز العامل الاجتماعي ومبادئه الاقتصادية بغيره في
المصنع وبيئته في العمل - وبالعامل بقصد كل من يعيش بعمله دون
كسب اضافي مصفوه استغلال الآخرين - ونرى أن يكون الهدف من
الاشتراكية تنظيمًا صحيحًا يكون فيه كل شخص عاملًا مساويًا اجتماعيًا
مستويًا ، ويكون فيه العمل جالبًا ذا معنى ، ولا يستعمل فيه رأس
المال العمل . وإنما يستعمل العمل رأس المال . وأورد فيما يلي بعضًا
منقولًا من كتاب « معنى الحرية الصناعية » مؤلفه « كول » لكن يعطى
للقارئ فكرة عامة عن المبادئ التي يتطوّر عليها التفكير الاشتراكي
الحدث الذي نكاد نجمع عليه اليوم كل باحث اشتراكي .

« أن الأوامر القديم على ضرورة الحرية صحيح في أساسه ، بيد
أن هذا الأمر قد تلاشى اليوم لأنه كل يبحث في الرأي القائل بأن
الحرية تتحقق بتحقيق الحكم الذاتي من الناحية السياسية ولكن الصورة
الذهنية الجديدة من الحرية أوسع من ذلك معنى ، أنها تشمل النظر
الى الإنسان لا بوصفه مواطنًا في دولة حرة فحسب ، ولكن بوصفه كذلك
شريكًا في النظام السياسي ، أن المصلح البيروقراطي ، ملحقًا بوجه كل
اعتناؤه الى الجانب المادي من الحياة وحده ، إنما يعتقد في مجتمع
يتألف من أفراد كالأوت ، يتوزع لهم الطعام والمأوى والملبس - ويعملون
آلة أكبر ، وهي الدولة . أما هذا وأما الجوع والصدمة ، أن الحرية
الحقيقية ، وهي هدف الاشتراكية الجديدة ، تؤكد حرية العمل
والحفاظة من الضغط الاقتصادي ، وذلك بعملية الإنسان كإنسان .

« الحرية السياسية وحدها وهم في الواقع ، أن الرجل الذي
يعيش في حضرة اقتصادي سنة أيام - بل سنة - في الأسبوع
لا يتحرر لمجرد تأثيره على فكرة الانتخاب مرة كل خمس سنوات . وإنما
كل للحرية أي معنى عند الرجل المادي فلا بد أن يشمل هذا المعنى
الحرية الصناعية - والى أن ينظر الرجال الى أنفسهم أثناء العمل
كأعضاء في جماعة من العمال تحكم نفسها بنفسها ، فلا بد من بقائهم
أولاه مهما يكن النظام السياسي الذي مشغون في ظله ولا يمكن روال
العلاقة السليمة بين الأخير المستبد وصاحب العمل المرد . أن الحكم
الذي في المصلحة لا يتم الحرية السياسية فحسب ، بل يمتد لها
كل ذلك .

« الإنسان مكيال بالافلال في كل مكان ، وإن تتعلم الفلاله حتى
بحسب أنه مما يحط من قدره أن يكون أسيرًا سواء للعدو أو للدولة ، أن
مرص المدينة ليس هو العفر المادي الذي يمانيه الكثيرون بمقدار ما هو
أهميل روح الحرية والثقة بالنفس ، أن الثورة التي سوف تحرر العالم
لي تنشأ عن الخير الذي يصيبه العامل من رفع مستوى المادي ، ولكنها

تتشأ من ارادة الحرية ، لاندلن يعمل الناس معا وهم على تعلم الزمى
بال كلامهم يعتمد على الآخر وانهم يعملون لانفسهم ، ولا يد أن يبالوا
حريتهم بالاصالة من انفسهم ، لا هية تهبط عليهم من أعلى .

« فلاشتراكيون » اذن يجب أن يملأوا العمال لا يقولهم « ان
الفقر مقبوت . وعليكم أن تبيعوا على رفع شأن الفقير » ولكن مقولهم
« ليس الفقر الا دليلا على الاستعداد ، ولعلنا يتبعى لكم أن تكفوا عن
العمل لغيركم ، ويجب أن تتقوا فى انفسكم » . وسيفى رفق استجلم
الناس مادام هناك رجل - او هيئة - بيد على الناس ، ويوزل هذا
الرق حينما تعلم العمال أن بعضهم سيق راحتهم ، يجب أن
يصبح الرجل المادى اشتراكيا لا لكى يحصل على « حد اذنى من الحياة
التمدنية » ولكن لانه يشعر بالحمل من الرق الذى يحضه له هو وزملاؤه
ولانه مصم على انهذه النظام الصامى الذى يجعلهم عبيدا ارقاء .

« فما هي أولا طيحة المثل الأعلى الذى يجب أن يهدف اليه العمل ،
وما معنى « التحكم فى الصناعة » الذى يطالب به العمال ؟ يمكن لبعض
الاجابة من هذين السؤالين فى كلمتين اثنتين « الإدارة المباشرة » فإن
واجب ادارة العمل فعلية يتبعى أن يهدف به الى العمل المشطى
بالعمل نفسه ، ويجب أن يكون للعمال تصيبه من تنظيم الإنتاج والتوزيع
والتبادل ، يجب أن يظفروا بالحكم الذاتى فى الصناعة ، مع حق انتخاب
موظفيهم ، ويجب أن يجمعوا وأن يديروا كل أجهزة الصناعة والتجارة
المفقدة ، يجب أن يكونوا الوكلاء الموضعين من الجماعة فى الميدان
الاقتصادى » .

ويقول أريك فروم فى كتابه « المحتجم السليم » :

« دلت التجارب العملية على أن اشتراك العامل فى توجيه العمل
يريد من حبه له وتضاعف من إنتاجه . وأن الترفيق عن العامل والقتال
من ساعات العمل لايجب العامل فى عمله بمقدار ما يحبه فيه اشتراكه
فى ادارته . أن المرض النفسى والقل وقلة الإنتاج لا تنشأ من رقابة
الناحية الفنية فى العمل ، وإنما تنشأ من انفصال العامل نفسه عن
مجموع ظروف العمل من الناحية الاحتفالية . ويمرود ما يقل حدة
الانفصال باشتراك العامل فى شئ له عنده معنى وله فيه صوت سموع ،
تتفر طريقة استجابته للعمل كلبة ، بالرغم من أنه يؤدى نفس العمل
من ناحيته الفنية ..

« ولا يمكن أن يكون العامل ساهبا عمالا مهتما مسئولوا الا اذا كان
له اثر فى القرارات التى لها علاقة بظروف ما يخصه من عمل فى المشروع ،
وظروف المشروع بامره . أن شعور العامل بانفصاله نفسيا عن العمل -
لا يمكن التقلب عليه الا اذا لم يكن مستخدما لرأس المال ، وأذا لم يكن
حاضعا للأوامر تصدر له من أعلى . ولا يكون ذلك الا اذا أسس شخصا
مشتولا يستخدم رأس المال . وليس المهم فى هذا الصدد ملكية أدوات
الإنتاج وحدها ، وإنما المهم هو السيادة فى الإدارة وإصدار القرارات،
والمشكلة هنا - كما هي الحال فى الميدان السياسى - هي تجنب خطر

الوعى التى يتعلم فيها التخطيط المركزى والقيادة . ولا يتحتم أن يكون الخيار بين الإدارة المركزية المتسلطة وإدارة العمال المتكئة التى لا تسير على خطة مرسومة . أمما الحل الموفق هو اندماج المركزية باللامركزية فى الإدارة بدرجات معقولة . فتصل القرارات من أعلى إلى أسفل ، كما توجه من أسفل إلى أعلى .

• أن جبا الإدارة المشتركة ومساعدة العمال معناه الحد الشديد من حقوق الملكية . أن مالك المشروع - أو مالكه - يجب أن يكون لهم الحق فى نسبة معقولة من الربح لا لديهم من أسهم فى رأس المال ، ولكن يجب ألا يكون لهم الحق فى زيادة التأمير على الناس الذين يمكن لرأس المال هذا أن يستأجرهم . ويسمى لهم - على الأقل - أن يشركوا معهم فى هذا الحق أولئك الذين يعملون فى المشروع . وحيما يتعلق بالشركات الكبرى نجد فى الواقع أن حملة الأسهم لا يباشرون فعلا حقوق ملكيتهم بإصدار القرارات . وإذا ماشارك العمال حق إصدار القرارات مع الإدارة ، فإن المورد العمل الذى يلعبه حملة الأسهم لا يتغير تغيرا يذكر . لأنهم - على أية حال - لا يهتمون بالاشتراك مع الإدارة فى التوجيه . أن إصدار قانون يحتم ادخال نظام الإدارة المشتركة معناه الحد من حقوق الملكية ، ولكنه لاصى السنة أى انقلاب ثورى فى هذه الحقوق . ومن رحل الاقتصاد من يقترح تحديد الربح الذى يتناوله الماهمون على أن يورع باقى الأرباح على العمال ، ومنهم من يقترح أن تشتري العمال نصيبا من الأسهم يكفل لهم أغلبية الأصوات فى الإدارة . وهناك اقتراح آخر مؤداه أن تشتري الثقافات أسهما كامة فى المشروعات التى تمثل هذه الثقافات هائلها ، وذلك للسيطرة على إدارة هذه المشروعات . ومهما تكن الطريقة التى تتبع فى طريقة تطويرية ، تتابع الإنصافات فى علاقات الملكية القائمة فعلا ، وهى وسيلة فقط لحاية معينة ، وذلك الخاية هى تمكين الناس من العمل من أجل هدف له معنى بطريقة لها هى أيضا مصاحبا ، فلا يكونون مجرد حملة لأسامة - هى جهودهم البلى وسمازتهم - سلطة تشتري وتباع كاية سلعة أخرى .

• ويجب عند اشتراك العمال فى إدارة العمل ألا تتكون لديهم قضية تصمد العرض من هذا الاشتراك . ويجب ألا يتكون لديهم احساس « العريق » الذى يرى أن من واحة أن يهرم خصمه . فهنا شعور أثنائى غير اجتماعى . . .

• ونحن حين تؤكد ضرورة الإدارة المشتركة بدلا من الاعتماد بالعمل على تعديل حقوق الملكية ، ونركز اهتمامنا فيه وحده ، لاقتصاد أن قدرا حينما من التدخل المباشر للدولة واحضامها لنظام الاشتراكية ليسه ضروريا . . .

الاشتراكية في الميثاق

لعلنا استعنت في الصفحات السابقة من هذا العدد أن ارسو
للقاريه المخطوط المرفقة لنظرية الاشتراكية وتطبيقها في الاقتصاد
والسياسة . وانتقل الآن الى الحديث عن الاشتراكية كما وردت في
الميثاق الوطني الذي قدم مشروعه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر
الوطني في شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

وسينين للقاريه أن الرئيس في مشروعه قد ألم بكل اهداف
الاشتراكية ، ولم يتقيد فيها برأى يصبه أو نظريه يلائها ، بل طبق
الاشتراكية على مجتمعا تطبيقا سلبا ملها ، مستوحيا تاريخنا
وظروفنا .

يصر الميثاق في الدب الأول منه على أن ثورتنا الاصيله التي اتدلع
لهيها في عام ١٩٥٢ هـ هي التي مكنت الشعب المصري وهو شعبه
بكل جهوده الى الانتاج ان يتأكد أولا من سيطرته الكامله على كل أدوات
الانتاج .

« وفي نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصري إبان نضاله ضد
الاستعمار ، كذلك أبلى نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن يستعمل
الاستغلال الوطني لحكمه مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية
في نفس هذا الوقت فإن الشعب المصري رفض دكتاتورية أي طيفه
من الطبقات . وصمم على أن يكون تلذوب الفوارق بين الطبقات هو
طريقه الى الديمقراطية الكامله لجميع قوى الشعب العاملة . وفي نفس
الوقت أيضا فإن الشعب المصري تحت ظروف هذه المارك الثورية
المتشابهة المتباخلة كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذي
تنطلق اليه علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة
ولعب منها ثقافة وطنية جديدة .

« لقد عبر الشعب المصري . . مراحل التطور بحرية وشباب
مجتازا المسافة الشاسعة من رواب مجبوع اضطلعي بدأ فيه مصر
الراشعانية الى المرحلة التي بدأ فيها التحول الاشتراكي بدون
إراقة دماء .

وهذا الانتمال من النظام الاقطلي الذي كان يسيطر فيه رأس المال
الى النظام الاشتراكي الذي يمسد الأرض الى زارعها ويجعل للعامل
نصيبا في دبح المنتج وفي أدائه ، لم يكن كتم لولا أن إنتاج الله لهذا
اللد زعيما استطاع أن يدرك مطالب الشعب وأن يمر صها في ثورة سم
يكن منها ماضي ، وأن يطبقها لصالح المجموع لا لصالح الأفراد .

فان عهودا طويلة من العذاب والامل طورت في نهاية المطاف اهداف
المصال للمربين ظاهرة واضحة ، صادقة في صبرها عن الضمير الوطني
للأمة ، وهي : الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة .

بل ان طول المعاناة من اجل هذه الاهداف كاد يفصل عضونها
ويرسم حدودها .

« لقد أصبحت الحرية الآن تعني حرية الوطن .. وحرية المواطن ،
وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية . هي الكفاية والعدل » .
ولتحقيق هذه الحرية كلن لابد من الثورة ، والعمل الثوري الصادق
طبقا للميثاق لا يمكن ان يكمل بغير سحتين أساسيتين :

اولاهما : شعبيته .

والثانيها : قلعيته .

والاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا . فان
الاشتراكية هي كما ذكرنا اقامة مجتمع الكفاية والعدل .

ومن ثم فان الديمقراطية والاشتراكية فصحت امتدادا واحدا
للعمل الثوري . واذا كانت الديمقراطية هي الحرية السياسية ، فان
الاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين .
انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون أي منهما لا يستطيع
الحرية أن تطلق إلى أشواق العدل المرتقى .

ولا معنى للديمقراطية السياسية أو الحرية في صورتها السياسية
من غير الديمقراطية للاقتصادية أو الحرية في صورتها الاجتماعية .

ومن الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ان النظام السياسي في
بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية
السائدة فيه وتصورا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع
الاقتصادية .

فإذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلدا من البلدان
فمن المحقق ان الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير
حرية الاقطاع . انه يتحكم في المصالح الاقتصادية وعلى الشكل
السياسي للدولة ويقرعه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال منلما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال
المتسل .

وكان لابد لسيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على
اقتصاديات الوطن أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل
السياسي فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة المصالح
بينهما على حساب الجماهير وأخصياع هذه الجماهير بالحديشة أو
بالأوهام حتى تقبل أي تستسلم .

والأن فلكي تتحقق للجماهير حريتها لابد من تحول اقتصاديات البلاد من نظام الاقطاع ورأس المال الى النظام الاشتراكي ، عنفدلت تتحقق للوطن حريته السياسية وحريته الاجتماعية مما .

والحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، ولا يمكن أن تتحقق الا بعروسة متكافئة امام كل مواطن في مصيب عادل من الثروة الوطنية .

وذلك لا يقتصر على مجرود إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وإنما هو يتطلب أولاً وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية . بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المبروعة للجماهير الشعب العاملة . وذلك معناه أن الاشتراكية بمعناها من الكفاية والمعدل هي طريق الحرية الاجتماعية .

والحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر لاجرار التقدم لم يكن فرضا اختياريا وإنما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضها الآمال المربوعة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة لعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

ومن النتائج المحققة للتطبيق الاشتراكي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج . ولا نستظم هذه السيطرة تأميم كل وسائل الانتاج ولا تطفى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعي المترتب عليها ، وإنما يمكن الوصول إليها بطريقين :

أولهما - خلق قطاع عام وفادر يعود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما - وجود قطاع خاص يشترك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسطرة عليهما معا .

أن ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع المعاصر في عملية الانتاج على قواعد علمية وإنسانية تعبر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يصح حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

أن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية - المادية والطبيعية والبشرية - بطريقة علمية وعملية وإنسانية لكي تتحقق الصير لجميع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

إنه الضمان لحسن استخدام الثروات الموجودة والكفائة والمحتلة ، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التي اغترسها الأعمال والمجور نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته أنازية الطبقات الحاكمة المستقلة على الشعب المتأخر .

ويجب أن يجمع على القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه الجزء الأكبر من الخططة شعباً لحسن تخطيطها ولكن سمود فائدتها حتماً على المجموع ، وقد كانت قوانين يولييه ١٩٦١ محققة لكل هذه الانجازات ، فلهذه القوانين بالعمل الاشتراكي العظيم الذي رسمته تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي سواء في مجال الإنتاج عموماً أو في مجال الصناعة أو التجارة أو المال أو المحال الفقاري ، أن هذه القوانين - امتداداً لخدمات مسبقها - كانت حراً عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية منجاة منقطع النظر .

ان قوانين يولييه المجيدة والطريقة الحاسمة التي تمت بها والجهود الموقفة المبسلة التي بذلتها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها إلى الشعب بهذه القوانين في الفترة العرجة التي أعقبت عملية التحول الواسعة المبني قد مكنت من حفظ الكفاية الإنتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ومن المؤكد أن الاحرامات التي أعقبت قوانين يولييه الاشتراكية قد حققت منجاة عملية تصفية كانت محتمة وضرورية ، ولقد تمت بعد ان بدأت محاولة الانقصاص الرجعي على الثورة الاجتماعية عملية حاسمة لارائة رواسب عمود الاقطاع والرجعية والتحكم .

وما زال الرجعية تحاول التسلل إلى هذه الأهداف الشعبية محاولاً أن تحط من شأنها وأن تصد تيارها الجارف ، فنلتصق بعملية التأميم التي تمت صفوف الثوابت ، وتكبد لها من النقد أمره .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن يدرك أن التأميم ليس إلا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب .

والتأميم كذلك لا يؤدي إلى خفض الإنتاج ، بل أن التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسؤوليات وأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الإنتاج أو في رفع مستوى النومي ، وحتى إذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلا بد لنا أن ندرك أن الأيدي الجديدة التي انتقلت إليها المسؤولية في حاجة إلى التمرين على تحمل مسؤولياتها ، ولقد كان محتماً على أي حال أن تنتقل المسائل الكبرى الوطنية إلى الأيدي الوطنية حتى أن اضطررنا إلى مواجهة صعوبات مؤقنة .

على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تبنى وجود القطاع الخاص . إذ أن للقطاع الخاص دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التي تكفل له أداء دوره . والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يحدد نفسه وأن يثيق لعمله طريقاً من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطبقي .

الاشتراكية إذن - بعد هذا كله - حل يحتمه التاريخ . والتقدم

بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديمقراطية
السليمة وهي ديمقراطية كل الشعب .

إن صنع التقدم بالطريق الرأسمالي حتى وإن تصورنا إمكان حدوده
في مثل الظروف الحالية القائمة الآن لا يمكن من الناحية السياسية إلا
أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

إن عائد الفصل في مثل هذا التصور يعود كله إلى قلة من الناس
يعيش المال لديهم للوجبة أن يمدده في ألوان من الترف الاستهلاكي
يتحدى حرمات المصروع .

إن ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي والقتال على كل أمل في
التطور الديمقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي بما ينتجه من فرص لحل الصراع الطبقي
سلميا وبما ينتجه من إمكانية تلويب الفوارق بين الطبقات يورغ مائد
العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ القمص .

إن الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا
من حكم دكتاتورية الأقطاع المتحالف مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية
المثلة لحقوق الشعب السائل وآماله .

إن تحرير الإنسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق إلا بإتخاذ كل قسمة
الاستقلال بعد حريته

إن الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما ممانعتان
لن نطيق إلى الأفق المالية التي تنطق اليها جماهير الشعب .

هذه هي الاشتراكية عامة كما رسمها الميثاق : وطبقا للميثاق فإن
التطبيق العملي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض
وتحويلها إلى مجال الملكية العامة .

وأما هو يؤمن استنادا إلى الزراعة وإلى التجربة بالملكية الفردية
الأرض في حدود لا تسمح بالاقطاع .

وليسمت هذه النتيجة مجرد انسياب من حنين الفلاحين العاطفي
الطويل إلى ملكية الأرض وأما الواقع أن هذه النتيجة تمت من الظروف
الواقعية للمشكلة الزراعية في مصر ، والتي أكلت قسوة الفلاح المصري
على العمل الخلاق إذا ما واثرت له الظروف القائمة .

إن كفاية الفلاح المصري على امتلاك الترخ طويل عميق بالخبرات
المكتسبة من التجربة قد وصلت في قدرها على استغلال الأرض إلى
حدها ، خصوصا إذا ما أتيحت له الفرص للاستفادة من نتائج التقدم
العلمي للزراعة .

يفاق إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة
المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لا تعد مشاكلها وفي مقدمتها

الوى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

من هنا فان الطول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة . وانما هى استلزام وجود الملكية الفردية للأرض وتوزيع طاق هذه الملكية بفاعلية الحق فيها لا كبر عدد من الأجراء مع تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها فكان الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ هو زيادة عدد الملاك .

وهكذا ترى ان الاشتراكية قد طبقت على الزراعة فى مصر كما طبقت فى ميدان الصناعة طبقا لتاريخ البلاد وظروفها ، كما انها وأزمت موازنة دقيقة بين القطاعين العام والخاص مع سيطرة الشعب على القطاعين معا . وكملت لأفراد الشعب تكافؤ الفرصة وحر التعبير من الحرية الاجتماعية ، وذلك بتعددده فى حقوق أساسية لكل مواطن يشبه تكريس الجهد لتحقيقها .

اولها - حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا يصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بشئ مائى . ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وفائدة على الخدمة ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

ثانيها - حق كل مواطن فى العلم بقدر ماتمصل استعداده ومواجهه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة اليه كل يوم ، وعناصر قائمة حديده فى ميادينه المختلفة

ثالثها - حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفاياته واستعداده ومع العلم الذى حصل عليه . ان العمل - فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الإنسان - تأكيد للوجود الإنساني ذاته .

ومن المهم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك يحكم الفصل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى ووجد الوقت الذى يجب أن يضعوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة لأنفسهم .

كما أن الطويلة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الاجيال الصاعدة أن توفر لها كل مايمكن لها من جعل مسئولية القيادة ينتجح .

وكذلك المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بصق وإيجابية في صنع الحياة .

ومن التطبيقات الاشتراكية في المجتمع العربي أيضا حماية الأسرة ، وإقامة قيم أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الصاغطة المتغلطة من الملل التي تأتي منها مجتمعنا ومنا طويلا . ولا بد لهذه القيم أن تعكس نفسها في ثقافة وطنية حرة معبر يتفيع الإحساس بالجمال في حياة الإنسان الفرد الحر .

ومن التطبيق العربي للاشتراكية تدريس حرية العقيدة أدبية في حياتنا الجديدة الحرة . فإن القيم الروحية الخالدة النابعة من الآديان قادرة على هداية الإنسان ، وعلى أشدة حياته بتور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحة .

كذلك لابد أن يستقر في انصتارنا أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس مقيفا مصلتا عليها .

ولا بد أيضا أن يستقر في ادراكنا أنه لحرية للفرد بغير تحريره أولا من برائن الاستغلال . فذلك هو الأساس الذي يحلل الحرية الاجتماعية مخلصا إلى الحرية السياسية بل هو مدخلها الوحيد .

إن القضاء على الاستغلال والتمكن للحق الطغي في الفرصة المتكافئة وتدوير الفوارق بين الطبقات وإنهاء سطوة الطبقة الواحدة ومن ثم إزالة التصادم الطغي الذي يهدد الحرية الفردية للإنسان المواطن بل يهدد الحرية الكاملة لوطن كله بأن يفتح من الثغرات في معصف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتمرسة بالوطن تريد أن تجره إلى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضها مسرحا لها وتحصل من شعبه وقودا للنار .

إن إزالة التصادم الطغي السامع عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستقلال وبين الذين اعتصروهم الاستغلال في المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تدوير الفوارق مرة واحدة ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن إزالة هذا التصادم بإزالة الطبقة التي فرضت الاستغلال يولي إمكانية السعي إلى تدوير الفوارق بين الطبقات سلميا ، وفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقرب من المجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي سعت إليها فوائس يولية ووجهت من أجله خبرتها الهائلة إلى مراكز الاستقلال والاحتكار .

إن هذا العمل الثوري العظيم جيل إمكانية الديمقراطية السليمة امرا قبلنا للتطبيق لأول مرة في مصر .

ومن التطبيقات الاشتراكية أيضا حرية الكلمة وسيادة القانون ،
وحرية الصحافة .

ولا بد لحماية هذه الحريات جميعا من دعم القوات المسلحة ، لكي
تكون بمثابة الدرع للوطن ضد الأخطار الخارجية وكل محاولة وحشية
استعمارية تريد أن تمنع الشعب من الوصول إلى أمانيه الكبرى .



هذه هي المبادئ الاشتراكية السليمة وبعض تطبيقاتها على مجتمعنا
العربي . فهي اشتراكية عربية محض ، لا هي شرقية ولا غربية ، إنما
هي اشتراكية نابعة من بيئتنا ومن تاريخنا .

هذا هو الطريق إلى الحرية والديمقراطية السليمة .

هذه صورة الحياة السعيدة كما رسمها في الميثاق زعيم العرب
المخلص اللهم الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القوى الشعبية الذي
انعقد في القاهرة في شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

ومن واجبنا بعد ما أصبح هذا الميثاق وثيقة وطنيه كبرى ، أن نلتزم
به جميعا ، نهتدي ببادئه السامية في كل مانفكر فيه . وفي كل عمل
نؤديه لصالح هذا الوطن .

والله ولي التوفيق .

الإنشاج والمجتمع

مقام

الدكتور محمود مختار الجوهري

التخطيط والإنتاج

انجذبت سياسة الثورة في ميدان الإنتاج إلى نمط جميع الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها لتحقيق أهدافه ، فعمل على زيادة حجم الإنتاج وتوجيهه لمواجهة الزيادة في عدد السكان ، وإقامة نظام اقتصادي متوازن لا يتعرض للهزات الاقتصادية الخارجية ، ولا يكون أيضا شديدا على العائلية لمواكبة التطور في بعض أوجه النشاط الاقتصادي الداخلي ، ولقد شملت نشاط الدولة في هذه التوجيه إدخال الصناعة الثقيلة والاهتمام بتوليد القوة المحركة والتغلب على البطول وتنمية الصناعات والتوسع الرأسمالي والأقوى في الإنتاج الرأسمالي .

ولا شك أن الشعب الواسع الذي عانى طويلا من المشاكل الموروثة من جهود الاستعمار والاستغلال ومشاكل الاقتصاد المتخلف والإنتاج القليل والدخل المنخفض والطالة الضخمة والنوازل المحقة ، ليشرح اليوم بأن الدولة بكل مرافقها وإسكاناتها وسلطانها إنما تعمل على إسماعه وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والرخاء له دون تمييز أو تفرقة .

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وكان الحل الوحيد للوصول إلى الحل السليم لشكلتنا الاقتصادية والاجتماعية هو خطة التنمية الاقتصادية لضمانة الدخل في عشرينات ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧/١٩٦٠ باعداد الخطة تطبيقا لنص الدستور الذي يقضي بتنظيم الاقتصاد القومي وفقا لمخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وقد تم اعداد الخطة على أن يتم تنفيذها على مرحلتين ، وبدا تنفيذ المرحلة الأولى منها ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥ .

وقد تم توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية على الوجه الآتي (١) :

وجهاز التخطيط الذي اخرج هذه الخطة ، وضعت نواته في عام ١٩٥٥ ، ومن يومها وهو يعمل في برامج التدريب والإعداد للحسابات القومية وتقديرات الدخل القومي والتنبؤ بالموارد السكانية وقوة العمل ،

(١) من خطاب السيد عبد اللطيف محمود البغدادي في المؤتمر العام للاتحاد القومي عام ١٩٦٠ .

القطاع	ما يخصصه من نسبة استثماراته في الاستثمار إلى جـسـدة مليون جنيه في الاستثمارات
الزراعة والري والصرف والسد العالي الكهرباء والصناعة النقل والمواصلات والتحزين « عاملا قناة السويس »	٢٩٢.٠ ٢٢.١ ٥٧٨.٧ ٢٤.١ ٢٧١.٨ ١٦.١
الأملاك المرافق العامة المساحات التقنيون الآخرون	١٧٤.٦ ١.٠٣ ٤٨.٨ ٧.١ ١١.٠ ٧.٥ ١٢.٠ ٧.٠
المجموع	٢٦٩.١ ١.٠٠

ثم أعيد تنظيم الجهاز في عام ١٩٥٧ على أحدث الأسس العلمية السليمة (١).

إن اتباع أسلوب التخطيط يجنبنا التقلبات في اقتصادنا القومي ، والتاريخ الاقتصادي يشير إلى أن الدول المتخلفة لأسلوب التخطيط أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية والازمات من الدول التي لا تتوخى هذا النهج ، وليست المشاكل الاقتصادية وحدها هي التي تحتم علينا اللجوء إلى التخطيط منها ، بل أيضاً الاعتبارات الاجتماعية .

وقد سعت الثورة إلى تصميم اقتصاد سليم مستقر يقف صلباً متيناً أمام أي عوامل خارجية طبيعية كانت أو غير طبيعية ، الأمر الذي أدى إلى التفكير في كثير من المشروعات التي ترمي إلى زيادة الإنتاج باستغلال الطاقات المهدورة ، وتركيب طاقات إنتاجية جديدة في قطاعات الري والزراعة والصناعة والنقل وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي ، وكان الحل الوحيد لتنظيم هذه المشروعات ، هو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أمر الرئيس جمال عبد الناصر بتشغيلها في نوفمبر عام ١٩٥٨ .

وتعتبر هذه الخطة القومية تعبيراً صادقاً عن الإجراءات التي اتخذتها الثورة لتحقيق للشعب التقدم الاقتصادي والتطوير الاجتماعي في إطار الفلسفة القومية وسعيها إلى إقامة المجتمع الديمقراطي الاشتراكي المتناولي الذي نصبوا إليه .

وتتلخص عناصرها في الآتي :

أولاً - الإنتاج القومي ، وهو القاعدة الرئيسية التي تستمد منها الخطة عناصر حياتها وأهدافها إلى الأمام نحو أهدافها ، ومكوناتها

(١) من خطاب السيد عبد الكريم محمود البعداوي في المؤتمر العام للاتحاد القومي عام ١٩٦٠ .

الإنتاج ، من سلع وخدمات متنوعة ، وتكاليف هذا الإنتاج وتصريفه في الداخل والخارج وأهداف الخطة في كل هذه النواحي .

ثانياً - الدخل ، وهو ما يفيض المجتمع من الإنتاج بعد استئصال مستلزماته التي يبدلها المجتمع في سبيل الحصول عليه ، ومدى توافر هذه المستلزمات .

ثالثاً - الاستهلاك وهو ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ومطه الذي يساهم في تحقيق الهدف .

رابعاً - الادخار ، وهو ما يفيض من الدخل بعد ما يتفق في الاستهلاك . خلاصاً - الاستثمار ، وهو استعمال المدخولات في مشاريع التنمية .

سادساً - العمالة ، وتحتل مكاناً بارزاً في أهداف الخطة، واتاحة العامل وسألهما لتحقيق التنمية .

عموماً لقد تطور جهازنا التخطيطي تطوراً عظيماً ، وأصبح قادراً على النهوض بالمسؤوليات الجسام الملقاة عليه في هذه المرحلة الهامة من تاريخنا ، وقد أمكن تخصيصه بالخبراء ، إلى جانب معهد التخطيط في أعلى مستوى .

التخطيط والميثاق :

إن الهدف الذي وضعناه لأنفسنا في نطاق الإنتاج ، يصعب أمام نوع من التحدي يجب علينا مواجهته ، والتغلب عليه ، أننا نريد زيادة الإنتاج بمعدل يحقق أعلى قدر ممكن من الرفاهية لشعبنا الذي يتزايد تزايداً كبيراً ، ولكي يزيد الإنتاج ، لابد أن تزيد دائماً من الادخار ، وتقييد الاستهلاك حتى نستطيع عن طريق زيادة الادخار التوسع في الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج ، ولكننا في الوقت نفسه ، نهدف إلى زيادة رفاهية الشعب من طريق زيادة استهلاك السلع المادية ، والتوسع في الخدمات ، أن هذا الهدف الأخير قد يتعارض مع هدفنا في زيادة المدخولات ، ومن هنا يشأ التصدي الذي يجب علينا مواجهته .

المادة الصعبة والتحدى :

يقول الميثاق في الباب السادس تحت عنوان « في حتمية العمل الاستراتيجي » أن مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط هي :

- ١ - تجميع المدخولات الوطنية .
- ٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث في خطة استثمار هذه المدخولات .
- ٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

والتخطيط ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم بحيث على جميع التخطيطات التي تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب التمكن ولكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فإن التخطيط في مجتمعنا مطالب بأن يحد حلا للمعادلة الصعبة التي يكمن في حلها صراع العمل الوطني ماددا وإنسانيا ، هذه المعادلة هي :

كيف يمكن أن نزيد الإنتاج ؟

وفي الوقت نفسه يزيد الاستهلاك في السلع والخدمات .

هنا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية ، تتطلب إيجاد تنظيم ذي كفاءة عالية ، وقدرة تستطيع تعبئة القوى الممتدة ورفع كفاءتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج .

إن هذا التنظيم مطالب بأن يفكر أن غاية الإنتاج هي توسيع نطاق الخدمات ، وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لتسجلات الإنتاج ، وأن الصلة بين الإنتاج والخدمات وسرعتها ومساهمة جوداتها بصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ، ولحياة كل إنسان فيه .

إن هذا التنظيم لا بد له أن يعتمد على مركزية في التخطيط ، وعلى لا مركزية في التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفرادها .

إننا نؤمن بما يسميه « الميثاق » عن دور التخطيط في تحقيق الكفاءة بزيادة الإنتاج ، فهو الذي يقيم البرامج لبلوغ هدف اشتراكتنا الثاني ، وهو عدالة التوزيع ، عدالة توزيع الثروة والدخل ، وعدالة توزيع السلع والخدمات بين المناطق المختلفة .

إن التخطيط الذي ميحقق لنا ذلك كله ، هو التخطيط العملي الذي يعتمد على حصر دقيق للموارد الوطنية ، وعلى مجهود عميق لتوزيعها بين أفضل الاستخدامات الممكنة ، وعلى تنسيق دقيق بين الاستخدامات المتعددة .

إن التخطيط على مستوى الجمهورية لا بد ، بطبيعته ، أن يكون مركزيا ، وإن كان من الواجب أن يستند التخطيط المركزي بدراسات وخطط أولية تقوم بها السلطات المحلية .

إن هذه السلطات أقدر على حصر مواردها ومعرفة إمكانياتها ، ويتنفس تحقيق الكفاءة في التنفيذ أن يفكر أمره الأجهزة اللامركزية وخاصة الأجهزة المحلية ، لأنها بحكم وجودها في مناطق التنفيذ ، أقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة (١) .

(١) تقرير الميثاق - النص الرسمي ص ٢٧٢ .

التمويل والإنتاج :

إن القيام بالتنمية الاقتصادية يتوقف على ما يمكن أن يضمنه لها من وسائل التمويل الوطنية والأجنبية ، كما يجب أن نتأكد في وضوح إن المدهورات القومية التي يقوم السحب بتكوينها هـ والمصدر الأساسي للقيام بالإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية .

إن عملية الإذخار بما تتطلبه من تضحيات قوي الحاضر ، تعني الباب واسعاً أمام استثمار مسوده الرفاهية والرخاء ، وعلى الشعب في سبل ضمان هيداً للمستقبل ، أن توسع بكل طاقاته في توجيه المدهورات الى عمليات التمويل ، وعليها بصفة خاصة ، أن تعمل على تنمية المدهورات الصغيرة ليضمن كل فرد أنه يشارك في زيادة الإنتاج .

إن علينا أن نعمل على زيادة الصادرات حتى توفر العملات الأجنبية الضرورية للتنمية .

لقد كان من أهم الأسس التي وضعت لضمان حسن سير عملية الإنتاج في طريقها المحدود ، أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة للشعب كما جاء في الميثاق ، ، فإن المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المخامرة ، كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون في إطار الملكية العامة معها ، حيانة لجراء كبير من المدهورات الوطنية ، وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

على أنه ليس هناك ما يمنع من أن نستفيد من الموهبات القيمة والفرص الإيجابية ، على أن تكون جميعها غير مشروطة ، وقد حدد في الميثاق ، في الباب السابع « الإنتاج والجمع » الأولويات التي وضعت لذلك والتي يقبلها التطوير الوطني ، ويمكن أجمالها في الآتي :

١ - قبول كل الموهبات المحتملة غير المشروطة التي تآمد على تحقيق أهداف التطوير الوطني ، ونمن قبولها بكل العرقان الصادق لتقديمها مهما كانت الوان لأعلامهم .

٢ - قبول كل القروض غير المشروطة التي تستطيع أن تقي بها حوزة عند أو اوراق القروض بالتجربة طريقة واضحة في حدودها ، وتنتمي مشكلتها تماماً بعد سدائها وسداد الموائد المستحقة عليها .

٣ - قبول اشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه النشاط الوطني كاستثمار ، على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية ، خصوصاً تلك التي تقتضي خبرات حديثة يصعب توفرها في المجال الوطني .

السياحة والتمويل :

إن هدفنا لتحقيق الزيادة في الدخل القومي يمكن تحقيقه من الزايا الكثيرة التي وهبها الله للبلاد ، والتي تصلها من أهم المناطق السياحية في العالم خاصة إذا لاحظنا أن مستوى الأسعار عندنا أقل من مستويات الأسعار في العالم طقاً لما صنفته تقارير الأمم المتحدة ، ولكن لنسجع

السياسة لابد من توفير كل السبل التي تجعل السائح ويسر دخوله وأقامته .

وأنا أعتبر كل التقدير الجهود التي بذلتها الدولة في الآونة الأخيرة لتشجيع السياحة مدنا وتأمل أن تيسر هذه الجهود حتى تصل السياحة إلى ما يجب أن تكون عليه كمصدر لجزء هام من الدخل القومي والنقد الأجنبي مما .

لقد رسم « الميثاق » في الباب الثامن « مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله » الدور الأساسي للتخطيط في عملية الإنتاج في الكلمات الآتية :

« أن العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي ، هو طريق الحد ، أن العمل الوطني على أساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام أجهزة الإنتاج على جميع مستوياتها ، بل أن مسؤولية كل فرد في هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه ، حتى يستطيع أن يعرف في أي وقت من الأوقات مكانه في العمل الوطني .

أن ذلك يقتضي أن تتحول الخطة الشاملة في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج تفصيلية تكون في متناول يد أجهزة الإنتاج ، أن ذلك يقتضي ربط الإنتاج كما ونوعا بحدود رسمية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها في إطار الاستثمارات المخصصة .

أن الكم والنوع في عملية الإنتاج لا يمكن فصلهما من حساب الزمن وحساب التكلفة ، ولأجل التوازن الحيوي لعملية الإنتاج وتبرض للأخطار ، والإمر كذلك في برامج الضمانات .

أن وحي كل مواطن بمسئوليته المحددة في الخطة الشاملة ، كذلك إدراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها ، فضلا من كونه توفيرا للمسؤولية على نطاق الأمة كلها ، بما يبرز احتمالات الوصول إلى الأهداف ، هو في الوقت ذاته عملية انتقال لورية بمعنى العمل الوطني من العموميات الشائكة المبهمة والعامضة إلى وضوح ذهني وحسني يربط الإنسان العرد في نضاله اليومي بحركة المجتمع كلها ، ويشده في اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ في اللحظة نفسها .

أن فلسفة العمل الوطني يجب أن تصل إلى جميع العاملين في الوطن في جميع المجالات ، بل يجب أن تصل إليهم بالطريقة الأكثر ملائمة بالنسبة لكل منهم ، أن ذلك مكل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأي النظري على اتصال بالتطبيق التجريبي .

أن التخطيط على هذا النحو الذي أوضحناه ، يعمل دائما في خدمة الإنتاج ، يرسم له الطرق ، ويمالغ مشكلاته ويوجد لها الطول السليمة التي تحقق له الكفاية لخدمة المجتمع وتحقيق مصادره ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

اشتراكيتنا والانتاج

لقد فُرِقت الاشتراكية نفسها حلاً حتمياً لجميع مشكلاتنا الاجتماعية والسياسية ، لأنها نابعة من فهمنا الروحية والذنية والحلقة ، متلازمة مع بيتنا وظروفنا الاجتماعية ، عبارة عن الآمال الملحة للجناس. لم يرددة التفلسف من روائب الماضي بما لاقتفه قيسته من استعلاء وسيطرة وحرامان .

إن الاشتراكية هي وحدها القادرة على تحقيق مجتمع الكفاية والفعل؛ أنها بما تضمنه من سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج تتيح الفرصة أمامه لاستخدام كل هذه الأدوات ، في سبيل زيادة الدخل ومعالجة التوزيع بين المواطنين .

لقد تميز التطبيق الاشتراكي في بلادنا بميزات عدة خلقت منه نموذجاً عربياً له طابعه الخاص ، واعتملت اشتراكيتنا على وسائل عدة لتحقيق هدفها من الكفاية والعدل ، ومن هذه الوسائل لتحديد حصانها ومقوماتها ، وقد تمثلت هذه الوسائل في الآتي :

- ١ - توسيع قاعدة الملكية الفردية في الزراعة
- ٢ - خلق قطاع عام كبير .
- ٣ - احترام العمل وحمايته .
- ٤ - العمل السلمي للمناقصات الطبقية .
- ٥ - الاعتماد على التعاون في مجال الاستهلاك والانتاج .
- ٦ - إقامة مجتمع الرفاهية لتيسير الخدمات للشعب .

والانتاج بالنسبة للاشتراكية جناحها الأيمن ، فهو الذي سيحقق لها هدفها الأول وهو الكفاية ، وهي تقتضي توجيه كل طاقات الأمة إلى الانتاج في جميع نواحيه (١) ، وعندما يعود أثر هذا الانتاج على المواطنين جميعاً دون تمييز يتحقق الهدف الثاني وهو العدل

التطبيق الاشتراكي في بلادنا :

لقد انتهى التطبيق الاشتراكي في بلادنا إلى إقامة اشتراكية عربية متميزة فهي تؤمن بالله وبرسالاته وبأقيم الدينية والأخلاقية .

(١) الثورة الاجتماعية واليثاق للدكتور محمود محمد الجوهري ص ٤٧٤ .

وهي تؤمن بالجماعة ، وتهدم مصالحها على كل اعتبار آخر ، ولكنها في الوقت نفسه تحترم كرامة الإنسانية وحرية الفرد .

وهي ، اذ تسمى لتحقيق الكفاية ، لا تضحي بالجيل الحاضر في سبيل رفاهية الأجيال القادمة ، وإنما تقيم التوازن بين تفضيلات الأجيال المتلاحقة .

وهي تؤمن باللكية الفردية غير المستغلة ، وبحق الارث الشرعي ، وبالقيادة الفردية الخلافة التي لا تنحرف عن المصلحة العامة ، وهي في هذا تختلف عن الاشتراكية التي تلمى الكية الفردية لوسائل الإنتاج الفاعل تاما .

وهي تؤمن بوحدة الشعب وسيادته ، فلا تسمح بدكتاتورية أية طفة او سيطرتها ، وإنما تعمل على تدوير العوايق بين الطبقات .

وهي تؤمن بحل المناقشات الطبقة حلا سلميا ، فتتفكر العنف وسيلة لحل هذه المناقشات .

وهي و أسلوب عملها اشتراكية طمية ، تعتمد في تحقيق الكفاية والعدل على الأمن الطمية ، وعلى كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج .

هذا هو الطريق الاشتراكي الذي سلكتاه ، له خصائصه ومميزات الدائية .

ان الشيوعية ليست اذن هي البديل الوحيد للطريق الرأسمالي .

لقد حتمت علينا ظروفنا وقيمنا ومبادئنا سلوك طريق يختلف عن الطريقين الآخرين معا .

هذه هي سمات اشتراكييتنا العربية (١) .

الحل لمشكلة التطرف الاقتصادي والاجتماعي :

يقول « الميثاق » في الباب السادس ان الحل الاشتراكي لمشكلة التطرف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، وصولا لثوريا (٢) الى التقدم لم يكن امراضا قائما على الانتقاء الاختاري ، وإنما كان الفصل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وعرضها الآمال العريضة للجماعة ، كما فرضتها الطبيعة المتضرة للعالم في النصف الآخر من القرن العشرين .

ان العمل من اجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعنوية رأس المال المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان إعادة توزيع ثاقص العمل الوطني على اساس من العدل ، لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

(١) تقرير الميثاق النص الرسمي من (٧١) .

(٢) يريد ان يقول « من اجل الوصول الثوري » .

ان ذلك يضع نتيجة محققة امام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق اهدافها ، وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه قوتها طبقا لخطة مسددة .

ان هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ، ولا لنفي الملكية الخاصة ، ولا لمس حق الارث الشرعي المترب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

الاول - خلق قطاع عام قادر على ان يعود التقدم في جميع المجالات ويضمن المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

الثاني - وجود قطاع خاص يشترك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، على ان تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين سيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكي ، هو الطريق الوحيد الذي يمكن ان تتلاقى عليه جميع المصالح في عملية الإنتاج على قواعد علمية واتساقية تقوم على مد المجتمع بجميع الطبقات التي تمكنه من ان يصنع حياته من جديد ولتق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته - بعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي .

ان هذه القوانين - امتلأنا بالثقة سبقتها - كانت جسرا عبرة عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التي تمت بها ، وبالجو انساني الذي تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجابته لكل قواه و مواهبه حاسمة من الرجعية استطاع فيها ان يقنح عليها جميع مواقعها المنيعة ، ويؤكد سيادته على خدوش الثورة في بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة ، والطريقة الحاسمة التي تمت بها بالوجود الموقف الشجاع التي بذلت مئات الآلاف من أبناء الشعب الصامتين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين في الفترة العرجة التي أعقبت التحول الواسع الذي ، قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودمها .

القطاع العام والإنتاج :

إن تمكك الشعب بجزء كبير من وسائل الإنتاج في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمثل ، يعتبر أمرا ضروريا لتوجيه الإمكانيات القومية بما يضمن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فإن قيام القطاع العام القوي يميز أمرا ضروريا لتحقيق الفرصة المتكافئة للمواطنين في نصيب عادل من الثروة والدخل ، يملكونه من خلال ملكية المنصب كله لهذا القطاع ، وفي سبيل إنشاء هذا القطاع ، أنشأت الثورة كثيرا من المشروعات العامة ، كما أتمت كثيرا من المشروعات الأساسية والهامة التي كانت ملكا للقطاع الخاص .

ان اشتراكيتنا تسمح بوجود قطاع خاص الى جانب القطاع العام ،
يشترك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الخطة الشاملة
دون استغلال أو احتكار ، فإذا كانت ملكية الشعب للقطاع العام قد
صممت سيطرته على الحرة الأكبر من أدوات الإنتاج . فإن سيطرته
تتمد أيضا الى القطاع الخاص بما سائر عليه من رقابة وتوجيه ، وعلى
ذلك فإن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج في المجتمع تتحقق
بالملكية العامة للشعب ، وكذلك بالرقابة وبالتوجيه ، كما أن رأس المال
الخاص في وضعه الجديد لابد أن يعمل على تطوير نفسه ، وأن يشترك
في تحقيق التقدم الاقتصادي ، وأن يبعد عن الاستغلال .

إن اشتراكيتنا تعرق أيضا بين نوعين من الملكية الخاصة : هما
الملكية المستقلة والملكية غير المستقلة ، فهي تسمح بالملكية الخاصة في
الأطوار التي حددها « الميثاق » على أن تبعد عن الاستغلال ، إلا كان من
حق الدولة ان تصدر نشاط القطاع الخاص إذا ما اتصرف أو استغل ،
كما أنها تركت الباب مفتوحا لرأس المال الخاص ليمارس نشاطه - دون
محدد - في المباني ، وفي مجال الصناعات التمهيدية والصناعات
الخفيفة ، لم ليمارس نشاطه في مجال صناعة الصادرات بما يعادل ربع
حجمها وفي مجال التجارة الداخلية بما يعادل ثلاثة أرباع حجمها ،
كل ذلك بشرط أن تكون المبادأة الفردية قائمة على الكفاءة والعمل ،
لا على الانتهازية والحماية ، بشرط أن بطور القطاع الخاص معه بما
يضمن أن يكون في خدمة مصلحة التطور الاشتراكي بقلد ما يكون في
خدمة مصالح أصحابه في الربح المشروع دون استغلال . أن تحديد
هذه النسب يرسى حدودا أملاها الواقع وقرشتها الدراسة الدقيقة .

إن قيام القطاع العام والقطاع الخاص غير المستغل وعملهما معا
لتحقيق التنمية الاشتراكية يضمن بالضرورة فرصة المنافسة التكافئة
المعادلة بينهما . وهذه المنافسة التكافئة المأمولة هي وحدها التي تضمن
لهما معا الانطلاق الكفء في تنمية الإنتاج وزيادة (١٦) .

تطوير القطاع العام :

إنه من الضروري ، على ضوء ما تقدم ، خصوصا في هذه المرحلة
التي تهدف الى تحقيق الكفاية والعمل ، أن تعمل وبمساهمة دائمة على
تطوير القطاع العام بما يضمن اتمام عملية التحول الاشتراكي بسرعة
ونجاح ، وهذا يتطلب (١٧) :

١ - إيقاف الروتين الحكومي حثلا دون العمل الثوري .

(١٦) تقرير الميثاق - أتمم الرسمي - ص ٢٧٠ .

(١٧) الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد
البوهرى ص (١١) -

- ٢ - عدم قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها
- ٣ - وضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع كفاءته واستعداد
- ٤ - تحديد الأجور والمزيجات بحسب نوع العمل وإنتاجيته .
- ٥ - القضاء على الإسراف حتى يحصل الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأبسط مقولة .

التأميم والإنتاج :

يقول ميشال :

« أنه من الأمور البالغة الأهمية أن تنحصر نظرتنا إلى التأميم من كل الشواغل التي حاولت المصالح الخاصة أن تلحقها به ، أن التأميم ليس إلا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك صعبة للمبادرة الفردية ، كما ينادي املدوا الاشتراكية . وإنما هي توسيع لآطار المنة ، وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب .

لكذلك فإن التأميم لا يؤدي إلى خفض الإنتاج ، بل أن التجربة البتت قدرة القطاع العام على العمل بأكبر المسئوليات ، ويعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الإنتاج أو في رفع مستوى التوسع .

وليس التأميم كما تنادى بعض العناصر الإنهازية عقوبة تحل برأس المال الخاص حين يشرف ، ولا شئ من ثم معلومة في غير أحوال العقوبة . أن نقل أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الفردية إلى مجال الملكية العامة ، أكثر من معنى العقوبة وأهم . . .

قد كتبت فكرة تملك الدولة لبعض وسائل الإنتاج أو المشاركة فيها مثال جيد شديد بين رجال الاقتصاد في الماضي ، إلا أنها اليوم أصبحت من البداهة المسلم بها بين رجال الاقتصاد المعاصرين ، وانتقل الجدل هنا إلى المدى والوسيلة .

فالديمقراطية الشعبية ترى أن تملك الدولة لكل وسائل الإنتاج ضرورة حماية لقيام النظام الشيوعي وهي تلجأ إلى ذلك إلى المصادرة دون تعريض ، ومن ناحية أخرى ترى بعض الدول الاشتراكية في تملك الشعب لوسائل الإنتاج الأساسية والإشراف عليها ، ضمانا للتوجيه والتخطيط ، لذلك تلجأ إلى التأميم كوسيلة لضمان توجيه الدولة ، حتى في أمريكا نفسها ، وهي العريقة في الرأسمالية ، لجأت الدولة إلى تملك بعض وسائل الإنتاج ، ونشروع وادي الثينيسو أكثر مثال على ذلك ، فضلا عن الكثير من المصانع والمؤسسات التي إقنتتها الحكومة الاتحادية خلال الحرب الماضية وما بعدها .

لكن الى اى مدى ينبغي ان يمتلك الشعب وسائل الانتاج ؟

والاجابة من هذا السؤال لا تحتمل الكثير من الجدل ، فالمعنى المناسب يتوقف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، ولما ان الهدف الاوحد هو تنمية الانتاج ، فلهذا المناسب هو سد الثغرات في الاقتصاد الخاص .

اذن ما الوسيلة المثلى لتحقيق هذه الغاية ؟ هي المصادرة ، كما حدث في البلاد الشيوعية ؟ لم التأميم كما حدث في البلاد الاشتراكية ؟

ان الوسيلة المثلى هي التي تحقق ميلاي: العدالة ، وتكون اقل كلفة من غيرها ، من اجل هذا لجأنا الى التأميم لمعالجة اوجه النقص في نظامنا الاقتصادي ، ودفعنا التأميمات اللازمة في كل الحالات ، ولم نلجأ الى المصادرة دون مبرر ، كما فعلت وتفضل الدول الشيوعية اذ ان نظامنا يقوم اساسا على العمل .

التعاون والانتاج :

ان الحركة التعاونية في جوهرها حركة شعبية مبعثة من رغبة الشعب ومعتمدة على نفسها في ادارتها والاشراف والتمويل من طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعاملة التي تكونها الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها ، وسياساتها التعاونية ، سياسة انتاجية ، تعمل على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعها للمستهلكين ، كما انها تعتمد على سياسة تخفيض الضرائب من رتبة الوسطاء والمكسنيين .

ولا يقتصر النظام التعاوني الذي تسعى الدولة الى تحقيقه على القطاع الزراعي ، بل هي تهتم ايضا بالنظام التعاوني في الانتاج او التوزيع او الخدمات ، وتشجع الحركة التعاونية بجميع انواعها ومظاهرها من زراعية الى صناعية الى استهلاكية الى ترفيهية الى منزلية ومهنية (1) .

وقد أصبح التعاون اساسا مكيئا لنظامنا الاقتصادي ، لانه يضمن الاستغلال والانتاجية ولما له في مجال الاستهلاك من ميزة توفير السلع للمواطنين دون مبرمهم لاي استغلال ولما له في مجال التسويق من ميزة تحقيق سعر محرز للمنتج الصغير ، ولا تالو الحكومة جهدا في دعم اجهزة التعاون حتى يتحقق نفعه ، ويتمتع به المنتج والاحتكار والانتاجية وذلك بالاتي :

- ١ - توسيع لحدود الحركة التعاونية بتبني الجمعيات وزيادة العضوية فيها .
- ٢ - زيادة كفاءتها حتى تكون اداة القطاع الخاص في التنمية وليكامل في ذلك مع برامج القطاع العام في اللحظة الخمسية .

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود محمد الجوهري

س ٢٥ ٩

إن التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء في الزراعة أو في الصناعة ، فلم يكن من المقبول مثلا أن تكون الاشتراكية هي مجرد تحويل الأجر إلى مالك الأرض ، وإنما الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يواصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالكيها العديد ، فيوفر له كل احتياجات الإنتاج ويحميه من الاستغلال .

لكذلك العمل في الصناعة ، فإن الاشتراكية ليست مجرد تشجيع أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل إن الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يتحول هذا التشجيع إلى حماية تعاونية ، تستهدف تمويل الحصول على المواد الخام ، وحصر صرف الإنتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

التعاون في المجال :

وقد بين « الميثاق » في أبوابه المتعددة الدور الهام الذي يمكن أن يقوم التعاون به في التلطف السلمي والاقتصادي والاجتماعي . أن نشر التعاون يقدم أهدافا اشتراكية التي تسعى لتحقيق الكفاية والعمل فمن طريق المساواة الحكم التنظيم ، يمكن زيادة الإنتاج الزراعي وجميع مجهود الحرفيين في سبيل تحسين نشاطهم الإنشائي وقوته كما يمكن من طريق إقامة تنظيم يضمن على القضاء على الاحتكار والاستغلال في ميدان التجارة الداخلية ، وقيم توازنا سليما في أسعار المنتجات ، يضاف إلى ذلك أنه عن طريق التنظيمات التعاونية ، يمكن العمل على زيادة المخرجات الشعبية التي تسمح في تمويل التنمية الاقتصادية (١) .

فإن كانت اشتراكية قد تمت مع طبيعة ظروفنا ومع إمكانيات القطاع المصري ، فوضعت فيها نشر الملكية الفردية الزراعية الصغيرة فإن دواعي زيادة الإنتاج تفتح قيام الجمعيات التعاونية بدور هام في تطبيق مزايا الإنتاج الكبير لهذه الكليات ، كما يجب أن يمتد التعاون من عملية توفير البذور حتى عملية تسويق الإنتاج الزراعي وأصنعه .

تجميع الاستغلال الزراعي والإنتاج :

إن تجميع الاستغلال الزراعي يساعد على التغلب على مساوئ نفثت العائلات ، وعلى اضطراب تجاوز الحاصل المختلفة ، ويسر مقاومة الآفات واستخدام الآلات على نطاق واسع ، والأقلل من استخدام الحيوان في العمل الزراعي ، مما يسمح بزيادة الإنتاج الحيواني ، وبذلك يصبح التجميع عملا هاما في تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وزيادة حصيلته .

(١) تقرير الميثاق - النسخ الرسمي من (١٩٦١) .

التعاون الإنتاجي :

إن التعاون الإنتاجي فيه الحل الملائم لمشكلات ضعف المنتجين الحرفيين ، والتهوض بمستوى الصناعات البئية ، حتى يمكن رفع المدخل وتحسين مستوى الإنتاج وزيادة كفاءته ، كذلك يمكن للتعاون الإنتاجي فتح مجالات هامة في ميدان التصنيع الريفي في إطار الجمعيات التعاونية الزراعية ، أو عن طريق جمعيات خاصة يكون هدفها زيادة الإنتاج والمعاملة ، وشغل أوقات الفراغ .

التعاون الاستهلاكي :

يجب أن يكون التعاون الاستهلاكي أداة لقائمة الاستقلال والاحتكاك في التجارة الداخلية ، ووسيلة لتوفير السلع في المناطق النائية وفي الريف وفي جميع المجالات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية ، كما ينبغي إقامة الاتحادات التعاونية على أساس طبيعي بحيث تربط الاتحادات الإقليمية بعد ذلك باتحاد تعاوني عام للجمهورية كلها .

كذلك يجب أن تهتم بالثروة السمكية وتنميتها ، وذلك بفتح قوة الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك وملها بالمعدات الحديثة ، ولتدريب العاملين فيها وتزويدها على نحو يزيد من فعاليتها في خدمة الإنتاج القومي .

إن التعاون يخدم أهداف اشتراكيته ، ويسحق زيادة الإنتاج في جميع القطاعات والمجالات ، وبذلك أصبح أحد العمود التي يرتكز عليها مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

العمل والانتاج

يقول « الميثاق » :

« الطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج » ..

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالمصل الاشتراكي العظيم الذي حققته ، تعد بمثابة أكبر التصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

لقد حققت هذه القوانين للمال كثيرا من الحقوق ، كما فرغت عليهم كثيرا من الواجبات .. وقد حددنا « الميثاق » فى الكلمات الآتية

« ان هذه الحقوق الثورية ، جعلت الآلات ملكا للمعامل ، ولم تجعل المال ملكا للآلات ، لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد احد التروس فى جوف الانتاج ، ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا ادنى للأجور ، واشتركا ايجابيا فى الادارة ، يصاحبه اشتراك حقيقى فى ارباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف العمل تكفل الكرامة للإنسان . وعلى هذا الأساس ، فقد أصبح يوم العمل هو سبيع ساعات ، ان ذلك التغير الثورى فى الحقوق المالية ، لابد ان يقابله تغيير ثورى فى الواجبات المالية . ان مسؤولية العمل يجب ان تكون كاملة من أدوات الانتاج التى وصمها المجتمع تحت ارادته ، لقد أصبحت مسؤولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشيغيلها بكفاءة وأمان ، وبالأشتراك فى الادارة والأرباح ، مسؤولية كاملة فى عملية الانتاج » .

مسؤوليات العمال والانتاج :

لقد نمت الثورة طبيعة العمل فى مجتمعنا الاشتراكي ، فبعد ان كان العمل ملعبا ، وبعد ان كان العمال يبدون جزءا كبيرا من طاقاتهم فى الكفاح من أجل انتزاع حقوقهم ، وبعد ان كان ذلك يفقدهم الثقة ويصرلهم من التفرغ للانتاج ، ودت اشتراكيتنا للعامل إنسانيته وكرامته ، وأعطته حقه العادل فى ملكات الانتاج ، وضمنت له الاشتراك فى ادارة المشروعات .

ان هذه الحقوق التى ردها اشتراكيتنا للمال لابد ان تقابلها واجبات ترفع الى مستوى هذه الحقوق ، يجب ان يبدل العمال أقصى جهلهم لزيادة الانتاج ولتحسين نوعه ، وأن يحافظوا على الآلات التى أصبحت معلوكة للشعب كله ، وأن يعملوا بكل طاقاتهم على خفض

التكالف ، ليعيدوا المجتمع كله ، وليعود عليهم نصيب أكبر من فائض الإنتاج ، وتستطيع النقابات العمالية أن تقوم بشور عام في هذا المجال (١) .

أن النهوض بالعمال في مجموعهم ، يحتم تكوين نقابات للعمال الزراعيين ، حتى يفيعوا من الإمكانات الضخمة التي يحققها التكوين الثنائي ، كذلك ينبغي توفير العمل الدائم والخدمات للعمال الزراعيين الموسمين ، وذلك بإنشاء أنشطة موسمية أخرى في فترات بطالتهم الموسمية ، ولكي تحقق كل ما نمى إليه من نهوض بالعمال الزراعيين ، يتعين إيجاد أجهزة إحصائية دقيقة تقوم بإعداد ميزانية قومية لقوة العاملة ، تبين مصادرها المتاحة ، وتحدد إمكانيات استخدامها .

أن أعداد هذه الميزانية القومية يساعد على رسم سياسة سليمة للتوطين الملائم للصناعة وللتجهيز الخوازن بين المناطق المختلفة (٢) .

أن الشعب ، بكل قواه قد تحقق له أن العمل هو الطريق الوحيد لحماية الاشتراكية ، كما أن الشعب بكل قواه العاملة حرص على الاشتراكية ، وحرص على نجاحها ، لأنها الطريق الوحيد الذي يضمن له الكفاية والعمل .

ومن هنا أصبح على العمال والفلاحين باعتبارهم القوة العاملة التي يقع على عاتقها صيد العمل والإنتاج ، أن يتحملوا مسؤوليات الاقتصاد القومي الآتية (٣) :

أولاً : أن ينظروا إلى العمل نظرة سليمة قوامها أن العمل إنما هو مسئولية اجتماعية قومية ، لا مجرد وسيلة من وسائل كسب العيش . فالعمل ليس — كما يتوهم البعض — سخرة لا مغر منها للحصول على لقمة العيش ، وإنما هو جهد شريف يبذله الإنسان من أجل الإضطلاع بواجبه كموطن ، يتمتع بحقوقه في مقابل هذه الواجبات . فالعمل الذي يقوم به هو وسيلة للحصول على دخل تنفقه في سبيل الحصول على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات ، وما يتمتع به من حقوق اجتماعية وليس دور العامل مقتصر على مجرد الإنتاج فحسب ، فهو منتج ومستهلك في الوقت ذاته ، ذلك أنه ينبغي دخلاً وينفق كل دخله أو جزءاً كبيراً منه ، ولهذا يجب على العامل أن يوزن بين دوره كمنتج للثروة من ناحية ، ودوره كمستهلك للثروة من ناحية أخرى ، أي يجب

(١) الطريق إلى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد الجوهري - ص (١٦) .

(٢) الطريق إلى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد الجوهري - ص (١٧) .

(٣) الطريق إلى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد الجوهري - ص (١٢) .

عليه أن يضع نصب عينيه دائما ما ينطوي عليه العمل الذي يؤديه من تشريف له باعتباره شريكا في انتاج ثروة بلاده ، وما ينطوي عليه هذا العمل من خدمة مباشرة تعود عليه وخدمة غير مباشرة تعود على أبنائه ووطنه جميعا .

ثانيا : على كل منهم أن يضع في حباله دائما أن نمو الثروة القومية يعود عليه هو شخصيا بالقسط الأكبر من الخير ، فكما نمت الثروة القومية ، زاد الدخل القومي ، ومن ثم زاد نصيب العامل والفلاح من الثروة التي يحققها نمو الدخل القومي ، وزادت فرص العمل أمامه ، واتسع نطاق الخدمات الاجتماعية التي تحققها له الدولة ، ومعنى هذا كله أنه يجب على العامل والفلاح أن يسهم بدور فعال في تنمية الثروة القومية ، لكي يزداد نصيبه من الزيادة التي تطرأ على الثروة القومية .

ثالثا : يجب على العامل والفلاح أن ينظر كل منهما الى العلاقة بينه وبين رؤساء العمل نظرة سليمة مبنية على الإيمان بالتضامن القومي والتعاون الخاص .

فالعلاقات والمشاحنات والمنازعات التي تنشأ بين العمال والفلاحين ورؤساء العمل ، نتيجة لسوء فهم ، ينبغي ألا تقوم بين الطرفين ، لأنها تعود بالنقص على كل من العمال والفلاحين والدولة والمجتمع بأسره ، ذلك أن مثل هذه المنازعات والمشاحنات تؤدي الى حرقلة الانتاج ومن ثم تؤدي الى تفكور الثروة القومية لا إزدهارها .

رابعا : عليهم أن يأخذوا أنفسهم بالتثقيف والتدريب والمران ، وأن يطوروا عاداتهم وأمزجتهم تطورا مهنيا يتلاءم مع ما تقتضيه أساليب الانتاج الحديثة ، فالعامل المثقف يستطيع - بدون شك - أن يسهم نفسه وغيره من الناس ، وذلك من طريق الانتاج الجيد والدقة والأمانة في العمل والحكمة والحرص والسلوك الاجتماعي السليم .

بل إن الزعمي العمالي النضالي ذاته لا ينمو ولا ينتشر إلا إذا كان العمال أنفسهم متطورين وقادرين على تهئية أنفسهم لمقتضيات الأساليب الحديثة في الانتاج .

وعنى هذا كله ، أن مقتضيات نمو الثروة القومية تفرض على العمال أن يكونوا مثقفين ومهنيين ومتطورين ، لكي يصبح انتاجهم متطورا ووفيرا وكافيا لسد حاجاتهم وحاجات قريهم من المراد النصب جميعا .

خامسا : يجب على العمال والفلاحين أن يفكروا أن تبديد الثروة القومية ، عمل خسر يعود عليهم وعلى المجتمع بأسره بنتائج ويلة . ومن قبل تبديد الثروة القومية ، الأعمال في العمل الذي يؤدي الى كثرة التالف من الانتاج ، والتبذير في المواد الخام ، وتبديد وقت العمل تبديدا لا مسر له ، والاستهتار في تحمل المسؤولية . وغير ذلك من العوامل التي تؤدي الى نقص الانتاج وهبوط مستواه .

ولهذا يجب على العمال والفلاحين أن يدركوا أن الوقت من ذهب وأن الغامات والآلات والأرض من ذهب ، وأن كل قطعة تالفة من الإنتاج إنما هي جزء من الثروة القومية ضاع حيثما دون أن يتمتع به أحد .

لذا يجب على العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية باعتبارهم قوى الشعب العاملة التي يضمها التحالف الوطني الجديد ، أن يعرفوا أن البيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، يفرض عليهم أن يأخذوا بمبدأ التضامن في المسؤولية القومية ، وبمبدأ العمل على حماية الدولة من كيد الكائدين وأمر المتأمرين ، ولهذا يجب عليهم أن يجعلوا من أنفسهم سدا متينا يقف في وجهه الوحشة والاحتكار والاستعمار والبدوي الهلماة .

دور النقابات العمالية والإنتاج :

يقول « ليشال » :

إن النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسؤولياتها القيادية عن طريق الإسهام الجدي في دفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الإنتاجية للعمال ، كذلك هي تستطيع ممارسة مسؤولياتها من طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ، ورفع مستوياتهم المادي والثقافي ، ويدخل في ذلك اهتمامها بمشروعات الإسكان التعاوني ، والاستهلاك التعاوني وتنظيم الاستفادة المجدبة صحيا ونفسيا وتكريا من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم في تحقيق الرفاهية للجميع الصالحة .

التنظيمات النقابية في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي :

إنه من الطبيعي ، أن يكون الاتحاد الاشتراكي العربي أطوارا يجمع في داخله كل فئات الشعب وتنظيماته المختلفة ، وتربطها على ذلك ، فإن التنظيمات النقابية ، يجب أن يكون تشكيلها في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي .

وإذا كان التنظيم النقابي في المنظمات الرأسمالية قد نشأ نتيجة لاستغلال رأس المال للطبقات العاملة ، فكان تنظيمها دعاميا يطور صراع الطبقات ، ويدفع عن النقابيين ظلم المجتمع المستغل ، فإنه في المجتمع الاشتراكي لابد أن يأخذ وضعاً آخر يتفق مع طبيعة التطور الاشتراكي وأهدافه .

لذلك فقد أصبح على التنظيمات النقابية أن تطور نفسها في خدمة المجتمع ، وأن تكون سبيل الامتزاج الكامل بين أعمالها ، مما يجعلها طريقاً مفتوحاً لتحقيق تقارب الفوارق بين الطبقات ، كما يجب عليها أن تباهر مسؤولياتها الكاملة في دفع الكفاية الفكرية والفنية للمنضمين إليها ، مما يؤدي إلى رفع كفاءتهم الإنتاجية ، ومن هنا لقد استقر في عقولنا أن التنظيمات النقابية قوى الشعب العاملة في

جميع مستوياتها ، يجب أن تؤكد بصورة عملية وفعالة التدخل الطبيعي بين القوى العاملة كلها وبين جميع قطاعات الإنتاج والخدمات .

الديمقراطية في مراكز الإنتاج :

إن التنظيمات النقابية ، إذ تقوم على حرية الانتخاب وحرية الرأي وحق النقد الذاتي ، وحق النقد العمومي ، فتفتح آفاقاً جديدة للممارسة الديمقراطية السليمة ، كما أنها لا تأخذ في تشكيلها بأسلوب جماعية القيادة ، وإذا تولقت باستمرار الصلة بين هذه القيادة ومناصبها الأصلية ، تؤكد كذلك وبصورة حاسمة ، الأسلوب الديمقراطي داخل قطاعات قوى الإنتاج ذاتها .

يقول «الميثاق» في الباب الخامس من «الديمقراطية السليمة» :

إن ملايين الفلاحين - حتى من ملاك الأرض المنظر - طحتهم الانفصامات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين في مصرها ، ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تصاونيات تمكثهم من المحافظة على إنتاجية أرضهم ، ومن ثم تعطيلهم القدرة على الصمود وعلى إسماع صوته للأجهزة المحلية ، فضلاً عن قصور الحكم في العاصمة .

كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف اقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأحمور يبط كثيراً ليقرب من حد الجوع ، كما أن عليهم أن يجري من غير أي ضمان للمستقبل ولم يكن في طاعتهم إلا أن يمشوا سبي حياتهم خلال يؤس السلطات ونفوسها الرعية .

كذلك فإن مئات الآلاف من عمال الصناعة والتجارة ، لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدي إرادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع في عملية الإنتاج ، يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط الموافقة لمصالحه ، ولقد واجهت الحركة النقابية التي كان في يدها قيادة هذه الطبقة المتأصلة من العمال ، صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت إفسادها .

وعرّينا على ذلك حشد «الميثاق» دور النقابات في الكلمات الآتية :

«إن التنظيمات الشغورية ، وخصوصاً التنظيمات النقابية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة .

إن هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وإن تمزج الحركة النقابية والنقابية معيناً لا يناسب للقيادات الواعية التي تلمس بأساليبها مباشرة إحصاء الجماهير وتسمع بوعه نبضتها .

ولقد سقط الضغط الذي كان يخلق حرية هذه التنظيمات . ويؤثر حركتها ، إن تصاونيات الفلاحين فضلاً عن دورها الاتناسي ، هي

مختلفات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها . كذلك نلقد آن الوقت لكي تقوم نقابات العمال الإزراعيين .

إن نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بفوانين يوليو المنظمة الى مركز طبيعي في قيادة العمال الوطني .

أما الباب الثامن ، فقد حدد لنا مبعأ هاماً بالنسبة للديمقراطية في مراكز الإنتاج ، فقد جاء به :

« أن العمال الوطني كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سلماً الى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية في مراكز الإنتاج جميعها ، لكي يتمكن جميع العاملين فيها من أن يسطوا كل جهدهم الفسي والوطني من أجل كمال العمل . وعلى أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام مجلس للثبوتية ، كذلك قلن وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج ، وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية ، أن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الإنتاج ، وأن يكون في الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

إن العمال لم يصبحوا سلطة في عملية الإنتاج ، وإنما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الإنتاج ذاتها ، شركة في إدارتها ، شركة في أرباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية مميزات العمل .

الثقافة والميثاق

بقلم

الدكتور محمود محمود

أود في بداية هذا الحديث أن أحدد ما نمنحه عند ما نذكر كلمة «الثقافة» في غصون الكلام أو فيما نقوم به من بحث . ولقد شاع أخيراً استخدام هذا اللفظ بمعنى مختلفة وفي غير تحديد . وإنما سرى استعماله حينما يضطرب المعنى ويختلف في الإدهان . وكثيراً ما يحدث الخطأ في التمييز بين «الثقافة» و «المهارة» وسوف أحاول خلال هذا المقال أن أفرق بين الكلمتين .

ونحن حين نتحدث عن الثقافة قد نعني ثقافة « الفرد » ، أو ثقافة « طبقة » من الناس أو فئة منهم ، أو ثقافة « المجتمع بأسره » . وهندى أن ثقافة الفرد تتوقف على ثقافة طائفة ، وثقافة الطائفة تتوقف على ثقافة المجموع . ومن ثم كانت الثقافة من حيث علاقتها بالمجتمع هي التي ينبغي أن نوليها عنايتنا ولن نضمها في المحل الأول؛ وذلك بالرغم من صعوبة تحديد مباحداً حينما نمنح حياة شخصاً بأسره من النشوب .

وقد نعني بالثقافة تهذيب السلوك ، وقد معنى بها العلم والمعرفة ، كما نعني بها أحياناً الإحساس بالطبقة أو الأفكار المجرده ، أو الشعب بطن من الفنون . . وليكننا قلنا بعكس في هذه الواحي مجتمعة وفي وقت واحد عما . في حين أن الإلمام بأحية واحدة من هذه الواحي - مهما بلغ حد الكمال - لا يمكن أن يضفي وحدة الثقافة بمعناها الأهم على فرد من الأفراد .

فالسلك المهذب إذا لم يفتر بالعكر والعص السليم يصل من صاحبه آلة تنظر من روح الإنسان . والعلم والمعرفة إذا لم يفترما بحسن السلوك كانا حذقة لا تكفي لأن تجعل من صاحبه رجلاً اجتماعياً مسجماً مع المجموعة التي يعيش بين أفرادها ، والفن نشير فكر أو علم ضرب من صروب العمت . وإذا كما لا نجد الثقافة هي ناحية واحدة من هذه الواحي دون سواها ، وإذا كنا لا نشر على فرد واحد يلم بها جميعاً إلماً شاملاً عميقاً ، فمضى ذلك أن الفرد المثقف من جميع الواحي وهم من الأوهام ، ولا يجوز لنا أن نحث عن الثقافة لدى فرد من الأفراد مهما يكن قسره ، أو لدى طبعة واحدة من الطائفت مهما تكن ربيعه ، وإنما ينبغي لنا أن نقتسمها في مجال أعم وأوسع ، في المجمع بمجموع أفرادها ، ورغم وضوح هذه النتيجة التي وصلنا إليها كثيراً ما نتردع عنها أبصارنا ، ونطلع إلى الثقافة لدى فرد مميز في ضرب واحد من صروب النشاط الذهني ، مع الملم يسير بالضروب الأخرى ، أو مع حول تام بها . فالفنان مثلاً قد يسمو إلى حد الصغيرة في فنه ، ويكون مسحوقاً في سلوكه ، قليل المعرفة بالمعوم ، بل قليل

ملم مع الإشاعة

التراية بالقبول الأخرى التي لا يمارسها . والرجل النابغ بمعمده قد يصيب جذبا إلى التراث الثقافي الإنساني ، ولكن من خطأ القول أن تنسب « بالرجل المثقف » .

ولا أرمي مما سبق إلى القول بأننا حينما نتحدث عن ثقافة الفرد لا معنى شيئا ، وإنما أريد أن أقول أن ثقافة الفرد لا يمكن أن تنفصل عن ثقافة الطائفة ، وأن ثقافة الطائفة لا يمكن أن تنفصل عن ثقافة الشعب بمجموعه . كما أود أن أقول أن الكمال الذي ننشده لابد أن يماثل الثقافة في مجالاتها الثلاثة : الفردي ، والطائفي ، والجماعي .

وكذلك لا يترب على ما ذكرت أن الطائفة التي تنابع لونا بعينه من ألوان النشاط الثقافي ، كالفن أو العلم أو الفلسفة ، يمكن أن تتميز أو تتفرد عن المجتمع الذي تعيش فيه ، مهما تكن درجة الثقافة في هذا المجتمع . بل أن الأمر في الواقع على تقيص ذلك تماما ، إذ أن التماسك الذي هو شرط لازم من شروط الثقافة لا يتحقق إلا إذا وصلت نواحي الثقافة كلها بعضها ببعض ، وأسهم القائلون على كل منها مساهمة . مهما يكن مسيرا . من النواحي الأخرى ، وكان لهم تقدير لها ولصورتها وأهميتها . فالدين لا يحتاج إلى رجال مختصين فيه ، بل هو بأصرك وقومعه ، محسوب ، وإنما يحتاج أيضا إلى معرف من العاديين الصالحين وراء الأئمة العارفين .

ومن المعروف أن الشعوب البدائية لا تفرق بين ناحية من نواحي الثقافة ونواحيها الأخرى . فقد يبني الرجل السفينة التي يستعملها في الصيد ، وفي القنوس الدبشية ، وفي الحروب البحرية . هنا يختلط الفن بالدين ، والعلم بالعمل والحرف بغير تمييز . وكلما تقدمت الحضارة ظهر التخصص ، حتى يتم الفصل إلى درجة كبيرة بين الدين والعلم والسياسة . وكما أن صروب الأعمال المختلفة التي يؤديها الأفراد تصعب ورأية ، وكما أن هذه الأعمال الموروثة هي التي تتمثل في طبقة من الطبقات أو طائفة من الطوائف ، فيؤدي التمييز الطبقي إلى الصراع بين الطبقات ، وكذلك الدين والسياسة والعلم والفن يبلغ كل منها في تطوره حدا يؤدي إلى الصراع بينهما : إما تكون له السيادة والبطرة . وكثيرا ما يؤدي هذا الصراع إلى مزيد من الطبق والانتكاس

وهكذا يرى أن المجتمع في تطوره ينتهي إلى تعدد الوظائف وأحاديها ، فتظهر مستويات ثقافية متنوعة ، وتختلف تتميز ثقافته الطبيعية أو الطائفة من غيرها من ثقافات الطبقات أو الطوائف الأخرى . ومن ثم كان من المكابرة أن ننكر اختلاف المستويات الثقافية مهما اشد امتساها بالمساواة الإحصائية . وإنما يختلف الرأي حينما نفكر في انتقال الثقافة الطائفية : هل يكون ذلك بالتوريث ، وهل لابد لكل ثقافة طائفية من أن تعمل على انتشارها ما استطاعت ذلك . أو هل يأمل المجتمع أن يكشفه عن طريقه من طرق الانتقل والاختيار تمكننا من أن نجد لسكن مرد من الأفراد السبيل الذي يقوده في النهاية إلى أن يعد مكانه في أعلى مستوى ثقافي يؤهله له كفاياته الطبيعية

وملابه . وليس من شك في أن من واجبت أن يبحث عن الطريق
المائل للثقافة والاختيار .

وقد يبدو لنا أن تقدم الحضارة يؤدي إلى زيادة في عدد الطوائف
الثقافية المتخصصة ، غير أن هذه الزيادة المفردة قد تنتهي إلى الإحلال
التقاي ، وهو أشد صروب الإحلال المختلفة فتكا بالمجتمع . ومن ثم
فإن زيادة التخصص التقاي التي مشاهدتها في بلاد العرب قد
تكون من دواعي انهيار الحضارة في تلك البلاد - فهذا بفصل
الدين عن الفلسفة وعن الفن إلى حد يهدد بالخطر على تماسك المجتمع
وعندئذ تصبح الحياة تابعة لا قيمة لها ، في حين أن الثقافة تهدف إلى
أن تحمل للحياة معنى يشعق من أجله أن يعيش الإنسان .

وإذا أردت أن تفرق بين الثقافة والحضارة ، فلنا أن الثقافة هي
مجموع ما ندرس من معارف في العلوم والصون والآداب ، وهي معارف
ذهنية قد لا يمارسها في العمل والحياة . أما الحضارة فهي العمل
بهذه المعارف والعيش طبقا لها ، ولكي أوضح ما قصت إليه أغرب
لنكم بعض الأمثلة :

قد يكون من الثقافة أن تلم بحقيقة التواء الكهربية وطرقه
استخدامها في الإضاءة وتسيير الآلات وإدارة الراديو وأسيما
والتلفزيون وغير ذلك ، وذلك دون ممارسة لهذه الأدوات ، فالتقوي
قد تضاء بالزيب والقرية قد تحطو من « السما أو التلفزيون » في حين
أن أهلها - أو بعض أهلها على الأقل ممن نالوا قط من التعليم -
يعرفون شيئا عن حقيقتها .

وقد يسكن الرجل في بيت يصاء بالكهريا ، ويضم في بيته
« الراديو وألتفزيون » ويتردد على دور السيشما دون أدنى علم
بالكهريا . .

ومثل هذا الرجل يكون متحضرا ولا يكون مثقفا . .

وقد يجمع الفرد بين الثقافة والحضارة معا ، وذلك إذا عرف الكهريا
من الناحية النظرية ، واستمتع بتطبيقها على هذه الأدوات .

خذ مثلا آخر : يدرس الرجل مختلف الفنون ويعمل في دراسته
إلى حد التدقيق الرفيع والحكم السليم ، دون أن يعنى من القطع
الغنية قطعة واحدة يزين بها مكتبه ، هذا الرجل مثقف ثقافة فنية ،
ولكنه لا يعيش على المستوى الحضاري العنى وقد نجد غيره ممن
لا يعرف شيئا من أصول الفنون ولكنه يقتنى منها روائع ، فهو متحضر
من الناحية الفنية ، حال من ثقافتها وما أجمل أن يجمع المرء في هذا
المجال بين الثقافة والحضارة .

الثالثة معرفة . . والحضارة مستوى من العيش . .

وكلما ازدادت المرفة وتبوت لرفاهي المستوى التقاي ، وكلما
ارتفع مستوى العيش ارتقى المستوى الحضاري .

وفي انتقال أي شعب من الشعوب من الاستغفال بالرعي إلى الاشتغال بالزراعة ، ومن الزراعة إلى التجارة ، ثم إلى الحياصة الصناعية آخر الأمر للبرج في سبيل الثقافة ، ذلك لأن الصناعة لا تقوم إلا على أساس يمكن من القيام بكثير من العلوم والمهن ، ولا يمكن لأمة من الأمم في العصر الحاضر أن تبلغ ذروة ثقافتها إلا إذا انتقلت إلى طورها الصناعي . ومن أجل هذا حرص المستعمرون على إبقاء الشعوب المحكومة في مستوياتها البدائية أو الزراعية ، وحاولوا حصد طاقاتهم ألا تصنع الشعوب التي تخضع لحكمهم حتى لا يرتفع لديها مستوى التفكير فتطالب باستقلالها وتنافسها في منافعها . والمشاهد أن حرية الفكر تفتقر بالصناعة ، لأن الصناعة تركز على الابتكار والإخراع أكثر مما تركز على النقل والتقليد .

ومن الطبيعي أن ضرورة الارتقاء الثقافي تفتح مخرج التقدم أو التمسك لثقافة معينها دون الثقافات الأخرى . فمن واجب الأمة التي تريد لنفسها التقدم أن تدرس إنتاج العقول التي نمت في أرض غير أرضها ، ولا يتيسر ذلك إلا إذا عبت بدراسة اللغات التي عبرت بها هذه العقول عن تفكيرها .

ولا يمكن أن يرتفع مستوى الثقافة في بلد من البلدان إلا إذا نشأت في هذا البلد الجامعات التي تروى فروع المعرفة المختلفة وتعمل على انماها .

وبما أننا نعيش في عصر العلم . . . فمن الطبيعي أن تستمد الثقافة بعض أصولها ومقوماتها من العلم . ويقول الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالي في محاضرة له من « الجامعة والثقافة » :

إنني لا أكرر أن الثقافة تستمد أصولها من مصادر ومقدمات أخرى ، ولكن العامل العلمي هو أعوها في العصر لانتنا نعيش في عصر العلم . وإذا قلنا أننا نعيش في عصر العلم فليس معنى ذلك أننا نملك الطائرات والدبابات ، أو نمتلك الآلات التي أنتجها العلم أو نستمتع بختراات العلم ومبتعاته . فقد صنعنا بهذا كله ولا نعيش في عصر العلم . فمضى الشعوب المتأخرة والقائل المبررة تستطيع أن تشتري السيارات والطائرات فتركبها ، وتستخدم الآلات الحديثة لكنها أبعد ما تكون عن عصر العلم . لأن العلم ليس آلات وليس مكينات فهذه كلها آثار العلم . أما العلم فهو طريقة ونظرة معينة أي المسائل واسلوب الحياة وإيمان بالذكاء الإنساني . ولا يستطيع إنسان في هذا العصر - عصر العلم - أن يتجاهل القيم الموروثة والروحية والاجتماعية للعلم .

والثقافة لا تكون إلا عامة ، وتستمد أصولها على الأغلب من العلم وربما كان تعريف الثقافة أمرا قه ميسور ، ولكننا سنطبع على الأقل أن نشير إلى بعض مقوماتها .

الثقافة في بعض مظاهرها صفة عقلية في الشخص المتعلم تتمثل في تكوينه العقلي ، وفي استعمالة تفكيره واتساع أفقه ، وفي حبه للعلم ،

وهذه نقطة هامة نوجه إليها النظر ، ذلك لأن اسمى وأعلى ما ينبغي أن نعلمه خلالنا في الوقت الحاضر هو تكوين عقل سليم ، ومرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء وحب حقيقي للعلم ، وتلك الصفات العقلية ينبغي أن تكون هدفاً رئيسياً من أهداف التعليم الجامعي .

والمعصر الثاني من عناصر الثقافة ، هو أن يمثل الشخص العلم الذي يدرسه تمثيلاً يحيله إلى جزء من كيانه العقلي والفسي ، وكل علم لا يتمثل على هذه الطريقة يصبح قليل الجدوى لأفائدة فيه .

والمعصر الثالث من عناصر الثقافة ، هو أنه مهما كان تخصص الشخص فإنه ينبغي أن يكون علماً بالقضايا الكبرى للعلوم وما أحدثته من أثر في التفكير الإنساني والحياة الإنسانية ، فالرجل لا يعد مثقفاً إذا اقتصر على ناحية واحدة من نواحي المعرفة دون أن يلم بملاقاة علمه بالعلوم الأخرى وأثر علمه في الحضارات وتأثيره في الحياة الاجتماعية

أما المعصر الرابع من عناصر الثقافة فهو أن يكون الشخص المثقف في مستوى المعصر الذي يعيش فيه ، بمعنى أن يكون مدركاً للأفكار والتقييم والنظريات العامة التي تسود العصر ، علماً كانت نظرية داروين مثلاً التي نشرها في كتابه المصروب « أصل الأنواع » والتي نادى فيها بأن الحياة كفاح وأن الغلبة للأقوى وإن البقاء للأصلح ، إذا كانت هذه النظرية أساساً لكثير من العلوم ولسلوك الشعوب والأمم في القرن التاسع عشر فإن فكرة التعاون التي تسود عالمنا اليوم هي أساس السياسة والاقتصاد والطفرة وغير ذلك من أبواب المعرفة .

إن كل جيل من الأجيال وكل عصر من العصور له فلسفته وأفكاره التي تميزه ، وإن مجموعة هذه الأفكار هي التي تكون ما نسميه بالثقافة

الثقافة والدين

لا يمكن لآية ثقافة من الثقافات ان تظهر او ان تنمو الا اذا كانت بها صلة ، يدين من الاديان ، بل ان الثقافة ليست فيها احسب الا مظهرا من مظاهر الدين . فالدين في معناه الاعم هو أسلوب العيش هذه الموضحة به ، يرسم لهم طريق الحياة من المهد الى المهد ، الى الصباح والمساء . كما يرسم لهم صورة العالم الآخر بعد الممات . وهذا الأسلوب من اساليب الحياة الذي يبنى على عقيدة من المفاهيم هو الثقافة ، ان الدين وحده هو الذي يكسب الحياة معناها ، ويملأ بالاطار الذي يبنى ان نصور فيه اتجاهاتنا وآمالنا ونحس الجماهير البشرية من الناس والائل .

وقد جاء في تحرير الميثاق ان الشعب العربي يعيش في المنطقة التي تزلت فيها رسائل السماء ، ويؤمن برسالة الدين ، ويطلب من إيمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من حفيد وفق عبادته وامانيه .

ان حياة الانسان تحكمها القوى الروحية والقوى المادية معا ، ولا سبيل للفصل بينهما ، فكلتاهما ضرورية لقيام المجتمع السليم .

ومن هنا ثبت في تفكيرنا ، ونحن نصوغ المبادئ والقيم التي يقوم عليها المجتمع الاشتراكي العربي ان القوى الروحية والقوى المادية ضرورتان لئلا المجتمع - وأنه يجب علينا حتى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل سليم الروح والنفس ، ان نقيم التوازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة من الدين .

وقد أبرز الميثاق أهمية العقيدة الدينية كضمانة أساسية لبناء مجتمع يقوم على الثقافة والعمل .

وقد تمكنت الأمة العربية بعد انتشار الإسلام وبقوة الإيماء ، من ان تصل الى اللروة على هدى من رسالته ومبادئه . وقد أبرز الميثاق صورة هذا الماضي فتكون نرسا للصل في الحاضر والمستقبل ، وصورة للقيم الخالدة التي يقوم عليها مجتمعنا الجديد فقال : وفي اعجاز التاريخ الإسلامي ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دافعا عن الحضارة والانسانية .

وقد كان التراث الحضاري العربي والإيمسان المديني الواسع زادا روحيا للشعب ، يدفعه دائما الى الحفاظ على مقومات حياته .

والإيمان الدنوي السليم لا يتعارض مع حرية الفكر الإنساني ، ولا مع جهاد البشر نحو حياة أفضل ، بل أن المكس هو الصحيح ، فالدين يذلح الإنسان إلى التفكير الحر ، ويصله عن الجمود الفكري والتعصب .
وقد حض الدين على متابعة التقدم العلمي ، ورفع من شأن العلم ، فقد قال تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » .

كما قال : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

لذلك كان من المنطق أن إيماننا السليم بالدين يجعلنا نرفض التعصب والجمود الفكري ، وندفعنا إلى ملاحظة التطور البشري نحو مجتمع أفضل .

ومن أجل ذلك ذكر الميثاق « أن الانتفاع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، والإيمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ، ويترك أصحابه يمتأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان » .

وإن أية محاولة لتعطيل تحطية جوهر الدين المثالي ، وكشف الظلمة الحقيقية للأديان ، بفضاها ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وهضمه وسعادته ، فهي جريمة في حق الدين وفي حق الإنسانية وفي حق الشعب الذي يريد أن يتبين طريق حياته في المستقبل على هدى من رسالات الله العلي العدير .

وذلك ما عناه الميثاق حين قال « أن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الروحانية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لمرقة التقدم وذلك بافتعال تصورات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية » .

أن الدين يعنى عناية كبيرة بتنظيم طريق الإنسان في الحياة الدينية إلى جانب عنايته بتنظيم صلة الإنسان بحالقه وطريقته للحياة الآخرة .

لقد سخر الله الكون كله للإنسان وطالبه بأن يبحث في آيات صنعه ويفكر فيها ليستعملها لما فيه خير البشرية وسعادتها ، وليس العلم إلا وصفاً وبحسباً فيما صنع الله في آفاق الأرض والسما والقرير لما به قوتهما من قوى وخصائص .

أن الدين الحق ، والعلم الحق ، هما تصوير متكامل لحاوت الوجود .
أن جوهر الأديان هو حق الإنسان في الحرية وفي الحياة .

وفي هذا يقول الميثاق : « أن القيم الروحية الخالدة التابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان ، وعلى إضاءة حياته بوار الإيمان ، وعلى منح طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمصلحة » .

الدين يكفل للمرء حرته وعونه وكرامته ، كما يدنو إلى الأخوة

الإنسانية وعدم العرقنة بين الناس ، وإلى المساواة والديمقراطية الصحيحة ، « وأمرهم شورى بينهم » .

وكما يرفع الدين من مكانة العلم ، يكرم العمل ويدفع إليه ، قال الرسول الأمين : « لطيب كسب الرجل عمل يده . »

ولما كنا نؤكد مكانة القيم الروحية النبوية من الأدب ، ومقدرها على توجيه الحياة في طريقها الإنساني الحير العاتل ، وجب أن نوفر للأديان حريةها وقداستها ، وفي ذلك يقول الميثاق : « لن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها في حياتنا المعاصرة الحرة . »

وكما أن للدين كل هذا القدر وهذه القيمة في أسلوب حياتنا وفي ثقافة شعب ، فإن للغة أيضا أهميتها ، لأن اللغة هي التعبير عن الثقافة ومن ثم كان الاهتمام بدراسة اللغة العربية وتعمق آدابها ضروريا .

وعلى أن نبني كل الظروف الملائمة لنمو الثقافة الدينية والدراسة اللغوية وتطورها ، حتى تتلور في المجتمع فكر ديني واعي ، حريظ ، يحقق الرسالة السامية للدين ، ويمكن التعبير عنه بلغة سليمة فصحة

الثقافة والعلم

فما السمة التحضيرية لقرار القوى الشعبية التي انعقدت في شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٦١ نادى الرئيس جمال عبد الناصر بضرورة أحداث الثورة في المجال الثقافي ، وإلى تطبيق العلم على الحياة فلهذا ذلك أعضاء اللجنة إلى البحث في العلاقة بين العلم والثقافة .

العلم معرفة ، والعلم لا وطن له ،

والثقافة أسلوب من أساليب العيش في وطن من الاوطان +

« المسمى إلى العالمية وإلى البحث عن الحقيقة من أجل الحقيقة . ولكننا الآن في مرحلة الثورة هذه نريد أن نبحث عن الحق كما بحثنا من الحقيقة . ولن نستطيع أن نعمل ذلك إلا إذا سلطنا سبلنا إلى هذه الثورة الثقافية ، وهي تختلف من الثورة الفكرية . فتورة الفكر قائمة عندنا ، ولكن لورة الفكر أمر يتصل بالأفراد ، أما الثقافة فانها تتصل بمجموع الشعب .

بالعلم .. كما قلنا .. لا وطن له ، والثقافة لها وطن وترتبط بالأرض والمجتمع ، ولا تعرف الطوائف ولا تعرف هذه الجامعات في أبراجها العاجية .

وحرام أن يبقى الفكر والتعليم والثقافة في بلدنا أداة للانحرال بين الطبقات ، وأداة لارتفع العلم من بيئته وذويه ويتقطع عن أهله . فإذا اختلط العلماء بالشعب كانوا كالثوب حين يحفظ بالماء ثم لا يلبث أن يطعم على السطح . نحن لانريدكم كذلك وانما نريدكم أن يكونوا في الشعب كما يكون الحب في اللاد .

أن العلم لا يطلب لذاته . وإذا كان الأمر كذلك فليس من المغالاة في شيء أن نقول أنه بلا غاية لتحق سعى الدولة والجامعات إليه . لأنه حينئذ يتعلق بمجرد المنفعة الشخصية من جهة ، ثم أن اتاع العلم

وتشعب آفاقه يجعل طلبه لذاته . من جهة أخرى .. عيشا وأعادة للوقت في بعض الأحيان ، ولا يصيف إلى الثروة الإنسانية من محصوله ما يستاهل ما نل فيه من جهد وما ضيع فيه من وقت .

واذن فلا بد أن يدخل عامل الانتقاء ، ولا بد أن نصطفى بعض المعايير لإختيار ما نكرس له وقتنا من العلم .

وقد يلجأ بعض الناس إلى القول بأن غاية العلم هي المنفعة . غير أنه إذا كانت غاية العلم هي المنفعة وقسرت هذه المنفعة على أنها المنفعة

المادية وما يمكن ان تؤدي اليه من تطبيقات لامع العلم عقيماً لأنه يمسى متعللاً بباحة واحدة من نواحي الحياة الإنسانية فهو لا يتأهل للجامعة ، وأولى به المدرسة والمصنع ..

وحقيقة الأمر ان العلم انما يطلب لغاية أسمى وأعلى من الغاية المادية المجردة ، فالحياة أسمى وأشمل من هذه النواحي المادية . والإنسان انما يطلب العلم ويسعى اليه انتفاًحاً للامتياز وببذل الكون الذي يعيش فيه . يطلبه ليزداد معرفة بنفسه وبالعالم الذي يحيط به ، ويطله ليحدد مكانه في الكون ، يطلبه لزيادة معرفته بما يسمى ان تكون عليه علاقته مع غيره سواء بين الفرد والفرد ، او بين الفرد والجماعة ، او بين الجماعة والجماعة . يطلبه ليحدد علاقته بحالته ، . يطلبه فوق ذلك ليمس نفسه منادياً ويسخر الطبيعة في خدمته فيوفر لنفسه وسائل الرفاهية ..

كل هذه الغايات مجتمعة هي غاية العلم . ينبغي ألا تضيق فتقتصر على الناحية المادية لحسب ، بل يجب ان تمتد الى ما ذكرت حتى يصبح العلم غاية يسعى اليها الإنسان لاسعاد نفسه روحياً ومادياً ونفياً .

عندئذ يصبح العلم عنصراً هاماً من عناصر الثقافة .

وقد جاء في تقرير اليثاق الى العلم وقد أصبح طريق التقدم وسلاح العمل من أجل بناء المجتمع الحر ، أصبحت له اليوم وظيفة اجتماعية الى جانب أثره وسيلة لتقدم الحضارة الإنسانية .

ان عملية بناء مجتمعنا لابد ان تقوم على أسس علمية ، وان نسير على منهج سليم يرتكز على التخطيط العلمي . ويستند الى البحث العلمي ، ونستخدم في التعامل كل تطبيقات العلم الحديث في مختلف ميادين الانتاج والخدمات ، وهذا هو ما قصد اليه اليثاق عندما نص على " ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم . "

ان الإرادة الشعبية في بناء المجتمع الاشتراكي العربي تحتم علينا الانطلاق في ثورة علمية وفكرية شاملة لتحطم اغلال الجهل الذي فرضته علينا عصور الاستعمار والرجعية ، ولتسلح بركب التقدم الحديث ، لم نعجز في سرعة وقوة . وفي ذلك يقول اليثاق " ان الأمم التي أوغمت على الجهل اذا استطاعت ان تبدا الآن معتزلة من العلم المتقدم تضمن لحياتها نقطة بداية تفوق النقطة التي بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تصبح تفوقها قوة اندفاع أشد في الحفاظ بهم والبقاء عليهم . "

ان البحث العلمي يجب ان يكون رائداً يكتشف الطريق أمام المجتمع في مراحل تطوره وتقدمه ، كما ان التطبيق العلمي يجب ان يسير بهذه المراحل الى ما يحقق أهدافها في بناء المجتمع الجديد.

وان واقع الأمر في لورتنا لنساء المستقبل يجعل التقدم العلمي والفكرى الى مستوى العصر الذي يعيش فيه ضرورة حتمية لتحقيق ارادة الشعب في إقامة المجتمع الاشتراكي ، وتحقيق الكفاية والمعدل ومن

هنا كان ضروريا ان يرتبط العلم في كل صورة بالمجتمع ليتحرك به ويتحرك معه الى أهدافه في سرعة وقوة وأمل .

انطلق السالاج العلمية ليس وقفا على رجال العلم والحث الطمره ، وإنما هو يعتمد كليا على الفقيه والحبراء ومن اليهم ، ثم على الأيدي العاملة في الإنتاج والخدمات . وعلى الدولة إيجاد الوسائل الكفيلة بالربط بين هذه القطاعات الثلاثة .

وأن أرباح العلم بالمجتمع لا يعني وضع أي قيد على حرية الانطلاق الفكري التي تهيبه للعلماء والمفكرين فرض الحظر والإبتكار . وهو لا يعني أيضا استبعاد البحث النظري ، لأن البحوث النظرية يجب ان تسرحنا الى جنب مع البحوث التطبيقية ، نعا لاحتياجات المجتمع ونطوره .

جاء في الميثاق : ليس العلم للمجتمع عبء تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشكلات الخبرة المباشرة وحدها . أن ذلك يصبح تقصيرا ضياعا لريف الحيز الذي نريده .

أن على العلم أن يسهم إيجابيا في حل المشكلات المختلفة للمجتمع ، ولا يعني ذلك المشكلات الراضة فحسب ، وإنما يجب على العلم أن يشخص بصره بعيدا الى المستقبل فيعيد للشعب طريق التقدم ، حتى يسير بخطوات سرعة نحو أهدافه .

ان عبء الأمانة التي تقع على علمائنا ومعالهم ومراكز البحوث عندنا في مرحلة نمو الثورة ليسه ضم .

ومن هنا برز دور القيادات العلمية والفكرية . ان أهميتها ومسئوليتها كما جاء في الميثاق ، لا تقل عن أهمية القيادات الشعبية ومسئوليتها .

ولئن كان واجب المجتمع الاشتراكي أن يعي السمس لانتشاد قيادات علمية وفكرية تؤمن بمبادئ المجتمع الاشتراكي العربي ، دامية بأهدافه وآماله العريضة ، ولن يتم هذه القيادات وبحيثا المسئولة الكاملة للثورة العلمية والفكرية . ان واجب الحاميين والطامع والمفكرين ان يؤدوا صرية العلم والمعرفة لشعبا وثامة الحرية كلها ، كرامة ما يكون الأداء .

ان عليهم ان يقوموا بتطوير التعليم الجامعي والعالي تطويرا جديدا ، في المناهج والأساليب على السواء ، بما يمتثل واحتياجات مجتمعا الاشتراكي ويتفق مع مبادئه السيامية وقيمه التطبيقية ومناهجه الاجمالية .

ولكن لورنا في مجال العلم والثقافة لا تنحصر في التعليم الحامس ومجال البحوث العلمية والاجتماعية والانسانية ، وإنما هي في واقع الأمر تعدت في مراحل على التعليم والثقافة جميعا .

يجب ان يقوم التعليم في مراحل المختلفة على أساس متخطط شامل يطابق احتياجات المجتمع في مراحل تطوره ، ويؤهل العناصر

البشرية في النواحي والتكوينات العلمية والمهنية والعنية والأدبية وغيرها كما تتطلبها حطة التنمية في الإنتاج والخدمات للوصول بها إلى أهدافها في الترفيع الزمني للموضوع لها .

ويجب أن تهدف الخطوة - إلى جانب ذلك - إلى تنمية الثقافة القومية ، والتي تيسر سبل الثقافة للمواطنين .

إن التعليم يلزم عمل المواطن وعزوده بمعرفة نافعة تكون سلاحاً له في الحياة والعمل والإنتاج ، ولكن الثقافة توسع مداركه ، وتفتح فكره ، وتبنى أحاسيسه بالغفر والحمل في الحياة .

إن العلم تحقق بالمعرفة في اتجاه رأسى ، ولكن الثقافة امتداد للمعرفة الإنسانية في اتجاه أفقى يربط بين الوارد الفكري والمشتغل الإنساني في أوسع أفق .

إن وحدة الهدف ووحدة المشاعر والأمال بين المواطنين لا يمكن أن تقوم إلا على أساس من الثقافة القومية المشتركة ، وإن شخصية الأمة لا تتصح إلا بقدر ما يكون لها من طابع ثقافي مميز .

إن اللغة وماء المعرفة والفكر والثقافة كما أنها دعامة أساسية للقومية وقد كان ذلك من وراء عنايتنا الكبرى بلغتنا العربية . ويكون حافزاً لنا على مضاعفة الجهد لتعريب ثمرات الفكر العالي حتى تصبح في متناول القارئ العربي على أوسع نطاق .

إننا بهذه الثورة الثقافية نكتشف شخصيتنا ، ونبرز قوتنا الخلاقة ، وندرس بامتياز العربية ، ونحدد مكانها بين الأمم ، وما أساقته بثقافتها وصلها إلى التراث الإنساني العال .

إن مجتمعنا الجديد يهدف لأن يضمن لكل طفل مكاناً في المدرسة وأن يحيد به قفراً من التعليم والثقافة يؤهله للقيام في المستقبل بدوره في المجتمع الاشتراكي من وعى ودراية . لأن ذلك سرور لبسائه الديمقراطية السلمية .

وهو يهدف لأن يكفل تكافؤ الفرص للمواطنين من الجنسين للاستمرار في مراحل التعليم المختلفة ، كل بحسب استعداداته الذهني وجده واجتهاده ، وذلك بما لاحتياجات المجتمع المتطورة لكل نوع من أنواع التعليم .

لقد بذلت الثورة خلال السنوات العشر الماضية جهوداً كبيرة مولقة في سبيل شر التعليم في مستوياته المختلفة ، وتطوير مناهجه وتخليصها مما فرضته عليها ظروف القهر الاستعماري الرجعي .

وقد كان ذلك كله تمهيداً لما يستوجبه التحول الثوري الاشتراكي من تغيير عميق وأشمل في مناهج التعليم ، حتى يمكنه أن يقوم بالدور الهام الذي يتفق ومبادئ المجتمع الاشتراكي العربي ، وأن يثبت قيمه الروحية ومعانيه ، وأن يبرز شخصيتنا الثقافية . ويجب أن تؤكد

في هذا المجال ان علينا ان نعمل دائما على ان نطو برامجنا ونناهجنا الجديدة المتطورة ، ونطبقها عمليا بالطرق والاساليب التي تحقق لها فاعلتها ، وتضمن لها الوصول الى الاهداف والنتائج المرجوة فيها .

وان الشعب بامواله وعرقه هو الذي يمسر للعلماء والمتعلمين اسباب العلم والمعرفة . وعليهم الآن رد هذا الصبح بان يسهموا في توسيع قاعدة العلم والثقافة ، لستعمل اولئك الذين فاتهم فرصة التعليم .

ان على الذين اخذوا نصيبهم من العلم والثقافة ان يعملوا للذين لم ينالوا نصيبا في الماضي . انهم بذلك يؤدون فريضة العلم وركافة الثقافة .

ان علينا ان نحدث قوى المثقفين لحو الامية في اقرب وقت .

ونحن ، اذا فعلنا ذلك كله في مجال المعرفة والثقافة ، يكون ان التوعية سيبذلنا الى تحقيق الوحدة المسترة بين جميع المواطنين .

ان بناء المجتمع الاشتراكي العربي يتطلب منا حشد الطاقات المعنوية لكل ثقات المجتمع وبوجهها لدعم المبادئ والقيم والمثل انطليبا التي ارتضاها الشعب . ولتوعية المواطنين بكل ما يندد مستخدمهم في الوصول الى اهدافه بقوة وسرعة .

ومن الواجب وضع خطة عامة للتوعية لتتزمها كل اجهزة التوجيه الحسوي والارشاد والتعليم ، وبهم هي تنفيذها كل جهاز بأسلوبه داخل الاطار العام لمبادئ المجتمع الاشتراكي العربي .

ان للادب والفن اهمية كبرى في التوعية ، وذلك الى جانب رسالة الادب والفن السامية في تهتة العادة للفرد ، واشادة مسه بالخير والمحبة والجمال والسلام .

لقد كان الادب والفن الشعب دائما سلاحا في يد الشعب حارب بهما الاستعمار حربا لاذعة ساحرة ، حققت للشعب روحه العالية برغم ازمنات الصمت والضغط .

ان فنتا ام يقف في يوم من الايام ضد حدودنا الترية ، وانما جاول اشاعته هذه الحدود ، لربطنا بأهل لنا في الشرق والغرب وفي المصوب ، وقد كان الفن الاسلامي ، ولا يزال ، وباطا لوحدة المنابر في الامة العربية . وكان الادب العربي ، ولا يزال ، وعاء الحياة الفكرية المشتركة بيننا وبين اخواننا العرب في كل مكان .

وقد قام الادب والفن بدور هام وفعال ، في هذه المرحلة الشورية من حشد القوى المعنوية للشعب ضد اعدائه من المستعمرين والرجعيين والانتهازيين ، ويرز هذا الدور في اجلي صوره في المادع كعبور سعيد .

لقد أصبح الادب والفن وسيلة هامة للتعبير والاتصال بين الجماهير

بعد أن انتهى عهد أدب القصور ودناها إلى قبر رحمة ، وأصبح جمهور
الأدب والقرن هو الشعب كله .

إن كل ذلك يدعو إلى تأكيد ما للأدب والفن من فاعلية وأثر بالغ
في التوعية بمبادئ مجتمعنا ووقايته من أخطار المراهقة الفكرية والخطر
الانحراف عن المبادئ الثمرة أو تضاعف المجتمع .

وإن هذا يؤكد في الوقت ذاته أهمية ما يقوم به مجتمعنا من اتاحة
المعرض وتهيئة السبل للمواهب الفنية والأدبية ورعايتها وتشجيعها ،
وصيانة الحرية التي تتيح لها عرض الإبداع والابتكار، في حدود مسئولية
ضميرها أمام هذا المجتمع الإنساني .

إن الثورة العلمية والثقافة هي سبيلنا لتحقيق ما نهدف إليه نرى
مجتمعنا الجديد من كفاية وعدل .

أجهزة الثقافة

ليست الثقافة الآن كما قلنا لوما من ألوان الترف تتمتع به طبقة من الشعب دون مواها ، إنما هي حبيصة من خصائص الشعب بأسره تتميز بها عن غير من الشعوب .

ومن واجب الجيل الذي بلغ القمة أن يتعلم ثقافته إلى الجبل الصاعد الذي ينموه ، يحمل مثله ، وقد يحتفظ به كما هو ، أو يتجه ويضيف إليه ويظهره إلى صورة لوقي .

والوسيلة التقليدية لنقل الثقافة هي التعليم والتربية في المدارس والمعاهد والجامعات . وتعتمد هذه المؤسسات على الكلمة المطبوعة في الكتب . وهناك مدرسة شعبية كبرى إلى جوار هذه المعاهد لنقل ألوان المعارف والثقافات إلى جميع أفراد الشعب في المدينة والقرية ، في السادة والحضر ، وفي كل مكان ، وذلك هي الصحافة بما تصدر من جرائد ومجلات دورية ، مرة كل يوم ، أو كل أسبوع ، أو كل شهر .

وتتولى الدولة - أو بعض الهيئات الأخرى - أدلة أجهز أخرى مستحدثة تقوم هي أيضا بنشر الثقافة على أوسع نطاق ، وأهم هذه الأجهزة « السينما والأذلة والتلفزيون » .

ويقول الدكتور محمد مندور في كتابه « الثقافة وأجهزها » : أننا إذا ابتعدنا من حكماء المدارس والمعاهد والجامعات وجدنا أن أحد هذه الأجهزة جميعا أثار في انتعاش هو الكلمة المطبوعة في صحيفة أو مجلة أو كتاب . وذلك لأن الكتابة هي مجال البحث والتمعن ، وهي التي تتيح للمفكر الذي يفسد الثقافة أن يدير معنى ما يطالع ، ولن يعطى من وقته ما يسعى الموضوع من عمق التفكير والدراسة ، فيستطيع التفكير بالحكم الصحيح . والثقافة الحققة ليست في النهاية إلا تحقيق القدرة على فهم السلوك والأشياء فهما صحيحا والحكم عليها حكما سليما . وهذا الفهم وذلك الحكم لا يمكن الوصول إليهما إلا إذا جمع الفرد بين وسيلتين هامتين : هما الدراسة من ناحية والتفكير من ناحية أخرى . فالدراسة بشير تفكير لا يمكن أن تسهى إلى فهم صحيح . والاكتفاء بالتفكير الذاتي دون دراسة لا يمكن أن يؤمن منه المضلل من الفهم الصحيح .

والكتاب الحاد هو الذي يجمع بين الدراسة وتقديم المعرفة من جهة والفكرة التفكير أو الإبداع من جهة أخرى .

غير أنه بالرغم من كل هذه الصعائق ، وبالأثر من ازدحام حاجة العالم إلى الثقافة بامتيازها وسائل حياة في هذا العالم الذي يزداد كل يوم تعقيدا ، فإننا نلاحظ أن الكتاب المطبوع قد أخذ ينحصر في شائعين طرين

يجب أن ننظر في مدى قدرتهم على تحقيق مثل ما يحققه الكتاب في تثقيف الناس وتمكينهم من وسائل الحياة التي نرود حاجتهم إليها . وكانت الصحف والمجلات أول مناس في ظهر للكتاب في تاريخ الإنسانية الحديث ، وذلك لسعة انتشارها وسهولة تناولها وروخص ثمنها .

ولما كان للصحافة هذه المكانة بالإضافة إلى ما لديها من إمكانيات ضخمة فمن واجها الوطني ألا تقتصر على الإنشاء المعارضة اليومية ، والأ تحرف في رواية هذه الإنشاء ، أو نشرها لمصلحة فرد بسنة أو طائفة بعينها ، وعليها أن تنشر الرأي إلى جوار الخبر ، وأن تقبل النقد ، وتصح صحتها لكل كاتب ذي نظر ، لكي تكون أداة فعالة لتثقيف الشعب ، لا وسيلة من وسائل الكمية قصصه .

على أنه إذا كانت الصحف والمجلات قد أخذت تنافس الكتاب في مهمته نشر الثقافة ، وكانت منافستها قد اشتدت في ثلاثين بوع خاص حتى أصبحت منافسة خطيرة غير متكافئة ، فإن هذه المنافسة لم تقب عند الصحف ، بل ظهرت في حوارها أجهزة آليه مألوفة الأجراء ، وهي السبيل والإدانة والتطويرو ، وهي أجهزة تستطيع أن يسمها إلى فن آخر قديم هو من المسرح لتتضمن لديها الأجهزة الحركية التي تفتي عن القراءة والمراحة والتمويل ، ولما يتيح فرصة للجمع بين الدراسة والتفكير المبدع قلما عتهما أنهما الوسيطان الاساسيتان لكل تثقيف صحيح .

وهذه الوسائل الحركية يجمع بينها كلها أن الجماهير لم تسطع حتى الآن أن تنظر إليها تلك النظرة البعيدة التي تستطيع أن تحصل منها أجهزة الآلية للثقافة . وإذا كان للفكر والنقد والروايات بمؤثراتهم أثناء شعوبهم يحاولون أن يحولوا من هذه الأجهزة تلك الأدوات الثقافية المحقة فإن هذا المجهود الضخم لا يستطيع وحده أن يؤتي ثماره ، وبخاصة بعد أن تحولت تلك الأجهزة في كثير من الحالات إلى صناعة وتجارة يبقى منها بعض الناس مجرد الرعب ، خلا كان أو حراماً، وهؤلاء الأفراد قد تسطيع الدول قبل أن تكفأهم عن الشعوب بقوة الحديد والنار .

ومن الأفضل ألا يلجأ إلى مثل هذه الوسيلة العنيفة ، ومن الخير أن يكتمل للشعوب ذلك الوعي الذي يمكنها من معرفة مصالحها الحقيقية والتمييز بين ما تنعمها وما يضرها . وهذا قد يستطيع أن تولى إلى هذه الأجهزة ما يجب أن تسلكه من حطة في أداء وظيفتها الاحتياطية . ومن المؤكد أنه لو انتشر هذا الوعي بين الجماهير لأصبحت بائناً لها وأنواعها الصائتين أكثر نفاذ وموجه بل رادع . ولكن إلى أن تستكمل الجماهير هذا الوعي - أي إلى أن تبلغ سن الرشد - لابد للبلاد والمفكرين وعادة الرى من حماية الجماهير من هذه الأجهزة الخطيرة دون أن يستطيع أحد أن يحتج على هؤلاء الرواد المخلصين بما يسمونه أقبال أنجماهم .

ولأمراء في أن مشاهد السينما والتلفزيون والمستمع إلى الراديو لا يبدل من البعيد القصبي مثل ما يبدله قارئ الكتاب . وذلك فضلاً على أن هذه الأجهزة أكثر ما تلجأ إلى عدة وسائل مساعدة للترويج

من روادها وتلميذهم كالوسيقى والصدا وغيرها ، وذلك تنافس
القراءة ماضية شديدة ، وكل ذلك فضلا على أن هذه الأجهزة
لا تتطلب معرفة بالقراءة ولذلك يرى تأثيرها يمتد إلى السلاد التي
تتشبث فيها الأمية ونقل فيها الأسس على القراءة .

بيد أن هذه الأجهزة لا يمكن أن تملأ الفراغ الذي يمكن أن يخلقه
اختفاء الكتاب أو قلة انتشاره وقايله ، فعلا حسنا أن نعمل ؟

إن الكلمة المكتوبة مستقلة دائما أقوى عامل من تجميع الجمل
وتعليقه وتوجيهها والتأثير فيها . ومن المؤكد أيضا أن الإنسان المعاصر
أن يستطيع أن يتخلص مما كان يعتقد أجداده البدائيون في القوة
السحرية للكلمة المكتوبة . ثم أن الكلمة المكتوبة لا تعمل لتأثيرها
معرفة أو تعقيدا أو توجيها محض ، بل تعتبر مكملا يشهد عليه
تفكيره وأمله العاصي ، حتى قيل أن القياس الحقيقي للكتاب الجيد
هو مدى قدرته على أن يصبح بالنسبة للقارئ وسيلة للتفكير ، وليس
مقياس الجودة مقدار ما يضم الكتاب من دفن من معرفة مكتوبة
أو مجموعة من هنا وهناك . ولذلك تعتبر الكتب وتستغل أيضا مناجم
المعرفة والثقافة التي منها تخرج الأجهزة الأخرى . بل نستطيع أن نقول
الصحف والمجلات ، أي كل ما هو مكتوب . بالكتب في هذا الصدد .
وحيث يرى الأدباء مثلا تمتد الكثير من برامجها مما هو مكتوب
في الكتب أو الصحف أو المجلات ، تنقل عنها المعارف والأخبار
والتعليقات من المقالات أحيانا كثيرة ، وما ينبغي أن تقلل الشعوب
معرفة من منابع المعرفة والثقافة الأمية .

ولقد يقال : إن جهازا آليا كالراديو يبسط المعرفة وقدمها للجماهير
بلغة دارجة أو عامية لا يزال المؤلفون يستكفون أن يكتبوا بها مؤلفاتهم
ولكن هذا أقرب إلى الزعم منه إلى الحقيقة ، فالثمة الدارجة أو العامية
العامية في البلاد العربية لا تزال أضيق من أن تتسع للتعبير عن حقائق
العلم والثقافة التي وصل إليها العالم المتحضر والتي أصبح العالم الشعوب
بها ضرورة حياة واقتصاد وسياسة واجتماع ، وذلك بحكم أن هذه
اللهجات العامية لم تستخدمها الشعوب العربية إلا للتعبير عن حاجات
حياتها البعيدة محدودة الأفق التي رادها الجهل والتخلف خلال قرون
طويلة ضيقا وقفرا . . .

وحكمنا على السينما والمسرح كأدوات ثقافية لا يحتفل من حكمتا
على الإذاعة . . . وهذا فضلا على أن عملية التثقيف السلطاني لابد أن
تكون عملية إرادية حادة تنحصر لها التمس التوجيه الواجب ، وتبذل في
صياها ما تتطلب من جهد شاق مستمر ، وأنها لغزاة كبيرة أن نلج
إن مشاهد المسرح أو السينما الذي لا يذهب إلى دارها إلا ليعبر
التسلية وفشل الفراغ من الممكن أن يخرج منها عائلة ثقافية حقة ،
ذلك أن تعصيل الثقافة الإيجابية وحضنها واستيعابها بعد قلب البصر
لها وماقتنيتها وتقدمها على مهل ، ثم إتقانها وسيلة لتفتكر الخاص ،
واستيعابها عمالي جديدة . لا يمكن أن يتحقق على سحر أكد إلا بالقراءة
للمهولة الوامية .

ولا يمكن ان ترتفع الصحيفة اليومية - بل المجلة الدورية - الى
مستوى الكتاب ، وذلك بحكم صفة الزوال في الصحفية والمجلة ، وصفة
الدوام في الكتاب الذي يعيش على مر السنين والاموار ، ويلجأ اليه
القارىء ، كلما هن له ان يراجع رأيا فيه .

فالكتاب اذن هو اقوى اجهزة الثقافة اثرها واشجعها جدوى في
تهذيب الجنائير وتوجيهها . ومن ثم كانت ضرورة الاهتمام بتعليم
القرائة في المدارس وبعث الصحف بها في نفوس الطلاب ، ومن ثم ايضا
كانت ضرورة العمل على نحو امة الكبار ، حتى يمتد اثر الكتاب مله
اوسع نطاق اقصى ، ويشمل حياة الفرد كلها كفضلاء روسهم
ليس له على عنه .

نصوص من الميثاق

أريد في هذا الفصل الأخير أن أختص بصع ققرات من الميثاق أوردها بعضها حتى يتبين للقارئ أن كل ما سطاه فيما تقدم من هذا الكتاب إنما هو من وحى عاشرت قوية أصيلة نافذة لملتها بعيم العروبة الملهم السيد الرئيس جمال عبد الناصر في الميثاق الوطني الذي أقره المؤتمر الوطني للمؤى الشعبية في الثلاثين من شهر يونيو من عام ١٩٦٢

كان الميثاق حرباً في غصون قراراته على حرية الفكر وحرية الكلمة ، فقال : أن من بين الضمانات التي تكفل العمل الثوري : تكسر مفتوح لكل التحارب الإنسانية ، يأخذ منها ويطبخها ، لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالقيء .

كما قال : « أن الثورة العربية بحاجة إلى قرارات خاصة منها الوعي القائم على الاختراع الملمس التابع من الفكر المستنير ، والنتائج من المناقشة الحرة التي تنمرد على سيطر التعصب أو الإرعاب » .

وذكر في معرض الحديث عن الديمقراطية السليمة :

« أن حرية النقد ضلعت بشياع حرية الصحافة ، ولم يكن الأمر هو مجرد التوازي الصارمة التي وقعت بالرماد لصرية الشر وقهرت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت في هذه المحظورات إلى حد كاد يصل الظلام وأساساً وفعلًا .

إنما طبيعة التقدم الآلي في مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرًا لا يقل في صوره عما أحدثته قوانين التجمع والكتبة » .

ويستطرد الميثاق في ذكر ما ينبغي أن يتوافر للصحافة السليمة من حريات فيقول : « لقد كان من أثر التقدم الآلي في مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة إلى الآلات الحديثة وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة المظلمة من كونها عملية رأى إلى أن أصبحت عملية رأس مالي متقدمة .

إن الصحافة في هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الإقطاع ورأس المال أو إذا اتممت اعتماداً كلياً على رأس المال المستغل الذي كان يملك الإعلان يحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

إن سلطة الدولة والنشر استولت (أولاً) في إخصاص الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك من طريق قوانين النشر النظامية ومن طريق الرقابة التي ولقت معها حلالاً دون الحقيقة .

تلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة (ثانيا) بتزايد احتياجات الأمة نفسها لخدمات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها إلا أن تخضع لأرادة راس المال المستغل وأن تلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيا واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

وعن الحرية فى مجال العلم ذكر الميثاق : « أن حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تمنح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس المهب تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

لأن الرجعية الحاكمة كان لابد لها أن تطمئن الى سيطرة المفاهيم المبررة من مصالحها ومن ثم انعكست لذلك على نظم العلم ومناهجها وأصبحت لا تسمح إلا بشعارات الاستسلام والخضوع .

إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصنعة ولا للعلم عليها .

إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها على غير حقيقته وصور لها الأبطال فى تاريخها تأليه وراء سحب من الخيال والمفوض بينما وضعت حالات التمجيد والأكبر من حول الذين خالوا كفاحها .

لأن أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سبيلك المدارس والجامعات . والهدف من التعليم كله لا يريد عن إخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتمت موانعها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وعى بصروء تصرها من جدولها وتعليمها أصلا وأساس .

إن تحالف الإقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وأنما يفرغ شغله على جملعات كثيرة من الشعبين كل فى استغلالها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها أما أن تستسلم لأغراء مائليها إليها من فتات الامتيازات الطبقية ، وأما أن تذهب الى الأنزواء وأنسيان » .

وينص الميثاق على أن الديمقراطية السليمة تقتضى أن يكون النقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ... وقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة يحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى اعظم ادواتها . فاستبعاد الرجعية يعطى أولئ الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة ..

وكذلك فإن حلكية الشعب الصحافة .. قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ويمكن أقوى الضمانات لقدرها على النقد .

لأن العمل الديمقراطى .. سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الحديثة ، عميقة فى احساسها بالإنسان صادقة فى تعبيرها عن قادة بعد ذلك كله على أضواء جوانب فكره وحسه وتمحرك طوائف كامنة فى اعماقه خلاقه ومبدعة .

وفى موضع آخر يذكر الميثاق : أن الكلمة الحرة سوء كسائى أمام الديمقراطية السليمة ... أن حرية الكلمة هى القسمة الأولى

لديغرافية وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في أية صورة
من صورة » .

وفي مكان آخر يقول الميثاق : « ان حرية التقيد البناء والتفكير البناء
الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة اليماء الوطنى ... »

وبهذا الميثاق الى نضع الفكر فيقول ان المراهقة الفكرية خطر
يشعئ التمدى له والقضاء عليه ، ذلك ان المراهقة الفكرية تخلف نوعا
من الارهاب المعنوى يعرقل التحرية والنضال .



هذه نبؤوس من الميثاق عن حرية الفكر ، وفيما يلى نبؤوس اخرى
عن ضرورة التمسك بالدين حتى تلم ثقافة هذا الشعب من كل باطل
زائف ، لئى تتجه نحو الاهداف الانسانية السامية .

يقول الميثاق « ان العمل التورى لا يتحقق الا بايمان لا يتزعزع بالاله
وبرسوله ورسالاه القدسية التى يمشها بالحق والهدى الى
الانسان فى كل زمان ومكان » .

وتحين وان كنا نهذب الى ابجد مجتمع تتوافر فيه الرفاهية ،
يجب ان نذكر ان هذا المجتمع « قائم على ان يصوغ قيما اخلاقية
جديدة لا تؤثر عليها القوة الضالطة المتخلفة من الطل التى عانى فيها
مجتمعا زمنا طويلا .

لكل ذلك فان هذه القيم لا بد لها ان تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة
تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد ، خير ان حرية
العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الفالدة التابعة من الاديان قادرة على هداية
الانسان وعلى املاء حياته نور الايمان وعلى منح طاقات لا حدود لها
من اجل الخير والحق والحقبة »

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت
شرف الانسان وسمادته ، وان واجب للمعكرين الدينيين الاكبر هو
الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته ...

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة ثقليه . ولكن الرجبة التى
ارادت احتكار خيرات الارض لصلحتها وحدها اقصت على حرية ستر
مطاسها بالدين وراحت تلتصق فيه ما يتعارض مع روحه فانها لى
تولها تميز التقسيم .

ان جوهر الاديان يؤكد حق الانسان فى الحرية وفى الحرية ...
وينفى لنا ان يذكر دائما ان حرية الانسان الفرعى اكبر حوالا على التنضال
. ان المييد يتدرون على حمل الاحبار ولما الاحرار لهم وحدهم
اقتادرون على التحطيق الى آفاق النجوم .

إن الإقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، والإيمان بغير الحرية هو التمسب ، والتمسب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد وترتك أممنا بهتأى من التطور التلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان .

هذه مكثة الدين من الثقافة كما هيو عنها الميثاق ، أما مكثة العلم منها فقد قال فيها الميثاق :

انه « اذا تحلت الثورة من العلم فعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصمى تنفس به الأمة من كبها الطويل ، ولكنها لانفس من واقمها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات والراكر العلم على مسؤولياتها المخطفة أن تقوم به .

العلم وحده هو الذى يعصل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى فكلما مأنون العوائب ، وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصيبان نرعات فمتعطلة عد تصيب مرة ولكنها تعطى عشرات المرات .

ان مسؤولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسؤولية السلطات الشعبية المخطفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع ان تثير حماسا الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست ايراحا عاجية ، ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرنا على التمكن من فروع العلم المختلفة فى الطريق الوحيد (امانا لتعويض التخلف ، بل ان الضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنع نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل للتخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصلها شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على ان مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال بأن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم العلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة ان تتحمل اميلها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على أن يذوع النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورا بأن نسلهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

اننا لا نستطيع ان نتفلس لحظة عن الدحول منذ الآن فى عصر اللرة لقد تحلفنا من قبل عن عصر السخار ومن عصر الكهريا . ولقد كلفنا هذا

التخلفه - مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجى من التي فرضته علينا - كثيرا ، وما زال يكلفنا الكثير - لكننا مطالبون الآن ومصر الليرة بشرق مجره على الدنيا أن نبدا الفجر مع الذين بنوه .

إن الطاقة الليرة من أجل الحزم ليست هدفنا ، ولكن الطاقة القوية في خفمة الرخلة قادرة على أن تفتح المحركات في معركة التطوير الوطني . . . »

على أن الميثاق يحض على أن يتحرن العلم دائما بالعمل .

« فالعمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكي يحقق اهدافه . .

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

إن العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم . .

إن طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانساني .

يجب أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وإن يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي . .

إن الموضوع الفكرى الكبر ما ساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد في وضوح الفكر وتمسحه قوة وخصبا . إنراى في الواقع وتأثير بهما . .

وينبى أن تنكأنا القرص للمواطنين في تحصيل العلم ، فالعلم حق لكل مواطن بقل ما يتحمل استعداد ومواهبه . »

وإن كان العلم لازما لتطور الشعوب وتقدمها فإنه « يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التي مستندما الشعوب من مثالا العليا النابعة من أديانها السماوية أو من قرائها الحضارى قادرة على صنع المعجزات . .

الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تفتح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة . . »



وهكذا ترون أن الميثاق قد حظيت تخطيطا صحيحا للثقافة ، حدد مساهما ، وبين مبادئها ، وأمر على تومر الحرية لحياتها ، وعدنا إلى أن نهتم بالعلم والفكر ، وأن نعمل على تقدمنا بالمادى مع احتفاظنا بالقيم والروحانية السلبية ،

« نادا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن المحاور الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أبل والمثل العليا وأشرف المعاني والمقاصد . »

التعبية الروحانية في الميثاق

بمقدم
علاء الدين محمد بن

التبعية الروحية في الإشقي

معنى الروحية :

الروحية كلمة ترجع إلى (الروح) .. والروح هي قوى النفس التي توجه الإنسان في اتجاه خاص وبالأخص في اتجاه السلوك الصلي والتمرد العلقى . ولو تبينا كلمة (الروح) لوجدناها تستخدم دائما في مقابل (الجسم) ورغباته أو في مقابل القوى الحيوانية التي للإنسان . وكان الإنسان على هذا - مجموع نوعين من مصادر القوى : أحد هذين النوعين يحكمه على السمع والكفاح في سبيل اليقظة الشخصي والنوم . والنوع الثاني منهما يقوده في ذات الطريق الذي تتميز به الإنسانية والذي يعبر السر فيه عن السلوك الإنساني الخالص .

ومن أجل أن (الروح) مصدر التوجيه السلوكي في الإنسان منبت الفلسفة القديمة - كما عثت رسائل الأديان السماوية - بها وتوجيهها وكان مظهر هذه العناية يتجلى مرة في البحث على ممارسة الرياضة النفسية حتى لا تصفع النفس لسلطان البدن ورغباته ويتجلى مرة أخرى في تنوير الإنسان بقيم الحياة الإنسانية كحياة يسود بها الإنسان على ماعناه . وكذا تتنوبه بقيم مفعلا هذه الحياة مما يسمى بالحياة المادية . وحيثما عرف في تاريخ الحياة العملية للإنسان اتجاه التصوفة واللسك كما عرف في تاريخ الفكر البشري ما يسمى بالفلسفة الأخلاقية وفي ثقافة المجتمع الإنساني ما يسمى بالتوجيه الديني .

والتصوف والفلسفة الأخلاقية والتوجيه الديني جميعها مصادر لإيقاظ الإنسان في أن يكون سلوكه إنسانيا أو روحيا والى (الروحية) و (الإنسانية) سواء فيما يهدف إليه كليهما ، ولا يقصد بالروحية أو الإنسانية سوى أن يكون الإنسان في صفاء مع نفسه ومع غيره في مجتمعه بحيث لا تظلم عليه قواه الأخرى وهي القوى الحيوانية فيه .

التبعية :

وكلمة (التبعية) مصاها الشحن ، والتبعية الروحية إذا معناها شحن الروح بالتوجيه الإنساني أو على الأمل : تهيئتها وتغلبها لأن تفسر في طريق السلوك الإنساني لتحقيق القيم الإنسانية العاقلة ومعالجة النفس ودفعها كي يبقى لها الطابع الإنساني في تفكيرها وفي سلوكها سلوكا فرديا أو جماعيا . والقيم الإنسانية هي المبادئ العليا التي تحقق حياة السلم والاستقرار في نفس الفرد وحياة الإخاء والتعاون في المجتمع حياة السلم هي مبادئ الحرية والعدل والمساواة والتعاطف والمحبة وكل ما يهيئ للأخلاقين فضائل مربية أو حكمة وكذلك كل ما يأسر به الدين أو يستحسن فعله من الإنسان .

ماذا نفهم توجيه الإنسان هذه القيم ودعا اليها كل ذلك تعبئة روحية ، وإذا قمعت التربية توجيه الإنسان الى تلك القيم الإنسانية التي قد كسبها بالقيم الأخلاقية أو الروحية ، وإذا تكونت عادات الشائخة على احترام هذه القيم وتقديرها كان ذلك كله تعبئة روحية .

ولنفقد ان مجتمعنا اليوم أصبح ذا قوى ضرورية التعبئة الروحية فتهضة أي مجتمع يحاول أن يتخلص من مصادر الضعف الاقتصادي والسياسي ، ويحاول أن يحقق له في مقابل ذلك وضعاً قوياً في مجال الاقتصاد والسياسة - لابد أن يمس بمجال (الروح) أو بالتعبئة الروحية - لأن اقتصاد أي مجتمع لا يزدهر إلا إذا قام على تعاون وتسيق بين أفراده ولا بدفع الى هذا التعاون الوثيق في مجال الاقتصاد إلا إدراك أفراده لقيم الأخاء والمساواة والترابط ، وإلا إيمانهم بهذه القيم والسعي الى تحقيقها .

لقد يحمل القانون على التعاون في هذا المجال بحكم مايصاحب هذا القانون من سلطة تنفيذية ، ولكن يبقى هذا النوع من التعاون متخلفاً في نتائجها عن ذلك النوع الآخر القائم على الإدراك والإيمان والسعي الذاتي لدى الأفراد .

وإن سياسة أي مجتمع داخلية أو خارجية لا تنجح نجاحاً واضحاً إلا إذا ارتبطت بما لدى الأفراد من شعور قوى بالأخاء والمساواة والمعدل والحرية أي إلا إذا ارتبطت بالقيم الإنسانية وبالتالي إلا إذا ارتبطت بالمعاني الروحية وقد نسمي السياسة حظاً في طرفها بتأفع القانون ولكن شتان بين دفع القانون وذلك الدفع الذي أفسس على شعور ذاتي بين الأفراد .

وإن الوضع في أية نهضة وفي أي مجتمع يتصل اتصالاً وثيقاً بالطاقات النفسية فلكي تكون نهضة المجتمع نهضة ذاتية يجب أن تنبثق عن توجيه طاقات النفس .

وإنما بعد قيام الثورة المصرية الكبرى كان من الضروري أن يعقب قيامها برنامج سخم للتخطيط والتصنيع تتكافأ ضخامته مع ماقلنا خلال السنين الطويلة التي ربحنا فيها تحدي الانقطاع والاستعمار والفساد وكان المحتوم والثورق من السحب وللتصميم ضد أعدائه أن ينهجه الباحثون الى حماية هذه الثورة والتي تحمل جميع الأعباء التي تفرضها لمصلحة المجتمع ولمصلحة الفرد في تنفيذ برنامجها الرسوم . ولكن نعيد هذا البرنامج الشامل كما يحتاج الى قوة بشرية كبيرة فإنه يحتاج أيضاً الى طاقة روحية اكبر لتعظيم كيانته وحشونه بتلده ونهب له القوة اللازمة للنتاج وتعمده بالكفاية الضرورية للتنفيذ . وهذه الطاقة الروحية التي لابد منها إنما مستعما في الحقيقة هو الإيمان . الإيمان الذي يكشف للإنسان حقيقة وحقيقة الكون ويبدع بصيرته بالتور . وهذا الإيمان الذي نشير اليه هو الأساس لكل إيمان ، هو الأساس لإيمان الإنسان بنفسه وبوطنه وبجميع العقائق الشريفة التي وصل اليها العقل البشري في جميع العصور والأجيال ، وأما كان كذلك لأنه مصدر لجميع الأفكار الإنسانية هي وصل اليها الإنسان في حياته منذ البداية كالعدل والشرف والأباء

والتضحية ، ولأنه حائق بالعمل الذي بدوره يصبح الحية عا لا يطلق وهذا هو الذي لم يتطع الماديون أن يدركوه فأخطئوا النظر إلى الإنسان وحسبوه آلة تسيدها القوانين الميكانيكية وما هو كذلك فالإنسان في الواقع قوة روحية ضخمة . قوة تكمن في نفسه لا يستطيع أن يقدّر أهميتها أي قوة مادية مهما بلغت وهذا هو سر معرفته وسر ثقافته . ومجتمعنا الذي تيه الثورة وتخطط له حياته وتدعم له مستقبله بهذه الانتصارات الضخمة في شتى الميادين ، مجتمع يحكمه الإيمان بالقوة المسيطرة على كل شيء والمبدرة بكل شيء والإيمان بالإنسان بقوة روحية هائلة . هو مجتمع لا يحكمه إلا الأفكار المنبعثة عن هذا الإيمان الروحي ، مجتمع وحد نفسه وعرف حقيقته وأوصى قواعده حركته لأنه يريد لها وهو صاحبها ولأنه بدونها لا يبدع ولا يسبق طريقه إلى الفرد المنتظر في كفاءة وشجاعة .

الإيمان بقوة روحية هائلة يعلمنا بالقوة الضرورية لبناء مجتمعنا على أسس اشتراكية ديمقراطية تمازجيه ووسائل الإيمان في نفس مجتمعنا راسخة وسوح الجبال .

عقولة الدين في مجال التنمية الروحية :

وإذا عرفت البشرية والمجتمعات الإنسانية مذاهب التمرف ، ومذاهب الفلسفة الأخلاقية ووسائل الأدب السماوية كعصاف لتوجيه الروح توجيهها إنسانيا يقوم على تحقيق أحسن ما للإنسان في حياته وهو ماله من قيم . قال الدين من بين هذه المصادر كلها له المصادر والمزلة الأولى ، وسبب ذلك أن الرياضة النفسية التي تطلبها مذاهب التصوف المختلفة شيء محدود في ذاته ولكن ممارسة هذه الرياضة ليست في استطاعة كل فرد بل أنها ليست في استطاعة أكثر الناس . ومن لم فالاستجابة لها تكون استجابة معدودة .

وأما المذاهب الفلسفية الأخلاقية فإنها وإن كانت تدعو إلى الفضائل وتحقيق النبل العلى في حياة الإنسان ، فإنها فيما بينها متفاوتة ومختلفة : سواء في تعدد هذه الفضائل أو في تعدد تلك القيم فمثلا الميكانيكية ومذهب المذاهب يقدان من المذاهب الأخلاقية الفلسفية .

وهنا يكون الدين - لأنه رسالة السماء - مصدر التوجيه الذي ارتفع عن غلو مذاهب التصوف ، وعن تفاوت واختلاف مذاهب الفلسفة الأخلاقية .

ومن أجل هذا نرى في تاريخ المجتمعات الإنسانية اقتران الدين بالروحية ويرى ارتباطا بينهما - وإذا فلق الدين الآن مذاهب التصوف والفلسفة الأخلاقية في توجيه الروح وفي الإيمان بالقيم الأسفلة والسمى إلى تحقيقها فالتنمية الروحية يجب أن تكون مستوحاة من توجيهات الدين وتعاليمه كما توحى بها مصادر الدين بعينه في سلامتها وفي وضوحها ، والدين كما نعلم ضرورة فردية وضرورة اجتماعية وهو دافع إلى تكوين الحضارة الإنسانية وإلى بقائها ، إذ الحضارة الإنسانية ليست مقدما في الآلة والمصنع وإنما هي تقدم في السمات الإنسانية . الحضارة

الإنسانية ثمرة الإنتاج الإنساني وليست ثمرة الآلة . وليست الآلة إلا أداة خدمة الحضارة الإنسانية ولكنها ليست من مقوماتها .

والمجتمع بدون تهيئة روحية مجتمع يسأل ، وتهيئة روحية بدون دين غير مثمرة .

الميثاق :

تقد كان الرئيس المفدى جمال عبد الناصر موثقاً كل التوفيق حينما اختار لفظ الميثاق ليصطلح عنواناً على المبادئ العليى التى أراد أن يرتبط بها وأن يرتبط بها جميع أفراد الأمة ، ذلك بأنه يريد بها عهداً وميثاقاً بماحدون الله عليه وتلتاقى عليه قلوبهم والسنتم وأعمالهم وتصدر منه قواعلم الإصلاحية التقدمية فى السياسة والفكر والاقتصاد والمصل والسوى والملافتات الخاصة والعامة فى البلاد وخارجها ، وقد قدردلستنا الملم إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة وإلى الشعوب العربية والأسبوية والأفريقية وسائر شعوب العالم حيثاننا المحال الذى سينت الطريق أمامنا ويسهم فى تطوير النهضة الإجتماعية للإنسانية كلها ، والميثاق حين يتولى تحديد القيم والمعايير للمجتمع الجديد فهو يمثل نقطة انطلاق لورة للمستقبل وهو وثقة على الطريق الثورى الطويل بتجمع عيها الشعب على نفسه لسور فلسفته ويصوع مكامسه ويضع الصمامات الأساسية لها لم ينطق سد ذلك فى صوتها إلى أهدافه المعبدة ولذلك لم يتضمن الميثاق إلا الأصول والكتليات العامة .

التهيئة الروحية فى الميثاق :

ولقد أدرك قائدنا العظيم وباعث نهضتنا الرئيس جمال أن العالم يحتار أزمة حضارية يشترك فى الاكتواء بتاريخها الشرق والغرب على حد سواء وقد تمثلت أزمة هذه الحضارة فى ذبول العنصر الروحى فيها وطغيان العنصر الوثنى وإذا بالتقدم العلمى والصناعى الهائل الذى دعمت اليه هذه الحضارة تم كله بمعزل عن العنواب الروحى للإنسان ، كما أدرك أن أهم رسالة للشبية الواعة ترمم بها فى فترة تجميع طاقات الإطلاق التى تشهدها اليوم — هى العودة إلى تراثنا الروحى لتعمقه وتصلبه . ومالم توجه العناية الكافية إلى إصلاح نفوس هذه الشبية وملء عراها بطاقات الخير ، وما لم تؤهل أجيالاً جدياً لحمل هذه الأمانة الكبيرة ، فلن يتم إصلاح جدى قائم على العقاد والاستقرار . لكل هذا كان اتجاه الميثاق إلى إبراز القيم الروحىة المشقة من الأداب ورسالات السماء فى جوهرها الصلوى ، فهي قائدة على هداية الإنسان وأضاءه صفاته بنور الإيمان .

ولقد كان معلم الثورة دالماً العظيم عيد الناصر على يقين من أنه لكي نتقدم لاند من الاتصال بماضيتنا ، وماضيها هو ديننا وهو شريان حياتنا وهو قوتنا وعزتنا لأن فى هذا الدين كل عناصر الحياة المتجدة القوية العاصلة فكان منا كما قال رسول الله عليه السلام (أن الله بعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلاً يجد لها أمر دينها) ، ومجندت الحقائق

الدنية هو ابتلاؤها بقوة واضحة تنير السبيل ، وهكذا للملوك يسلمنا جلاله
في مشاقه العظيم وسلكه لللك سبيلين :

السبيل الأول - قد يور في أنه ليس حقيقة الأديان وجوهر رسائلها
وأنها قبل أن تكون نصوصاً إنما هي (روح) من الله لا روح نجس بها الأديان
وسورها بل روح نهب الإنسان (طائفت لأحدود لها من أجل البحر والحق
والحمة) وإن حياة الإنسان هي حقيقته الباطنة حياة المادىة والمثل
لا حياة بدمه الذي يمدو ويروح بين الباس وإن الوجود المكنوى لا احتملى
أو (الخطيئة الاسلافية) ليست شيئاً من قبيل الماداة وإنما هو مجموع
المثل العاصلة والسمات الكريمة والملايكة الروحية التي يجب أن تحكم
حياته وتصرف إرادته . ليس كل ذلك فاعلم هذا سبيله الأول لتتسنة
الروحية في الميثاق ويتضح هذا في أن الميثاق من أوله إلى آخره تقويم
صانع لروح الشعب صر التاريخ من أقدم المصور إلى اليوم لم هو
يرصد ما يكون من أمر ذلك الروح في المستقبل من تغيرات ثورية يصير بها
عن مشيئته ، وهو يمجس روح ذلك التاريخ وتماطه مع ما حوله وما آمن
عليه الإسلام وث فيه من صفات النور وطامع الحياة والقوة يقول في
الميثاق : وهي - أي مصر - لم تكن حياتها في مرحلة من النظمه المحيطة
بها بل كانت دائماً بالوصى - وبالأولى في نفس الأجيال - تؤثر فيما
حولها وتتأثر به كما يتعامل الحر مع الكل وذلك حقيقة لانه تظهرها
دراسة التاريخ العروبي صانع الحضارة المصرية الإنسانية الأولى وكان
الفتح الاسلامي ضوياً أشرق هذه الحقيقة وأثار مآلها وصبح لها نوباً
جديداً من الفكر والوجدان الروحي) وهذا التقويم الواضح الراشد
لروح الشعب في مرحومته وأسلامه والتنبؤ به فصل الإسلام في تركيته
وأعلامه مبصلاً ملهم بالتشاد حين يسطر الميثاق في تقويم الدور الرابع الذي
لقد كان الروح في إطار صانع الإسلام مبصلاً أعظم الأدوار على الإطلاق
كما نص الميثاق (في إطار التاريخ الإسلامي وعلى مدى من رسالة محمد
- صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعاً من
الحضارة الإنسانية وقيل أن يزل غلام العرو العثماني على المنطقة بأسرها
كان شعب مصر قد تحمل بسالة منقطعة النظر مسئوليات حاسمة
لصالح المنطقة كلها) فإذا جثم الظلام بالمرز العثماني اسطر الروح الصمم
أن يسطوى على نفسه يصمم طاقاته في انتظار الفرصة التي يستأنف بها
عمله الإيجابي تاركاً للمستمر وأهوانه أن يظنوا به الاستسلام أو الغناء
وهذا يصدق على أيام محنتنا بأسرة محمد علي والإحتلال وفي هذا يقول
الميثاق (ومن عجب أن هذه الصرة التي ظن فيها الاستمرار والمصيرين
معها أنها فترة العبود كانت من أعصب الفترات في تاريخ مصر بحيث في
أصناف الناس وتجميعاً لطاقت الاختلاق من جديد . لقد أسمع صوت
محمد صدى في هذه الفترة ينادى بالإصلاح الديني) وبعد أن يرى تقويم
الميثاق للدور الرابع الذي أداه روح الشعب الخلاق المدع في إطار مناهج
الإسلام يرى ضخم الثورة الزمن يقدمى الدين ويؤمن به كله ويأبى أن يكون
بثورة حركة طمعية لا ترتبط بدين ولا بتفكير طلي ضيقاً وهذا نرى الميثاق
ينظر إلى الأديان النظرة تستصمى الروح وتستخلص الجوهر ليجود روح
وقيم ولوراث . جوهر أبسطه لا يتصلدم مع حقائق الحياة وهذا ضخم

الثورة المؤمن في الميثاق (يوجب للمعتقد الدينية لها أسسها في حياتها الجديدة الحرة) ويجب في قوة أن يحصل (واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته) وأتينا لنبعد لتورثها المؤسسة هذه النظرة السامية للدين في عصر يعلن فيه قلة الثورات المجددة أن الدين سبب التطور والوجود بل يصونه بأنه مصدر للتسوية ولكن قائما المؤمن يمن في الميثاق (أن قيم الدين قادرة على منح الإنسان طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والحياة كما يعلن أن رسالات السلطة كلها في جوهرها تورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته) وذلك لأنه ليس حقيقة الأديان وعلم أن الدين روح فديني وفي الإنسان روح قدسي فإذا التفتي وحى السماء بالمر الضمير في كبار الإنسان وشأت الطاقات التي لا حدود لها في مثل الحق والخير والمعزة . وكذلك يقرر الميثاق (أن جميع الأديان ذات رسالة تعليمية) ثم نألف أن نرى في الميثاق أثر الدين في تحويل الإنسان إلى طاقة إيجابية تسدع أو تنتج للاستجابة أفضل مثالا وقيما كما أسلفنا ، فيقول الميثاق (أن القيم الروحية المعادلة النابعة من الأديان قادرة على عبادة الإنسان وعلى إضفاء حيائه بنور الإيمان وعلى مسحه طاقات لا حدود لها من الخير والحق والمعزة) وبعد أن نشر الميثاق إلى الثورة والتفعية في رسالات السلام وأهنا للتصديق وحقائق الحياة يقرر أنها تستود لحقوق الإنسان في الحياة والحرية والعرض المتكافئة إذ يقول (أن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية بل أن أساس الثواب والعقاب في الدين هو قرصة متكافئة لكل إنسان . . أن كل بشر يملك حياته أمام خالقه الأعظم بمسعة يفضاه يحط فيها أعماله بالخير والشر ولا يرمى الدين مطبقة لثروت عقاب الفخر والجهل والمرص لصلابة الناس وتحتكر لواب الخير لقللة منهم) ولقد جاء الميثاق وليدا لمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التوصلوا الذي يؤكد العدالة الاجتماعية وتكافؤ العرض أمام الشعب بمختلف طوائفه ودياناته ، ولقد أكد في طياته أسسا سليمة حتى يمكن للمجتمع أن يصفقها وفقا للتخطيط الاشتراكي المستحسن احتياجا وكياسا وتاريخيا ودينا ولقد أصر الميثاق كل فرد بأنه استمد حقه في حياة كريمة يمكن أن يرضى بطورها نفسه ليحقق آماله وأماته في الحياة (وأن الله حلت حكمته وصح العزة المتكافئة أمام الشر أساسا للعمل في الدنيا والسموات في الآخرة) ، ولا سيما لهذا الأصل الديني العام كان طبعيا أن يؤكد الميثاق أساسا لواء المجتمع الجديد (أن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حوافزه على التماس وأن حرية كل فرد في وضع مستقبله وفي تحديد مكانه من المجتمع وفي التمسك من رأيه وفي إسهامه الإيجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وحرصته وأمله ، هي حقوق أساسية للإنسان لابد أن تصونها له الفرواني) وعلى قدر هذا الإيمان بالقيمة الدائمة للإنسان الفرد بغيره ويقدره على دفع التطور كان تصوير الميثاق لتطوينا الذاتية في الاشتراكية الديمقراطية وكان مدخلا الرئيسي لهذه الفلسفة الدائمة مقبدا في أنه (لا حرية للفرد غير تحريره أولا من برائن الاستغلال بكل صوره) وهو ما يحصل الحرية الاجتماعية حسا أكد الميثاق بحق مدخلا إلى الحرية السياسية بل هي مدخلها الوحيد فليس مما ينكر أن ضمان موطئ الضمير أمر لابد منه لحرية للأمة الانتخاب .

وإن هدف الثورة الاسمى الذى ثبتت النظر فيه هو اعلان الشعب
بإسره لرسالة السلام وإبناح الخير ، وفى ذلك يقول الميثاق « أن
شعبا يعيش ويتناضل من أجل المبادئ السامية .. أن شعبنا قد
عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق والكرامة
والعدل ، باللمعة والسلام » وإذا حمل فواجب ضرورة الاقتصاد مابة جهده
منايئنا الإنسانية لصل لنا فى فهم الاقتصاد وجهاً آخر يقرره الميثاق
فى توبه : « وليس العلم للمجتمع عبقة تفرض على العلماء أن يلتزموا
بمشاكل الحيز المباشرة وحدها .. أن ذلك يصبح تعسفا صيقا
لترغيف العيش الذى يريده » . وعلى قدر ما اشاد الميثاق بالأدوار
الثورية التى اعتمدت على الوسائل الحسية لتنظيم مجتمعنا علم يفرض
« وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن
العوامل الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم
البل المثل العليا واشرف الثقات والقائد » ، وهناك رموز سطحية
يبدونها انقراض بأخلاق مشوشة من الثقافات الأجنبية وما تلقفت من
قصور المذاهب المنحرفة مما جعل الثورة مجرد العزم لصيانة ضمير الأمة
مما سوى أن يلقى فيه أصحاب علم النزعات وما يتسائل فى هموس
الشعب من السلام وذلك منزيف الأهداف أو غوصها أو تقرب
مداها فى لفحة العيش التى يتجلبوها ، وما يدنو الوجود الرسمى من
الصالحات وهى حناية على الضمير الإنسانى وعلى الإنطلاق القومى الذى
لا يحديه إلا أن سعت من طاقات حائلة لا عن طاقات آلت الى فراغ
لا غناء فيه ، وفى هذا يقول الميثاق « أن تحريك طاقات الشعب الى
المعمل لا يجب أن يتم من طريق أفرار الصالحين فى الأمل . أن التقييم
الكبير بطبيعته يصاحبه مطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من
النضال وليس من حق فى هذه المرحلة أن نخدع الجماهير بلئلى »
ويصف الميثاق تلك النزعات البطائشة بأنها « مراوحة فكرية » ويطعن
أثما « حظر ينفى التصدى له والقضاء عليه ، بأن الذين يصعدون
النكاح الوطنى تنفريات تحد قدرته على الإنطلاق إنما يثقلون من
قدرة المجتمع بقلو ضمههم .. أن التقدم الوطنى لا يحققه كلمات
محفوظة عالية الرنين ، ليس هناك شعب يستطيع أن يسلف تقدمه من
فراغ والا كان يتقسم الى الفراغ ذاته » وفى هنا يتضح أن سبيل
التقويم الصادق للعمل الثورى أن ترد تلك الأوهام الى المسار الذى
لا يختلف دوو البصائر على امتلاكه وهو العاية . وأتينا بقرر أن ضمير
الشعب انتهى الثمن إذ أنهم ملائمة الثورة حقيقة العاية التى أمدتها
الإنسان ثما ألهمها أشرف قاية فى الوجود . وفى هذا يقول الميثاق
« لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى راح يلقن طلابه
الثورية أسرار آماله الكبرى » وأتينا لا نشك وقد استهدت الطلائع
الثورية ضميرها القومى الثمن أننا سالتون الى مجتمع اميل يرمى
بسنده على قوائم من الإيمان كما يقول الميثاق « أن ضميرنا يملك من
أيماننا بقاء وإيماننا بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة

ليصلوها من جديد وفق إمانيه * وأما لنذكر في كل المناسبات
التقنية أن ضمير الثورة تنشد من الإيمان بالدين ما يمنح التسليم
من طائفت ملاذه ما يصل بهم إلى مرغا النجاة . فتمتعا أشجار الميثاق
بدور السلم في نهضتها يدا يؤكد ضرورته لنا بقوله « أن العمل النوري
لابد له أن يكون عملا طيبا وإذا تظلمت الثورة من العلم فمعنى ذلك أنها
مجرد انجبار عصبي نفس به الإله من كتبها الطويل دور أن تغير من
وأفهاما شيئا ونمطوى بيان مكان السلم في حاجتنا إليه ذاكرة في أسف
ماكان من تربط في الماضي وينتهي بصبغة مصممة * أما لا نستطيع
أن نتفلس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الثورة * حتى إذا
اطمأنت المرافقة الفكرية يدعونا إلى العلم المادي أخذهم الميثاق يملأه
الدعوة المفاجئة في قوله « على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطوائف
الروحية التي تستعصا الشعوب من مثلها العليا النازية من أوباشها
الساورة أو من ترالها العنصري قادة على صنع المعجزات . أن
الطوائف الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى اعظم
القوى الدافعة كما أنها تلجأ بدروع من الصبر والشجاعة تواجه
بها جميع الاحتمالات * وهي ليست مجرد تفسير نظري أو مجاملة
عابرة للمؤمنين بالاديان والقوى الروحية وإنما هي تحد في وغرض
قاية الحياة وموارين التقدم في ظل مظلمنا الحديد ، ذلك أن السعي
لتحقيق الرخاء المادي قسم مشترك بين الطوائف جميعها
وموضع تقنى منه النظم السياسية والاقتصادية على اختلاف أصولها
النظريه وأساليبها في التطبيق ، وأما التي يميز الحضارة العربية
الإسلامية من هذه النظم والفلسفات إنما هو تحديد القيم العبادية
وتقويتها الخاص للجهد الإنساني تقويتها يعتمد على الزينة المصاحبة
له وهو التقديم الذي يرشد إليه قوله تعالى « قل أن عملاي وسكر
ومحايي ومالي لله رب العالمين * وكما كان الميثاق واضحا في تحديد
رسالة الأولي في بناء النهضة المصلحية فقد كان أميا في تسجيل
دورها في تحقيق ما تم من ثورة إصلاحية فقرر أن هذا العمل العظيم
قد حقق بفضل عدة ضمانات يتوجها جميعا * إيمان لا يتزعزع بالله
وإرسله ورسالته القدسية التي بعثها بالحق وأهدى إلى الإنسان
في كل زمان ومكان . »

وقد جاء الميثاق واضحا في تحديد معالم الاشتراكية العربية
للتحديد الذي يرفع كل لبس حول حقيقتها ثم جاء السيد الرئيس جمال
عبد الناصر قائدا هذه الفوارق التي تميز اشتراكتنا العربية عن
الاشتراكية الماركسية في النظر والتطبيق جميعا ، ولا نشك لحظة في
أن الإسلام بمبادئه وفلسفته الأخلاقية وشريعته قد كان وسيظل دائما
وراء هذه الاختلافات الرئيسية وترجع إلى أمور ثلاثة :

١ - الأمر الأول يتصل بإيمان الفلسفة التي قام عليها الميثاق
بالله تعالى وكتبه ورسله وإيمانها بالقوى الروحية في الإنسان باعتبارها
قوى أصيلة مرجحة لا قوى تابعة ولا محكومة ومعروف أن الفلسفة
الماركسية تقوم على التفسير المادي المطلق من جهة والملاقات الاجتماعية
والاقتصادية من ناحية أخرى .

٢ - الأمر الثاني يتصل بمحو النظام الاقتصادي وهو الحق في الملكية الفردية فيسما تقوم الاشتراكية الماركسية على محاربة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج كلها ترى الميثاق يقرر صراحة « أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا مستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا لمس حق الإرث التزمي التربع عليها » ثم يقرر في صراحة أن « المواجهة الثورية لمشكلة الأرض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك » كما يعود يؤكد ضرورة وجود قطاع خاص إلى حوار القطاع العام ملاحظاً أن « استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشخصية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها » ولا شك أن الميثاق في تقريره أصل الملكية الفردية على هذا النحو كله حاضماً لما تبليه روح الإسلام موقف الإسلام من الملكية الفردية لا يستلزم التنازل والله تعالى يقول « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تعطلاً من ترأسكم » وبعض في الاعتراض بملكية الأرض مع الزام مالكها بإدائها منها من الزكاة أو القرية مالكية الفردية في الإسلام حرمة لا يفيدتها إلا ما يقيد الحقوق كلها من ضرورة رعاية حق الله فيها فلا تعالى « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .

٣ - الأمر الثالث الذي اسم الإسلام في تحديد موقف الميثاق منه هو نظره إلى الصراع بين الطبقات ، فالاشتراكية الماركسية تعتبر هذا الصراع بين الطبقات القوة الدافعة الكبرى ثم هي في علاجها لهذا الصراع لا تنبع أسلوباً سليماً يقرب بين الطبقات أو يمنع ظلم أحدها لآخرها ، والقرآن يتحدث كثيراً عن طبقة « الترفيع » في المدن والقرى التي أرسل إليها الأنبياء والمرسلون وينسب إلى ذلك الصراع بقوله « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » وإنما يظهر العنق الحاسم بين الإسلام والماركسية في علاج الإسلام للظلم المحتمل الذي يؤدي إليه استئثار طبقة من الطبقات فبمسما تحاول الماركسية الظلم المظلم وتحرك لذلك إحقاق الطبقة المظلومة تهديداً لاحتلالها الطبقة المنتصرة الظالمة ترى الإسلام في اعتدال وروح مسألة بناءة يعلم المظلومين أن الظلم لا يحلرب إلا بالعدل وقد أعلن النبي صفاً المثل الإسلامي في ذلك بقوله تعالى « فإن بين ظلمكم وعبوس لئولكم لا تطغيون ولا تغفون » ، وتأثراً بهذه الروح الإسلامية المسألة جاد الميثاق مقرراً أن الطريق الاشتراكي الذي سلكت فيه البلاد يتبع الفرض « لحل الصراع الطبقي سليماً وينتج بذلك « إمكانية بلوب الوفاق بين الطبقات » كما أكد في وضوح أنه جده « لتدوين الوفاق بين الطبقات وإنهاء سيطرة الطبقة الواحدة » مسيل الاشتراكية العربية لأن هو إنهاء سيطرة الطبقة الواحدة أي طبقة وليس لتبدال ظالم بظالم أو طبقة ظالمة بأخرى .

ولعل فيما قلناه من اشتراكية العربية خير نهج للحديث عن السبيل الآخر الذي سلكه بلعث تراثنا الروحي وحضارتنا الإسلامية الرئيس جمال عبد الناصر في السبيل الروحية في الميثاق .

السيبل الآخر : انه ادرك ان الاسلام هو الدين الحنيف بما رسمه لجنته من حدود ومبادئ لاصلاح الفرد وتوجيهه الى اسمى المعاني النفسية والحقيقية باعتباره البنية الأولى في بناء المجتمع لم يرسم من المبادئ والتعاليم ما يعمق في نفسه الشعور الديني ويقوى لديه الاحساس بالكرامة الانسانية فينتجه بحبه ومشاعره الى الجماعة بمثل فيها ويتفاعل معها تفاعلا ايجابيا بناء .. فليس هذا في الدين القيم فأقام دعوة الميثاق الوطني في جوهرها وآمالها وأهدافها على دعوة الاسلام وجعل فيه العليق ملتقى مع القيم الانسانية التي رشدتها في مجتمعاتها الاسلامي فالتخل سبيله الآخر للصحة الروحية في الميثاق المطابقة بين كتاب الله وسنة رسول الله عليه السلام وبين دعوة الميثاق لتستقر هذه الحقائق في يقين الناس على اساس من الثقة بالكتاب العزيز والحديث الشريف وتجدد به الفضائل رادها الذي لعبا به وبصر حقيقة الصفاء.

ولهذه هي المبادئ السبعة المشهورة التي اتت بها الثورة لواجهها ما كانت عليه حالها قبل الثورة وكلها من صميم تعاليم الدين القويم ولها من كتابه اسناد واسناد وقد نوه الميثاق من هذه المبادئ في بابه الأول :

١ - « فاقصاء على الاستعمار واموانه من الحقنة المصريين هو هدفنا لما يطالب الاسلام لاهله من المرة قال تعالى « واهل المرة والرسوله والمؤمنين » ويندد بالموافاة والاستعمار واتخاذ اليد ضد الامم في قول الله « بشر المنافقين بان لهم عذابا اليما الذين يتخلون الكافرين أولياء من دبر المؤمنين أيتنن عنهم المرة فان المرة لله جميعا » ،

٢ - « اما القضاء على الاقطاع » فان الاسلام لا يرضى عن الكسب الا اذا كان مشروعا ومن مولود طيبة لا من الاستغلال والكسب غير المشروع كما كان يفعل الكثيرون من اصحاب الملايين قال تعالى « ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » وقوله حل شأنه « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بصلاب اليم » .

٣ - « والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » هو مبدأ الاسلام في النهي عن الاحتكار وان المحتكرين مطروبون من رحمة الله ولا يرضى بان يكون للحمل سيطرة على الحكم قال تعالى « ولا تاكلوا اموالكم بكم بالباطل وتدلوها الى الحكام لتاكلوا فريقا من اموال الناس بالباطل وانتم تعلمون » .

٤ - « اما اقامة عدالة اجتماعية » فهي امر الاسلام باعامة العدل قال تعالى « يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط » ويجمع بين العدل في الحكم والعدل بين افراد المجتمع في حياة قوامها الاحسان والبر والتضامن الاجتماعي قال تعالى « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتناء ذي القربى » .

٥ - « اما اقامة جيش وطني قوى » فهي استجابة لدعوة الدين الحنيف بتمديد القوة في كل حائل من جوانب الدولة ومن اولها الجيش

الفاخ من البلاد قال تعالى « وأهدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .

٦ - « وأخروا إقامة ديمقراطية سليمة » وهي مبدأ الإسلام في المعوى الى الشورى وإقامة الحكم على أساسها يصف للمؤمنين بقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » وأمر الرسول الكريم بقوله « فاعلف منهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » .

هذه هي المبادئ الستة التي قامت على أساسها الثورة المشاركة والتي سجلها الميثاق ارتباطا مع الأمة عليها لم يتحدث الميثاق بعد ذلك من القنرات الثلاث التي يجب أن تسلك بها نفسها لتتصد لحركة العصر التي تخوض لهاوها وهذه هي القنرات :

١ - « الوعي القائم على الافتتاح الملقى النابع من الفكر المستنير والنابع من المناقشة الحرة التي تتعد على سيطرة التعصب أو الأوهاب » وهذا ما يرشد إليه الدين القيم حين ينهى عن أن يتبع الإنسان ما ليس له علم ويعتبر الإنسان مسئولا عن مناهضة الظلم فيه من مسيح وبصر وقلب قال تعالى « ولا تعفوا ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان منه مسئولا » ثم يدلنا على المنهج العلمي السليم من استماع سائر الأقوال ووزنها بالبحث والنظر والمناقشة الحرة الخلاقية من التعصب للأحزاب والجماعات العنصرية قال تعالى « والذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب » .

٢ - « والحركة السريعة الطبقة التي تستجيب للتطويع في معالجة النضال مع الإرباط بأهدافه ومثلها الأخلاقية بالاستجابة للتطويع تتضح في قوله تعالى « ولا تقاطعهم هذا المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم » فإذا انتهك الأعداء حرمة المسجد الحرام بالقتال فيه فلا تحف جامدين بل يبادلهم القتال استجابة لهذه الظروف على وجه السرعة . أما رعاية المثل الخلقية والأهداف فهي بمثابة حرس عليها الميثاق وتتضح في قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » فهو أمر بالقصاص مع عواطف مثلهم وأخلاقهم المعبر عنها « بتقوى الله » .

٣ - « أما الموضوع لى رؤية الأهداف وتجنب الانسياق الانفعالي » ذلك أساس عام في التثبت والتيقن قبل الحكم على الأشياء وعدم التأثر بالإنفعالات التي يؤدي التأييم بها الى الابتعاد عن الطريق القويم ثم التدم فيما بعد وهذا يتضح من قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أن حادكم فاسق نبذة فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

هذه فقرات تصور المبادئ التي قام عليها الميثاق وتبين أنها تتفق بمبادئ الإسلام وهكذا ننسق الميثاق في مابه الثامن مع التطبيق الاشتراكي ومساكته « أن العمل الإنساني العتلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع

لكن يحقق اهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب .
والعمل حياة . ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان العمل
الوطني المنظم القائم على التخطيط العلمي هو طريق الفد . وهذا هو
الاسلام يجعل العمل راس المال قبل كل شيء قال عليه السلام « حمل
برقي تحت ظل رمحي » وقال تعالى « هو الذي حمل لكم الارض ذلولا
فامشوا في مناكبها ، وكفوا من رزقه » والفران يدمعا الى العمل دفعا
فقال « وقل اعملوا فسمي الله مملكم ورسوله القومون » وقوله « فاذا
قصيت الصلاة فاستنبروا الى الارض وابتموا من فضل الله » والعمل هو
الاسلام مطلق واسم الرحاب غير مفيد باطلر طالما ليس فيه اضرار بالعم
والاسلام حين يفتح باب العمل على مصرعيه امام المسلمين كافة اما
يدفعا للكب الحر التنظيم في محاولة ويرق كبر قبل تعالى « لا يلاف
قريش ليلامهم رحمة التسلم والصيف فليصدوا رب هذا البيت الذي
اطعمهم من جوع وآمهم من خوف » كما امرنا ان نلتك طريق الراحة
لنظم ونظم قال حل شامه « فلينظر الانسان الى طعامه انا صيبا
الماء صبا ثم تشقنا الارض شقا فانبتنا فيها حبسا وعتبا وقضيبا
وزيتونا ونخل وحبلاتق طبا ومأكلة وابا متلما لكم ولا تمانكم »
ووجهها للصناعة وما فيها من اهمية ، ويشير الى صناعة الحديد « فيه
نفس شديد ومنافع للناس » وقال تعالى « وعلمناه صنعة لبوس لكم
لنحفظكم من باسكم » وقال تعالى في صناعة الالاس « قد اوتوا
عليكم لباسا يوارى سوءاتكم وريشا » والله يحصل العاملين مراتب
بحسب العمل قال تعالى « ولكل درجات مما عملوا » وقال « فضل
الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدتين درجة » .

ويقول الميثاق « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن
الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن ان تتحقق الديمقراطية السياسية
في ظل سيطرة طبقة من الطبقات والصراع الحتمي يكون حله سليما
في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تطبيق تقويم الفوارق بين الطبقات »
واننا نلتزم ذلك في الاسلام حيثما دعا الى ان تكون ملكية الارض
وموارد الثروة ومصادر الانتاج موزعة على صعيد شعبي متقارب
الفوارق اما اذا صار الملك والتمس في جانب والفقر والفساد في جانب
آخر فالديمقراطية السياسية سرايا لا حقيقة له قال تعالى « كيلا
يكون دولة بين الاقبياء منكم » وقوله تعالى الى جانبه « وامرهم شورى
بينهم » اذ لا يكمل ان يكون الامر شورى في لمة ما الا اذا كان افرادها
كوى اقصية فيما يقدرون الرأي فيه .

ويص الميثاق على « ان التنظيمات الشخصية وخصوصا التنظيمات
التعاونية تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وقصا لتسكين الديمقراطية
السليمة » وهكذا افصح الثور الطريق امام التعاون ليؤدي رسالته
المستعدة من تعليم الدين القيم ولتحقيق تعونه التي هي قيس بين تلك
الدعوة المساوية التي تأسر الانسان بعمل الخير قاسم الميثاق الى
التنظيمات التعاونية والعمل على تنميتها وازدهارها بغتبارها من
اجهزة الدولة الديمقراطية الاشتراكية وقد تخطت دعوة الاسلام لها
وحثه عليها في قوله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

وقوله حل شأنه » وعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » .

● ويذكر الميثاق أن « الحرية وحققها هي القادرة على تحريك الإنسان إلى ملاحقة التقدم وعلى دفعه . والإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو نالؤه القدر . ولأنه لن يستقر في أدراكنا أن القانون في المجتمع الحر خدام للحرية وليس سيما مصلتنا عليها » لقد اجتمع العلماء على أن للفرد في الجملة الإسلامية حقوقا وحريات لا يملك الحاكم أن يمسها أو يثقل بها بحر حق بل أن الحرية ركيزة من ركائز العقيدة الإسلامية ولن الحفاظ على كرامة الفرد وحرته أصل إسلامي لا يتصور إهداؤه بغير إمداد روح الإسلام نفسه ، فمكثاة الفرد في الجماعة الإسلامية هي المكثاة الزهيدة التي وضعها فيها خالقها حيث يقول » ولقد كرما بى آدم » وقوله حل شأنه » وأذا قل ربك للملائكة إلى حامل في الأرض خليفة » . وأول القيم في الدين الإسلامي « الحرية » إذ جاء الإسلام لتحرير الإنسان من المودية فالحرية الدينية والحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الشخصية كل أولئك قيم حطلة كفلها الإسلام وحققها بسياج من التشريع شرط واحد هو ألا تتنوى هذه الحرية إلى المعوضى التي تضر بمصلحة الفرد والجماعة ، والقضبان الكريم يقول في الحرية الشخصية « فلا عدوان إلا على الظالمين » أما حرية الملاك فقد قررهما بعوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأثروا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فإن لم تجدوها فيها أحبا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن قبل لكم ارجعوا فارجعوا » أما الحرية الدسفة فقررهما بعوله تعالى « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » .

ويصم للميثاق على مقاومة التمييز العنصري » أن أصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو أدراك سليم للتمييز الحقيقي لسياسة التمييز العنصري فإن التمييز بين الناس على أساس اللون هو تعيد للتعرف بين قيمة جهودهم » والإسلام قرر أن الناس جميعا متساوون في طبيعتهم البشورية وأن ليس هناك جماعة تفصل غيرها بمسب عصرها الانساني وحلقها الأول وإحداءها من ملالة حاصة وأن التفاصل بين الناس إنما يقوم على أمور أخرى خلوجة من كل ما سبق فيقوم على أسس كميائهم وأصالحهم وما يقلمه كل منهم لربه ونفسه ومجننهم والإتسالية جمعاء وهي حقا يقول الله تعالى « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاهم إن الله طيب خبير » وهكذا يقرر ذلك سيدنا رسونه الله عيه السلام في خطبة الوداع فيقول : « يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أبائكم واحد ولكم آدم وأدم من تراب وليس لفرس على صهي ولا لصهي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى » ويلهب ديننا في تحديس كرامة الإنسان بمض النظر من لونه وحسنه وعقيدته إلى الأمر بمعاملة الجوس كمعاملة الكتابيين قال عليه السلام : « سوا لهم سنة أهل الكتاب » ومعاملة الرقيق بالرقيق قال تعالى : « وأتوا الله فيما ملكت أيمانكم » .

ويذكر الميثاق حرية العقيدة فيقول : « ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة » .

وقد بالغ الاسلام في تقديس حرية العقيدة الدينية حتى منع اكراه الناس على رأى ولو كان هذا الرأى هو الاسلام نفسه قال تعالى : « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » وقال جل شأنه : « افانئت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ولم يقم الاسلام عند تقرير هذه الحرية بل قرر لأهل الكتاب حرية كاملة غير ان يصدوا الله على طريقتهم دون أن يكونوا فى ذلك هدفاً لمسخة أو موضعاً لأذى فقلل عليه السلام « من أذى ذمياً فقد أذى » وقال « من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته قلنا خصمه يوم القيامة » .

ومما يهش له أن اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي التي تضم ممثلى مائتى كنيسة فى أكثر من خمسين دولة شرقية وغربية أصفوت خلال اجتماعها في باريس قولوا أشادت فيه بالميثاق الوطنى وامتنرت اللجنة للميثاق « ثمراتاً لتقدير رسالة الدين ومبادئ الحرية الدينية وقواعد العدالة الاجتماعية » كما جاء في قرار اللجنة أن « الميثاق يعتبر عملاً إنسانياً يقديس حرية العقيدة ويرس قواعد العدالة الاجتماعية على أساس قومية من الحق والضمير ويرمى حقوق الإنسان فوق مستوى المآرب السياسية والمصالح الدنيوية » .

ونص الميثاق على حرية التعبير بقوله : « ان مسؤولية التقيد والتفقد الدائى بمنح العمل الوطنى دائماً فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

وكما نص الإسلام على مساواة الحاكم للرعية قال تعالى (وشاورهم فى الأمر) فقد جعل مناصحة الرعية للحاكم واجباً عليها لذلك فرضه الله على المؤمنين فرض كفاية قبلما بأصل من أصوله هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وهل المناصحة مناصحة الرعية وتوجيهها بسلوك رعية ونعوس واضحة حتى قال عمر رضى الله عنه : « رحم الله أمراً أهدي إلى عبودتنا » فوضعا توجيه الرعية فى موضعه الصحيح والحق أن أدراك هذا الدور الذى تؤديه حرية التعبير والتفقد الدائى فى سيانة النظام الديمقراطى وجعل الرأى العام على بصيرة كاملة بمحررات المسائل العامة يجعلنا نؤمن بضرورة الإسلام له فهو مشاركة فى تبصير الحكم ووسيلة إلى تحرى الحق ومعركة الصواب من الأمر .

وينادى الميثاق بالمساواة بين الرجل والمرأة فيقول : « ان المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ولا بد أن تسقط بفأيا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة » .

ولقد شمل الإسلام المرأة بسطفه ورحابته فى جميع شؤون الحياة وسما بها إلى منزلة رفيعة لم تصل المرأة إلى مثلها بل لم تصل إلى ما يقربه

منها في آية شريفة أخرى من فرائع العالم قديمة ومتوسطة وحديثة
وسرى إليها وبين الرجل في القبلة الانسانية المشتركة وفي الحقوق المدنية
العامة وخاصة حق التعليم وحق العمل ولم يفرق بينهما إلا حيث يسر
إلى هذه التعرقة طيبة كل من العيين وما يصلح له ومرامدة الصالح
العام وصالح الأسرة وصالح المرأة نفسها قال تعالى (فاستجب لهم
ربهم أنى لا أشيع عمل حامل منكم من ذكر أو أنثى بفسكم من بعض) .

وقال جل شأنه : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس
واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء) وقال تعالى :
(ولهم مثل الذي طهروا بالمعروف والرجال طهروا بدرجة) فللمرأة من
الحقوق في نظر الإسلام مثل ما عليها من الواجبات والرجل مثلها
واجبات بمقدار ماله من حقوق وحتى الدرجة التي منحها الله له وحصل
له المقاربة على الأسرة بسببها ليست حقا خالصا من الواجبات .

ويصير الميثاق على حق الطهارة فيقول : (إن الطهارة هي صاندة
المتقبل ومن واجب الأحياء العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من
لحوم مسئولية العيلة يحتاج) وأنا لتسمع صوت الإسلام بإحدى
بعمامة الطهارة وينص إلى رعايتها والصيانة بتعليمها وتاديبها وعطف
قلوب الآباء والأمهات على أسانها وجعلها ربة الحياة الدنيا وفرع لها
من الحقوق عالم تفرقه أوروبا إلى أواخر القرن السابع عشر ولا يسع
المجال للأفاضة فيما برره الإسلام للطهارة من حقوق تومي لها الحياة
الكريمة الملمنة نال عليه السلام - الفصل ديسر بعده الرجل ديتار
يفقه على عياله) وقال صلوات الله عليه - (من كان له صبي فليصحب
له) وهكذا يرى الإسلام قد انصف الطهارة فصح وادها وقتلها قال تعالى
أولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن مرونهم وأبائكم) وبراء حررها
مما كانت صاندة من صف وقسوة لم أخط يوصي بهم قال عليه السلام :
(الزموا أولادكم وأحسنوا أدبهم) .

وينص الميثاق على حماية الأسرة فيقول : (إن الأسرة هي الطيبة
الأولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من
أن تكون حامية لتقليد الوطن) وللأسرة في الإسلام مكانتها القديمة
ولذلك رب شئونها وجعلها تعيش في أطوار من التكافؤ والوودة والتراحم
ورسم لها خطوطا هيصة للونام والمواظف وتجنب الشقاء والشتاق
لأنها النخبة الأولى التي إذا صلح أفرادها صلح المجتمع كله قال تعالى :
(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجا) وقوله جل شأنه : (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا
لتسكنوا إليها وحصل بينكم مودة ورحمة) ثم عاد الإسلام بعد ما أكد
رابطة الألفة ووشيجة المحبة والرحمة بين الزوجين لدعو الإبتدال للبر
بالوالدين قال تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه) . وقوله تعالى :
(ونصى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين أحسنا إما يبلغن عندك الكبر
احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما
واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل وب ارحمهما كما ربياني
صغرا) وواجب الأب وواجب الأم لما ن قرروا في حياة المنزل بينهما

وقد بين أولادهما سلوكا يقوم على الأثر والتعاون العكري والعمل وان
تتشبه كل أسرة بيتها وبناتها على النظام العادل الأمين الذي يستمد
مبادئه من الدين وقد قال عليه السلام : (ما نحل والد ولده نحلة أفضل
من أدب حسن) وإن الفصل الأدب وانفعه أن يتلقى الناشء في أحضان
الأسرة الواعية الصالحة تربية سليمة وتوعية وطنية ثابتة لتتوارث للأسرة
أسباب الحياة وقد قال عليه السلام : (كلكم راع وكلكم مسئول من
رعيته فالرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت
زوجها وهي مسئولة عن رعيته) وهذه الرعاية تكون الأسرة الصالحة
التي يرضاها الإسلام ويوضح معالمها دستور الثورة فتكون دعائمها
الحق والدين والوطنية .

ويقتر الميثاق من السلام (أن شعبنا يستند في السلام كمبدأ يستند
فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين
يشاركونه نفس الاعتقاد) .

إن السلام إذا كان مبدأ الثورة من الميثاق ، فهو شعار المسلمين
في مشرق الأرض ومغربها منذ ظهور هذا الدين الكريم حتى اليوم
وهو من أعظم القيم الدينية حتى قيل إن الإسلام من السلام الذي
هو ضد العدوان ، سلام بين العبد وبين نفسه وبينه وبين الله تعالى وبينه
وبين غيره من الناس ، والإسلام دين يدعو إلى السلام ويضع هذه القيمة
على رأس القيم التي فيها صلاح العالم وخيره والأخلاق بعده وهما في
ومن ورثها الإسلام تنتصر في العالم لأنها الحق قال تعالى : (وإن
جئوا السلم حاجت لها وتوكل على الله) فمن جاء مسلما لنبيي أن
تعاون وإياه وبهذا التعاون يتم التآلف ويقوم العمران قال تعالى : (وإذا
جاءك الدين يؤمنون بإياتنا قل سلام عليكم) .

وإذا كانت صميمتنا في هذه الحياة وعلى هذه الأرض (السلام عليكم)
وهي شعارنا الذي نبتدى به في شعار أصحاب الحق في الآخرة لأنها
أعظم قيمة يسألها المرء في دنياه وآخرته قال تعالى : (دعواهم يهب
مستطاعك اللهم وتحتهم فيها سلام) وقد دعانا الإسلام إلى أن نهتدى
بالسلام في حياتنا وسلوكنا وأن نحمل سلاما بالقوة إذا لزم الأمر فلهذه
آية الكرمة تشير إلى السلم المسلح في قوله تعالى : (وأمدوا لهم ما
استطعتم من قوة ومن رباط الجبل يرهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين
من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)

ويذكر الميثاق حق المواطن في العدل فيقول : (كذلك فإن العدل
الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون ساحة غلبة ومعبدة
الحاكم على المواطن ، أن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر ولا بد أن
يصل إليه من غير سوانح ملادية أو تعقيدات أدلرية) .

ولقد حرص الإسلام على توفير العدل لجميع المسلمين بل جعل
العدالة واجبا إنسانيا عاما تعش في قلوبه الإنسانية كلها على هدى
مستقيم لا موج فيه وعندما نتجه إلى نفسوصه يواحبنا قول الله
صباحانه : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن

المعناه والتكر والحي) وبوجهنا قوله تعالى : (ان الله يأمركم ان يؤدوا الامانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) بل ان الصلاة الإسلامية تم الصلوة والولي على السواء قال تعالى ولا يصرفكم عنكم شأن (هاء) قوم على ألا تعدلوا ، أصدلو هو أقرب للتقوى) بل جعل الصلاة حقا للضعيف والتقوى والجاهل والمالم والدول المتقدمة والدول المتخلفة فليس للمتقدم حق فوق حق المتخلف في الوجود وان الأحاديث النبوية تدعو الى العدل فقد قال عليه السلام عن ربه : (إمامي اني حزب الظلم علم نفسي وجنته بينكم محرمنا علا تقاضوا) وأن النبي عليه الصلاة والسلام ليصرح بأن كل عمل قبل الصلوة الا ظلم العباد فان الله لا يعمره اذا لم يساند العباد الذين وقع الظلم منهم وان الاسلام قد وسع دائرة العدل الملقاة في داخل البلاد وفي علاقات الدول نظاما لم يشهد العالم مثله عدلا .

ونرى المثالي على حق كل مواطن في العلم فيقول : (حق كل مواطن في العلم متى ما يتحلى استعدادا ومواقفه ان العلم طريق تميز الحرية الأساسية وتكريمها كذلك فان العلم هو الطامة القادرة على تجديد شباب العمل الوطني وإضاءة أفكار جديدة اليه كل يوم ومناصر قائمة جديدة في ميادينه المختلفة)

ولم يسبق الاسلام دين وقع من العلم كموقع الاسلام من الدعوة اليه والإشادة بفضل دول ما نزل من القرآن على النبي الامي طهه السلام . امرا باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق ، افرا وبورك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم .

وفي القرآن والسنة من الامثلة مفصل العلماء ما يلح النظر الى سمو مكانة العلم في الاسلام قال تعالى : (شهد الله انه لا اله الا هو العليم والمداد الشهداء يوم القيامة) ويدل على فضل العلم قوله عليه والملائكة وأولو العلم) وفي الحديث عن النبي عليه السلام : (يؤخر عباد السلام : (قيل العلم خير من كثرة العبادة) ويحث الله تعالى على طلب العلم بقوله : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ويعود النبي الكريم : (طلب العلم فريضة على كل مسلم وصلم) ومثل علمه السلام في فضل الرحلة في طلب العلم : (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع) ولا يرى الاسلام أن العلم حدا ينتهي عنده العلم فعلى تعالى : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) فليأخذ كل من علم طاقته ويرى العلماء ان العلم المطلوب في الشرع بوجاه : (ما هو فرض عين) وهذا واجب على كل مكلف وممنه : (ما هو فرض كفاية) وهو واجب على جميع المكلفين لا فردا بدائه ومما على الذين النوعين فهو (مستلزم أو واجب) ونتيجة ذلك كله ان العلم في الاسلام هو شرف وواجب وحق فهو شرف لما ذكرناه من النصوص التي تشيد بفضل العلم وترفع مكانة العلماء . وهو واجب لما ذكرناه من ان العلم اما فرض عين أو فرض كفاية ، وهو حق فان الاسلام يفرض على العالم ان يعلم وعلى العاقل ان يتعلم كما قدمنا ولذا كان من الواجب على الانسان ان يسعى لتحصيل العلم وعلى الدولة والمجتمع ان يسيرا له الوصول الى هذا الحق فهو من الحقوق الطبيعية في الاسلام .

وأخيراً نستطيع مد هذه البؤلة أن نشير إلى حقيقة ثابتة لا دحض لنا من الإشارة إليها وهي أن الإسلام قد عني بوضع تنظيم فاسمائل للدولة والمجتمع الذي تقوم عليه الدولة ، وضع هذا التنظيم في صيغة مبادئ كلية وأصول عامة كما أسلفنا وحيداً إلى العقل الإنساني أن يسي على هذه الأصول جميع الأوضاع والأجهزة التنفيذية التي تعنى بمساحات عصره على ضوء ظروف هذا العصر بشرط أن يكون هذا البناء دائماً في إطار هذه الأصول العامة والكليات تامة كل حيل في كيفية تطبيق هذه الأصول العامة والتعاليم الكلية وإيجاد الوسائل العملية التي تضع هذه التعاليم موضع التنفيذ - كانت تبعة كل جيل في هذا الشأن تسمية كسرة ولا نفعو الحقيقة إذا قلنا أن جيلنا كان من أصدق الأجيال في حمل هذه الأمانة فإن مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه السيد الرئيس المفدى جمال عبد الناصر للأمة العربية ولكل أمة إسلامية تريد أن تهتدى بهذه هو تطبيق مبادئ تعاليم الإسلام الكلية تطبيقاً يلبس مطالب هذا العصر .

ونوضح ما نشير إليه بقول : أن الإسلام عني بوضع هذه التعاليم الكلية في نضائها الثلاث من خلقية واقتصادية وسياسية . تعاليم سياسية ضربة إلى جانب تعاليم اقتصادية حاسمة حتى تتفاعل هذه التعاليم مع التعاليم الخلقية ليستقيم أمر المجتمع الإنساني إلى أبدا الدهر .

وهذه التعاليم بفروعها الثلاثة تتسائد وتتفاعل معاً في تنظيم المجتمع وهذا التسائد والتكامل في التعاليم الإسلامية بفروعها الثلاثة هو ميزة النظام الإسلامي على جميع النظم الناقصة أو المعاصرة وهذه آية كريمة فيبر لنا مدى هذا التسائد والتكامل قال تعالى (والذين يحبون كبرياء الأثم والتواخس وإذا ما غصوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون . والذين إذا أصابهم البأس هم ينتصرون) فالشورى في الآية (وأمرهم شورى بينهم) هي الدعامة الأساسية للديمقراطية السليمة ويجمعها من اليمين تعاليم أخلاقية رفيعة لمتزعمها المواطنون جميعاً (والذين يحبون كبرياء الأثم ... الخ) ومن اليسار باتحاد اقتصادي معين يهدف إلى توجيه سياسة الحكم إلى أكبر بالمواطنين (ومما رزقناهم ينفقون) وهو أساس الاشتراكية الرشيدة . والفقرة الأخيرة (والذين إذا أصابهم البأس ... الخ) تعلقنا إلى نطاق داخلي ودولي مما فإذا أصاب مجتمعنا عدوان من مجتمع آخر فهو يتهاننا من الاستسلام وبأمرنا بضد العدوان وأعداد القوة لندفعه حتى ننصر على النفس ، وهكذا تقتصر الديمقراطية السياسية بديمقراطية اقتصادية وينهج أخلاقى لمتزعمها المواطنين ولا كانت ديمقراطية زائفة فاشلة .

ملحمة

ولو أن باحثاً صنع كل كلمة في هذا الميثاق وكل ميداً قام عليه جواراد أن يرجعها إلى نظائرها من كتاب الله ومئة رسوله لاستطاع أن يأتي في ذلك بما يطمئن القلوب ويشفي الصدور ويوضح السبيل القويم الذي سلكه معلمنا الأكبر فليسوف انوره المومة جمال عبد الناصر في التمسك الروحية بالميثاق - ولاعجب في أن سلك بنا البطلون المؤمن

(جمال) هذا المسلك ليجدد ديننا وقيمنا الروحية ويرى أبناءنا تلك التربية الطيبة والدينية التي نالت أكبر قط من حماية الأمم الإسلامية ومعكرها ، فكان التفقه في الدين والتحلل بالفضائل والتحلل عن الرذائل أسسها غايات التربية الإسلامية وهي هذا يقول عليه السلام (إنما يحبب لأنهم مكانهم الاخلاق) وللتربية الروحية في النظم الإسلامية وسائل نظرية وأخرى عملية :

أما الوسائل النظرية فتتمثل في شرح الفضائل والرذائل وتحبيب الفضائل إلى النفوس ببيان محاسنها وما لها من آثار نافعة في حياة الأفراد والجماعات ، والتنفير من الرذائل ببيان مساوئها ومآلها من آثار ضارة هدامة قال تعالى (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)

وأما الوسائل العملية فهي أهم بكثير في نظر الإسلام من الوسائل النظرية وهذه الوسائل العملية هي :

الأولى : أن يثبت الأخلاق من طريق القدوة الصالحة ومحاكاة السويك الفاضل وفي هذا يقول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

— الثانية : تتمثل في أخذ الصبي وفيه بدوالة الفضائل الخلقية والواجبات الدينية مواولة عملية حتى تصبح هذه الفضائل وهذه الواجبات عادة وطبيعة له وفي هذا يقول عليه السلام (مروا أولادكم بالصلاة لسبح واضربوهم عليها لعشر)

الثالثة : تتمثل في ابتعاد المؤثرات الضارة بالأخلاق ، ومن ثم يرى مفكرو الإسلام أنه من الواجب أن يستبعد من الدراسة في المراحل الأولى الأدب المكتوف والطبع شعره وشعره وقصصه لما يحدثه هذا اللون من الأدب من اثر سيء في أخلاق الناشئة (روههم من الشعر اضعفه ومن الحديث آخره)

وبلشنا جميعا بفكر أن نبحث بهضتنا وحلوس قيمنا الروحية (وليستنا جمال) قد أخذنا بهذه الوسائل الإسلامية في شحن أبواصنا بالتوجيه الإنساني وأعدادنا للسير في طريق السلوك القويم لتحقيق

القيم الأخلاقية أو الروحية أو الإنسانية الفاضلة المستوحاة من
توجيهات الدين وتعاليمه .

وهكذا تلمس في الميثاق نعمة من الروحانية المتدفقة وبمس
المكاسة بوزارة متوهجة لتلك المقيدة المتغلطة في قلب صاحب
الميثاق وشعر بأن { عبد الناصر } لم يكن هو الذي يتحدث بالميثاق من
خلالة الأشراف المؤمن ورواء الإسلام الهادف ولكن المتحدث به كان حقاً
أهل أمة ورجاء شبيب ولسان نهضة وعنوان بحث وصوت تاريخ ، أنه
انتفاضة البقطة وومضة الوحي وإطلاقه القائد لأمنه الحرية إلى أفلاك
المستقبل الياسم والفد المشرق السعيد . . .

الوحدة العربية

بمقام

محمد رضا

الجمهورية العربية المتحدة

- ٩ -

تتمتع الجمهورية العربية المتحدة كدولة عربية من حيث الطاقة البشرية ، فعدد سكانها يبلغ نحو سبعة وعشرين مليوناً ، ومن حيث الدخل القومي الذي وصل إلى نحو ١٤٠٠ مليون جنيه ، ومن حيث الميزانية التي بلغت عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ م ١٠١٢٦٢١٥٥٠ جنيهاً دون شركات القطاع العام ، ومن حيث إمكاناتها على الدفاع والكفاح ، ومن حيث تقدمها العلمي والعلمي ، ومن حيث مقدرتها إيجورها الاقتصادية والثقافية ، ومن حيث ثروتها الزراعية والصناعية والمدنية ، ومن حيث سمعتها العالمية فهي صانعة الحضارات ، وهي أول مجتمع بشري متحضر ، هذا إلى أهمية موقعها الجغرافي والاستراتيجي ، وإيمانها العميق بقوميتها العربية وبخاصة في هذه الفترة التاريخية الحاسمة .

هذه الميزات الفائقة هي التي أرهبت إسرائيل ، وجعلتها تعيش في قلق وعدم استقرار ، وحالت بينها وبين تحقيق أطماعها التي تشمل في أن يكون لها دولة تمتد من النيل إلى الفرات إذ أنها تعلم علم اليقين أن الجمهورية العربية المتحدة لن تتوانى في الهجوم عليها بمتبوترة إذا ما سولت لها نفسها العدوان على أي شبر من أية أرض عربية .

وهي الميزات التي دفعت الجمهورية العربية المتحدة إلى أن تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مباشرة كما يقول الميثاق « في صنع التقدم وفي بعميه وحمايته ، وأن هذه المسئولية تعتمد لتشمل الأمة العربية كلها » .

على أن تقدم الأمة العربية أساس في هذه المرحلة التي تقتضي منا استغلال جميع طاقاتها وإمكاناتها حتى شنت للعالم أننا لسنا أمة متخلفة ، وإنما لسنا حظراً على البشرية عامة على العالم ، وحتى نبحر من ألهان الرأي العام العالي ما يقتضيه به تحركات وإكاذيب الصهيونية العالمية والاستعمارية من أننا مازلنا نعيش عيشة بدائية وأننا مازلنا نعتبر ببقالية العصور الوسطى ، وإنما قوم معوقون للتقدم البشري .

هذا إلى أن تقدمنا في هذه المرحلة سيؤدي إلى أن نبش جهودنا ونطلق بأقصى طاقاتها وأن نصح طاقة بشرية فعالة يمكنها الدفاع عن حقوقها والنهوض بمسئولياتها .

م ١١ - مع الميثاق

أسس الوحدة العربية

والوحدة العربية قد وجدت صهاها في قلب كل عربي مطحس واع، واصبحت هدفا من أهداف القومية العربية ، فالأمة العربية كما يقول الميثاق : لم تعد في حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة ، واصبحت حقيقة الوجود العربي (١) .

فالوحدة العربية قد استكملت حاضرها ، ونهيا لها من العوامل المالم بنهيا لأية وحدة أخرى فهي تقوم أولا وقبل كل شيء على الوحدة الثقافية التي تقوم على وحدة اللغة وعلى وحدة الفكر وعلى وحدة الممن يل على وحدة العادات والتقاليد والسلوك .

وهي تقوم ثانيا على وحدة التاريخ ، وحدة التضال العربي بل الوحدة السياسية والاقتصادية والدينية ، كانت كذلك في عهد ارتفاعه ، وفي عصرى الفولس الأموية والعاسية ، وعمرت للمعن في أيام المماتيين وهي عصر الاستعمار الأوربي . وهي قد دامت من نفسها لحد التثار ، ودفع الصليبيين ثم النقت حيوشها أحياء على نرى فلسطين ، وسال الدم العربي دملها عن هذه الأرض العربية ، وفي كل بلد عربي تذكار الأناء تاريخهم الطولى والنضالي ، هذا التاريخ الذي يشكل حصر الزاوية في بناء وجدانهم ان صبح هذا التعبير ، والعرب في كل مكان لا يمكنهم أن يخطوا عن هذه الذكريات ولا أن يتخلوا من هذه الأحداث التي هي جزء لا يتجزأ من سميرهم الحي .

وهي تقوم ثالثا على وحدة الأمل وعلى الالتقاء على شافة موحدة ، هذه الشافة هي لا الوحدة (ولن تعد أي عربي يماوى في هذه الصاية أو لا يؤمن إيماناً حقيقياً بالوحدة ، الوحدة هي أمل العرب وهي متعلهم بهي طرفهم الى العرة والممة، ومستقل الأمة العربية متوجه على هذه الوحدة ، وصير الأمة العربية مرتبط ببعضه بعض ، والكيان العربي كل لا يتجزأ ماد، اقتطع منه جانب تأثرت جميع الجواب ، واصورت الارض العربية كلها ، ويؤكد ذلك الواقع الحي في فلسطين المحتلة ، ومن أجل أولئك كله لم سد : الميثاق : الحقيقة حين قال :

« ينبغي أن اللغة العربية تملك وحدة الأمة التي تصنع وحدة الفكر والعمل .

ونكنى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الصير والوجدان .

ونكنى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمسير .

الصراع داخل الوطن العربي

وإذا كانت الوحدة هي الهدف الأسمى لكل الشعوب العربية ، فما بال هذه الوحدة لم تم حتى الآن ؟ لقد انذر ذلك الوصح دهشة الكاتب الأنجليزى أرنولد توينبي في محاضرته التي ألقاها في مصر بمصر ، لماذا تأخرت وحدة العرب ؟ ؟ فقال ما لسه : « ومن المدهش حقاً أن إعادة الوحدة هذه لم تحدث حتى اليوم » .

ولكن هذه الدهشة ستزول حتماً عندما يرى أن الوطن العربى تقسمه دول صنع الاستعمار حدودها منها ، وهذه الحدود المصطنعة إنما كانت لأموار منها - تقسيم مناطق البترول بين الدول الاستعمارية الكبرى ، ومنها إيجاد عروش لن أحطواوا للاستعمار في أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومنها تقطيع أوصال العالم العربى وتجزئته حتى يظل ضعيفاً وأساساً لا يقوى على دفع العدوان أو التخلص من الاستعمار . ومن الطبعي أن طبقة المملوك أو الطبقة الحاكمة التى تعيد من سلطاتها ومن أموال المستعمرين يهبها أولاً وقبيل كل شيء أن تبقى على هذا السلطان ، وأن تحرس الحرم كله على هذه الأموال حتى تعيش في راحة وبدح ورفاهية ، وبقاء سلطاتها وأموالها متوافقة على الاستعمار الذى يحمي لها هذا السلطان ، ويعتد عليها الأموال بهي ترتبط به وأن يكن ذلك على حسابها كمعويها أو مستقبل الأمة العربية .

ولا شك أن مثل هذا الوضع يقتضى مراعاة بين هذه الطبقة وبين غالبية الشعب ،

هذه الغالبية التى ترى قصورا قائم ، وحرمانات تنتهك ، وأموالاً تنفق على المبالل والمباخر والترف والأبهة ، وانحصاراً بينهم وبين حكامهم ، وترى دولاً مريبة أخرى ميرت من وصعها الاحتمام الراسمالى المستغل ، وأطاحت العروش الخرقاء وأخذت تقيم المشروعات التى تعود على الشعب بالخير ، بل بحياة أفضل ، ومستقبل آمن مطمئن ، وترى العالم فى ثورة اجتماعية حيث يؤصل للديمقراطية الحقبة ، التى تنهض بالشعب وتعمل لحرره ، وتؤمن بحقوقه .

هذه الرؤية الكاشفة القريبة والبعيدة ملكت على الشعوب العربية وجدانها ، وحدث بها الى أن تعالوا التطمس من وغمها المتخلف ، وأن يصل على هذه الرجعية وتقوى دعائمها ، وعلى هذه الأساس قامت ثورة تموز (يوليو) سنة ١٩٥٨ فى العراق حيث أطاحت بالملكية والرجعية وإن انحرفت عن الخط العربى الأصيل وهو العمل للوحدة (١).

(١) هذا قبل قيام ثورة ١٤ رمضان التى رجعت الى الخط العربى

وهو الأساس الذي قامت عليه ثورة اليمن التي اطاحت بحكم الأمراء ، وانتهت عهد الاستبداد والاستغلال .

على أن بعضهم يرمي أن الوحدة لن تتم لأن هناك خلافاً هائلاً بين الحكومات العربية ، ولكن هذا الخلاف لا يثبت أن يزول بعد أن يتحرر كل شعب عربي من سيطرة الرجعية التي ربطت عضلتها بمجلة الاستعمار ، فمن كان يقضي أن حكم عبد الله ووري السعيد مستنقضي ويختفي إلى الأبد ؟ ومن كان يحلم بأن حكم آل حميد الدين سينتهي إلى غير رجعة ؟

أن مجلة التواريخ لن تمتد إلى الورد ، وأن الشعوب لا بد أن تتحرر ، والخلاف المزعوم إنما هو خلاف ظاهري يخفي في طياته حقيقة أشورة الاحتجاجية التي شعلت الوطن العربي بأسره وإلى هذا يشير الميثاق بقوله :

« أن الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها مستغلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية . »

إن مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

إن هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي .. والتقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي ، والتجمع الذي تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية في العالم العربي هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التي تهب على الأمة العربية ، وتحرك حطراتها وتنسحب عبر الحدود المصطنعة .

إن التقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد في كل مكان من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة في كل مكان من الأرض العربية هو في حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة » .

نعم إن الصراع القائم داخل الوطن العربي إنما هو صراع بين القوى الشعبية التقدمية وبين الرجعية المستغلة ، صراع بين الشعوب المنظمة إلى أن تحكم نفسها بنفسها وبين العنة القليلة الانعطافية الانتهازية وهو صراع عنيف حاد . وقد كان متفجراً وحده لا من حيث الكثيرة والقلة بل من حيث استمئانة القلة بالدول الاستعمارية التي لسانها لأنها تحقق لها أطماعها في حياض البترول وفي ثروات الشعوب وفي السماح لها بإقامة قواعد عسكرية ، وهي في يدها السلطان والنفوذ والمال والسلاح فهي تحشد أحباؤها من الوصويين وضعاف القلوب ، ومن فطري الجهل عقولهم وافئدةهم لتضرب الحركات التحررية وتشرذم الثوار المناضلين ، وتعلمب ذوي المياديد والأهواف القويمة ، وإلى ذلك أشار ارتولد توينبي في المحاضرة التي نوهنا بها سابقاً وإن لم يقصص قال : « ورغم هذا هناك عناصر في عدد من الدول العربية قوية بما فيها الكفاية لتضع عقبات في طريق الوحدة ، وطريق الحصول عليها » .

الرجعية والاستعمار

ولكن لم تحاول الرجعية والاستعمار الحيولة دون الوحدة ؟ لقد حدث أن قامت وحدة بين مصر وسورية بإرادة شصيهما ثم تجمعت الرجعية والاستعمار وفي لذيالهما الصهيونية لمرب هذا الوحدة وقسم مرافها . لم يحدث ذلك ؟

حدث ذلك لأن الاستعمار بهمة ألا تكون وحدة بين الدول العربية على الإطلاق ، وهو مصر على موقعه منذ أن وضع قدمه في هذه الدول ، بل قبل أن يضع قدمه فيها وكان ستمر للاقتصاد عليها . لقد حصل ذلك حين توحدت مصر وسورية في عهد محمد علي ، فأحمرها على أن تتحلل عن هذه الوحدة وأن تعود إلى الاتصال وعدم تجاوز حدودها وقعه بعد أن أعطى اليهود والوثائق في أثناء حربه العالمية الأولى بالاستقلال تحت حكم موحد ثم شاء أن يمرق ما كان متصلاً ، وأن يقطع ما كان مترابطاً ، وشاء حين أعطى وعد بلفور ، وحين مكن لاسرائيل في فلسطين العربية ، وقطعه قبل ذلك حين استتموا الشام وألقى بالوحدة وحدة سورية ولبنان وفلسطين وما يسمى الآن شرق الأردن . وذلك حين قدمت البصة الأمريكية لتتوقف على مطالب التناحيين مع الحرب العالمية الأولى ، ولكنه صرب يرأى التناحيين مع الحائط وأقدم على تمزيق الشام هذا التمزيق اللير ، ولاشك أن الاستعمار حين يفصل ذلك أدماً يحافظ على كيانه ، ويبقى على تقوده .

أما الرجعية فلها شأن آخر هو أنها تعمل على أن يظل حكمها قائماً وإن يكن على أجساد النصب العربي . وقد وجد الاستعمار أقوى معين حين لم يعد في استطاعته أن يحافظ على سلطانة بالقرعة الملحة ، فلجأ إلى قصور الرجعية يحمي فيها ويدبر القوامرات ويؤلفها وينشرها ، وبمعدا بالمال والصلاح كما صنع في سورية حين الوحدة ، لقد جدد دعائته وأدامته وصحفه وصحائفه لغصم هذه الوحدة ، ولم يجد ما يؤيده وشده من أزره غير الرجعية . فما أن صدرت قوانين بوليس سنة ١٩٦١ التي قلم الظافر الاقطاع وتمطي للشعب حقبة المنصب ، وتمكن للعمل أن يأخذ طريقه ، وأن يضع يده على وسائل الإنتاج الكبرى حتى وجد العربة سائحة له وإذا هو يرسم المخطط ، ويدبر القوامرات للرحميين ويتسلل إلى قصورهم التي هي المربع المنصب له حتى كانت النهاية التي نهرقها ، وحتى كان الاتصال (١) .

ولا شك أن الصهيونية كانت هي أيضاً من وراء ذلك كله فالصهيونيون

((هذا كان قبل ثورة ملوس سنة ١٩٦٣))

يرون مصلحةهم الكبرى في إيجاد الديمقراطية في الوطن العربي إذ أنهم يؤمنون كل الإيمان أن بقاءهم في المنطقة متوقف على هذه الفرقة ، وأن طردهم منها متوقف أيضا على عزل كل بلد عربي من الآخر ، ومن هنا كانت تصريحات المسؤولين في إسرائيل بأن أي تغيير في وضع السلال العربية كالأردن والحجاز وسورية إنما يقتر تهديدا مباشرا لها وهي من أجل ذلك ستحارب لإبقاء هذا الوضع على ما هو عليه .

وقد صور الميثاق هذه الحقيقة تصويرا غامضا حين قال : « لن الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة ، وكان مجبواً الطبيعي بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

لن الاستعمار نفسه دورا لن يفرى منهم في تقرب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بظلامه وراء العناصر المستغنة بوجهها وبحركها

إن الوحدة بين مصر وسورية كانت حركة شعبية في المصميم ، أما الانفصال فقد كان حركة رجعية ، وإذا كانت الرجعية قد استعانت بالوصوليين والصكريين الذين لا يثنون إلا انفسهم فإن مضرها الجزيمة الملاحقة ، ومودة الأمور الطبيعية إلى ما كانت عليه فلاشك كما يقول الميثاق : « أن وحدة الأمة قد وصلت في صلاتها إلى حد أنها أصبحت تسجل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن أن نخل أساليب الانقلاب العسكري ، ولا أساليب الانتهازية الغريبة ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة على شيء إلا على دلائلها بأن النظام القديم في العالم العربي يعاني جيون اليأس ، وأنه يفقد أعضائه تدريجيا ، وهو يسمع من بعيد في قيوده الهزولة وقع أقدام الجماهير الزاحمة إلى أهدافها » .

تقد كان الانفصال درساً كشف الأساليب الاستعمارية والرجعية تعلم منه اتصال الشعب العربي ، وآمن بأن عليه في هذه المرحلة أن يواجه الاثنين معا ، يواجه الرجعية فعمل على تقليص أخطرها ، وعلى المطالبة بالنجدة من قنودها وسطرتها وتملكها لوسائل الإنتاج ويواجه الاستعمار بكشف خطته ومؤامراته والحبولة دونه ودور التحالف مع الرجعيين في كل بلد عربي .

وهذه الواحدة لن تكون إلا ثورية وملون هذه الثورية لن يقضي على هذين العاديين اللذين لن تتقدم ولنحدر بعض الثورة الاجتماعية في طريقها الرسوم ، وهذه المواجهة أيضا تحتاج إلى معرفة تاريخ الأمة العربية ومواقف الاستعمار والصهيونية منها ، ففي هذا التاريخ عظمت وهر . وقد اتبنا على بعض هذا التاريخ فيما ذكرناه من قبل ، ولتحتاج كذلك إلى الحذر والتعقل والحكمة وإلى أن يعرف النضال الشعبي أين يضع قدمه ، وكيف يدبر وكيف يقضي في طريقه في أناة وصبر وبنظرة وقد بين هذه الحقيقة الميثاق في قوله :

« وليس من شك في أن الثورات الأصلية تستعيد من حركات خصوصية في مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

إن الاستعمار كسفا نفسه ، وكذلك فعلت الرجعية إنهالكها عن التعاون معه ، وأصبح محتما على الشعوب ضربها معا ، وهزيمة معا ، تأكيداً لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربي ، وتدعيمها لمحق الإنسان العربي في حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادراً على صنعها بغير الطريق الثوري .

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرد الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، وبحاجة إلى حكمائها العميقة بقدر حاجته إلى لوريتهما ، وإرادتهما على التحير الحاسم » .

الوحدة لا تفرض

والوحدة لا تكون بالفرو والفتن ، وإنما تكون بالاختيار المحض ، اختيار الشعوب العربية ، فإذا اجتمعت عشيرة جسمين أو أكثر على الوحدة بمركتها الشعوب العربية الأخرى ، وعلى هذا فإننا نعتبر محاولة العراق ضم الكويت بالقوة محاولة غير طبيعية بل شاذة ولن تؤدي الهدف المنشود من الوحدة وهو أن تتم بمثابة الشعوب لإبناقر والقوة ، وعلى هذا أيضا نعتبر وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨ وحدة طبيعية لأنها تمت بإرادة الشعبين والتقاء ارادتهما .

وأنعكس صحيح فإننا نعتبر ضم الوحدة عن طريق القوة أو الانقلابات العسكرية أو الالتجاء إلى الرعية أو الاستعمار عملا عدائيا للهدم الاسمى للقوة العربية وهو « الوحدة » . وإننا اعتقد أن الذي يعرض الوحدة هو تطور الشعوب العربية وتحررها فمن تتولى شعب عربي حر من الس إلى الوحدة العربية ، فمن يعلم أن الشعوب المتنوعة الواسعة الأفق تحاول في هذا العصر أن تتكامل وأن تتوحد في الاقتصاد أو السياسة ، ومثالنا على ذلك السوق الأوربية المشتركة حيث وجدت الدول الغربية الإنصاف لها من أن تتوحد اقتصاديا لتواجه الاضطراب المحدقة بها وبخاصة من الشرق الأوسط ، والوحدة الاقتصادية المدعومة الركيزة للوحدة السياسية في المستقبل .

وقد قامت السوق الأوربية المشتركة نتيجة الخطر الملحق بالدول الأعضاء ، وقامت ببعض أحبار هذه الدول لا الضغط عليها أو تحميها بالقوة المسلحة كما حدث ذلك في عصر المتوحدين والحروب التي شها نابليون أو شنها غيره من القواد العسكريين .

وكان الميثاق بعيد النظر حين دل على هذه الحقيقة فقال :

« أن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغي أن تكون فرضا ، فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرعا مع غاياتها .

ومن ثم فإن القسر باى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

إنه ليس عملا أخلاقيا محسب ، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن لم فهو خطر على وحدة الأمة العربية في تطورها الشامل » .

إن فرض الوحدة بالقوة فيه إزهاق لأرواح نحن في حاجة إليها لدفع مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، وفرض الوحدة يؤدي إلى

حزارات بين النفوس ، ونحن نعمل على صفاء القلوب ، ونفرض الوحدة فيه الهاء لنا من الشاغل الأكبر الذي يشغلكم ، المسيحية والاستعمار .

وعلى هذا فالعالم العربي يرحب بقيام أية حكومة وطنية في أي بلد عربي . كما يرحب الآن بقيام الجمهورية العربية اليمنية . والأمة العربية ترحب بأية وحدة تتم بين شعبين عربيين كما يلعب الميثاق ويقول :

« إن أية حكومة وطنية في العالم العربي تمثل إرادة شعبيها ونفاله في إطار من الاستقلال الوطني هي خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية في الوحدة . »

إن أية وحدة جزئية في العالم العربي تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هي خطوة وحدوية تقدمية ، تخرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها في أعماق الأرض العربية .

إن مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة إلى الوحدة الشاملة .

صورة الوحدة العربية

أما الوحدة فهل تكون وحدة كاملة أو تكون اتحاداً فيدرالياً .

لا شك أن الوحدة إذا كانت كلمة ، تسمى على البلدين المتحدتين قوانين واحدة وتعملان بمستور واحد وتحت ظل حكومة واحدة ، فهذا متساوياً الأعلى إذ أننا في ذلك الوقت — أي شعوبتنا أو محطت وتنتهي إلى الوضع العظيم ، إلى وضع أمة « أمة عربية » وأما بلد واحد يعمل لهذا واحد ، وقد أضحى من كيان واحد .

أما إذا كنا نتمم إلى شكل « الاتحاد الفيدرالي » وأن كان هذا الشكل فيه بعض العيوب في تعريفات فقهاء الدساتير فلا بأس من ذلك ، وأما مثل الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نهتم به كما ذهب أرنولد توينسي فيقول : « أننا نعلم أن العالم الحديث قد جرب كثيراً من العقبان ، عقبان القوف في وجه الاتحادات الإقليمية ، وقام بتجارب كثيرة للتغلب على هذه العقبات .

وإن عمل الرواد نحو الوحدة الإقليمية أعطى لنا مثلاً من الإلهام الذين كويوا الوحدة الأمريكية ، إذ أنهم بعد تحقيق استقلالهم وضعوا الدستور الفيدرالي الحالي للولايات المتحدة الأمريكية ، وتطلبوا به على عقبان الولايات الشمالية ، وهي ذات العقبات التي تقف في وجه الوحدة العربية اليوم (١) .

إن الصورة الدستورية للوحدة لا تهم قدر الاهتمام بالفئات الكبرى .. وهي أن هناك أمة عربية موحدة الفئات والمقاصد والأهداف ، أمة موحدة في شؤون الدفاع والاقتصاد والسياسة ، أمة لا يخرج فيها أجزء على الكل . ولدينا مثال آخر ، فالانحد السوفيتي قد جعل من أوكرانيا وروسيا البيضاء دولاً ذات سيادة مستقلة ، ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن يتخبط إلى أن هذه الدول خارجة على الكيان السياسي للاتحاد السوفيتي (٢) .

على أننا يجب أن نعلم أن مثل هذه الدول — على الرغم من استقلالها الظاهري ، واستقلالها من حيث الوضع الدولي — تتبع الاتحاد السوفيتي في نظامها الداخلي .

(١) محاضرات أرنولد توينسي ص ٩٧ نشر مجموعة « كتب ثقافية »

(٢) بحوث في القومية العربية لعبد الرحمن البراز ص ٥٥ .

وقد لعل الميثاق الى هذه الحقيقة فقال :

« وليست الوحدة العربية صورد دستورية واحدة لا ماص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تمتد عليه الأشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير » .

واقصد انه يعني على اسانله الحقوق المنحصرين في انفسهمون المستورى ، وفي القانون الدولي ان سكموا على وضع الشكل الذي تقوم عليه الوحدة العربية في المستقبل وان نلزم بهذا الشكل الصعوب العربية ، فالوحدة آتية لا ريب فيها ، ولنا نحن العرب الذين نقول بذلك ، بل ان مصفى العرب بلهجون أيضا لهذا المذهب كارسكين تشايفيرز اد يقول : « بالرغم من كل العقبات يحتفل ان تنمو الحركة الرامية الى مريد من الوحدة ، فيشهد العالم يوما اتحادا عربيا قويا متعاوننا يشمل المنطقة العربية كلها » {١} .

واكثر منه تماؤلا ارنولد توينبي حين يقول : « انكم تحثون في نجاح الوحدة الامريكية مصدر امل وتشجيع للعالم العربي كله اليوم ، وسريما او فيما بعد - وان كنت آمل ان يتحقق ذلك سريما لا فيما بعد - سيحدد انعام العربي بالتاكيد طائما ان الشعب العربي عند الرغبة الصادقة في الاتحاد ، ومهما تدهطت انة قوة خارجية فانها لا تمتع هذا الاتحاد اذا كانت لديه الرغبة الصادقة ، واذا اتحد العرب فان مستقبلهم سيكون واثما ، لأن الاتحاد قوة بكل تأكيد » {٢} .

(١) حول العالم العربي ص ١٠٦ نشر مجموعة « اخترنا لك » .

(٢) محاضراته ارنولد توينبي ص ٩٨ .

الجمهورية العربية المتحدة والوحدة

والجمهورية العربية المتحدة تؤمن إيماناً عميقاً بالوحدة - فهي لم تتخل من المظهر في مئنتها عام ١٩٤٨ م وبعثت بجيشها وامتطوحيها للدفاع من هذه الأرض العربية الحبيبة وحماية أهلها من أخطار الاستعمار والصهيونية ، وقامت بتضحيات هائلة من هذه السبيل ، ودافعت عن حق فلسطين في الاستقلال في المؤتمرات الدولية ، وفي المناسبات المختلفة . اعلمت إيمانها بهذا الحق في الأمم المتحدة ، وفي مؤتمر بالندونج وفي مؤتمر بربوبي ، وفي كل المؤتمرات التي عقدتها أو شاركت فيها .

وهي لا تني من إبراز حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه السليبة ، ودعم جيش فلسطين ، وتدريب جيش فلسطين ليتمكن من استرداد وطنه ، وأن يقاتل في أرضه هذه المصائب الصهيونية التي آلتها الاستعمار وحماها وقد لها كل حولة .

والجمهورية العربية المتحدة قد نصت في صلب دستورها الصادر في ١٩٥٦ على أنها جزء من الأمة العربية .

والجمهورية العربية المتحدة لم تتوان من تحقيق الوحدة وتطبيقها تطبيقاً عملياً حين أراد شعب سورية هذه الوحدة ، وعلى الرغم من كثير من العقبات التي رآها يناقش فكره الرئيس جمال عبد الناصر وقت قيام الوحدة . . فانه قد قلها ، وصحى كثيراً بوقته وجهده لدعم هذه الوحدة والتشب على هذه العقبات ، ومن أبرزها التخل على الخلافات واسعة حول القيادات والرياسة .

والجمهورية العربية المتحدة إيماناً منها بأن الوحدة ينبغي أن تقوم على إرادة الشعوب وأنها لا تكون قسراً ، وعلى الرغم من الانقلاب العسكري الذي حدث وأنه لا يعبر عن مشيئة الشعب السوري . . فإن الجمهورية العربية المتحدة لم تشأ أن تقابل العنف بالعنف وأن تهدر دماء عربية ركية ، وإن تثير نوحاً من الحرب الأهلية ، وتركزت الأمر للشعب السوري نفسه ليصحح الوضع ، وبمبدأ الأمور إلى مجراها الطبيعي وإلى ما كانت عليه من قبل إيماناً منها بأن الوحدة آتية لا ريب فيها .

والجمهورية العربية المتحدة قد حمت ثورة العراق من تدبير الاستعمار السوء ، ولم تتخل من الحكومة الثورية بل أمدتها بالسلاح وأعلنت أن أي أمداء على العراق إنما هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

والجمهورية العربية المتحدة قد باصرت ثورة الجزائر متسلط عام ١٩٥٤ وقد أكد هذه الحقيقة رئيس حكومتها الزعيم بن بيلا ، باصرتها بالسلاح ، وناصريتها بالمال ، وكافة تناساتها المعبر عنها من الأمم المتحدة وفي القامرات الدولية ، وناصريتها بحكومتها المؤقتة ، وحملت القاهرة مقرها لها ،

ولم تحفل بتهديد فرنسا ودميلها ، ولم تكثر سحائف فرنسا مع إسرائيل ، ولم تأبه بتصفالغ فرنسا وانجلترا وإسرائيل في حدودهم المسلح السامر عام ١٩٥٦ ، بل أنها صاغت من هذه المؤامرة التي رآها واحدا محتوما عليها ، وظلت الى جانب شفقتها الجزائر حتى ماتت استقلالها .

وقد رأت الجمهورية العربية المتحدة ان استقلال الجزائر ينبغي ان يحمى ، فاهلت اليها الطائرات والأسلحة ، وأقرعتها أخيرا عشرة ملايين جنيه بدورانية فائقة ، وطلت ان بدفع القسط الأول لها بمائة مليون . تلبية لذلك رئيس حكومتها الى الدول العربية لم يد المساعدة الى الجزائر التي تصمد الآن جراحا وتطم شطها وتقيم كيائها ، وأبدتها بالفتنين من المدرسين ومبرهم حتى تحظى الجزائر أهدامها وتقف على قدميها وتطور مجتمعا ، وتحمي استقلالها .

والجمهورية العربية المتحدة قد لبست نداء حكومة الجمهورية العربية المتحدة فأملتها بالصورة المخلصه غير الشرطية ، ووقعت الى جانبها ، وعقدت معها دفاعا مشتركا ، وما زالت تهيأ على تثبيت دعائم استقلالها وبدفع القامرات منها ، مؤامرات الرجعيين والاستعماريين .

فعلت كل أولئك الجمهورية العربية المتحدة ، بل فعلت أكثر منه انماها معا بالوحدة الشاملة كما نص الميثاق الذي اصدره مؤخرا ليكون هاديا لها ونافعا . فقال :

« وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترمي في رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فإن الوصول الى هذا الهدف ليسمى عليه وضوح الوسائل التي لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما في هذه المرحلة من النضال العربي » .

الطريق إلى الوحدة

إن الطريق إلى الوحدة قد بدأت الآن تكشف معالمه ، فأغلب الدول العربية قد أخذت تقصى على الأقطاع والرجعية ، وتقطع في هذه السبل خطوات لا شك فيها ، أي أنها أحلت تتقدم وتنهض وتحاول أن تلحق بالركب الحضاري ، وليس من ريب في أن الدولة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة قد كلل لها الأثر العميق في هذا التطور ، ولتها كانت الرائدة في هذه الطريق .

هذا إلى أن الصيحات العالمية نحو النحوض بالشعوب كان لها أثرها أيضاً في نشر المذاهب الديمقراطية الاشتراكية ، وهي العمل من أجل رفاهية الشعوب ، وحياتها حياة أفضل ، ومعدنوت هذا الصيحات بفصل احترامات والكشف الحديثة ، وتقديم وسائل المواصلات ، وقوة الأجهزة الثقافية ، وارتباط العالم ارتباطاً وثيقاً .

لقد أصبحت الشعوب لها أثرها الفعال ، وأصبح صوتها يعلو كل صوت ، وتحاول الرجعية إسكات هذا الصوت بتقديم بعض المكنتات ، ولكنها تخدع نفسها ، إذ أن المكنتات لم تعد تستطيع مقاومة تيارات الإصلاح الجارفة ، فكل شعب من الشعوب يقف الآن عن طريق الإذاعة أو الصحافة على مكاتب الشعوب الأخرى ، وشعوف على حقوقه ، فهو يطالب بالتزيد من الإصلاح ، بل بالتزيد من التطوير .

ومع كل أولئك قلن الشعوب العربية عازال أهلها يعاني من القيود العليظة التي يرسف فيها ، يعاني من الفقر الصاري ، يعاني من الموض الناشئ ، يعاني من الجهل المخيم ، يعاني من الظلم الجلوف ، يعاني من الظلام الحالك .

لقد ظل سنوات طويلة تحت سيطرة الاستعمار ، السيطرة الفعلية أو السيطرة بطريق غير مباشر ، الاستعمار الذي حقق اقتصادياته ، وقتل مواجبه ، واستغل كنفه وخبراته .

الاستعمار الذي حل بينه وبين المعرفة أو التعمم .

الاستعمار الذي ترك المرض يمرض في جسائه ، بأن هباً له التربة الخصبة ، الملاحم الصاوية لا تستطيع مقاومة ، والدواء الذي يقضي على الداء لا يجد المرض الثمن الذي يدفعه في شرائه والطبيب المأجور قليل نادر أو يأخذ الأجر .

إن خطة الاستعمار كانت خطة مدمرة ، خطة قضاة على روح الشعوب العربية ، خطة أمتاء لها . خطة أن غفل في فقر وعوز وخوف

وحاجة . خطة أن يظل هذه الشعوب مستضعفة ، غير واثقة بنفسها ،
خطة أن يظل مسودة مغفوية على امرها .

ولم يكن الاستعمار وحده في هذه المنطقة ، وإنما كانت هسبانيا
الرجمية ، الرجعية المؤمنة بحق الشعوب وتدمير حياتها حتى تحيا
هي وترتل في الحرية ، وتميش ميشة بكفة مترفة فهي تملك الأرض
وتملكها لمن تشاء ، وهي تمز من تشاء . وتتل من تشاء . وهي في يدها
السلطة وفي يدها القوة ، وهي التي تخلق كل حركة تحريرية أو صوت
بنادي بالعدالة والمساواة .

الرجعية التي لا يعترف بحق الشعوب في العيش . وإنما تنهب
الثروات المعدنية والثروات الزراعية ، وتمنقها في مياذها وفي منامها
في غير حاسب بحاسب أو حيوانية تدبر وتلدغ في الناس .

والاستعمار والرجعية تحالفا على هذا الشرق العربي حتى اضعاءه ،
ومصادمه وحاولا خلق روح الحياة فيه .

والاستعمار والرجعية لم يقتصرا على أن يسود الفقر في هذا الوطن
العربي الكبير ، بل اتجا إلى خلق المذاعات وانتحال الحيل ، وتآلب
الأسر بعضها على بعض وإثارة الأقطاب ، ونعت سجون الاقصاد بين
الطوائف والمذاهب والديانات ، هذا بالإضافة إلى أفكدة المروءة الواهية
والحدود المصطنعة ، وغرب المروءة بعضها ببعض .

كل هذه الرواسب قد خلقها الاستعمار وشجعها الرجعية ، وباركتها
النصيرية . ولكن هذه الرواسب بدأت تقوى وتتهار ، وبدأت الشعوب
تتخبط وتضج ، إلا أن الوضع ما زال يتطلب مزيدا من الحرص واليقظة
مزيدا من الثورة حتى تنكشف في طريق الوحدة كل التكتشف .

والى كل هذا أشار الميثاق في تركيزه فقال :

« أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة برك مع خلقه » - كما
التفت التجارب - موجات اقتصادية واجتماعية مستظها العباس
العديدة للوحدة كي تطفئ من الظلم .

إن تطور العمل الوحدوي نحو هدفه النهائي الشامل يجب أن
تصعبه بكل وسيلة جهود عملية إلى الموجات الاقتصادية والاجتماعية
الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين الشعوب الأمة العربية . هذا
الاختلاف الذي قرضته قوى العزل الرجعية والاستعمارية .

نعم إن استعجال هذا التطور في الوحدة بين مصر وسورية ، وفي
الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة وبين اليمن لم يؤد إلى استقرار

الوحدة . فالرحمية في سورية والرجمة في اليمن قد كانتا على حالهما من القوة ومن أجل ذلك كان الانفصال وكان انهيار الاتحاد .

ان هذين البلدين لم يحتللا قوة الدفع الثوري التي بدت في قوانين ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ هذه القوانين التي دعمت القطاع العام وجعلت أغلب وسائل الإنتاج في أيدي الشعب لصالحه الشعب وامكن رفع مستواه .

ومع احتمالاتها انما مرده الى قوة الرحمية فيها ، واشتداد سواها
فما السبيل الذي الى فتح الطريق أمام الوحدة ؟

التجربة الفكرية

إن التجربة الفكرية التي نقسمها هي التجربة التقييمية التي تعيشها الأذهان ، ونتمتع الأصول وتوقف الشئ وتطويعها ، وقد شاهد العصر الحديث حركات فكرية تهدف إلى رفع مستوى الشعوب ، وإلى حق العامل في حياة حرة كريمة وإلى المساواة بين الأفراد ، وإلى القضاء على الاستغلال في كل صورة ، وإلى حق كل فرد في أن يؤمن على مستقبله ، وإلى إعني عريسة القلق وعدم الاستقرار ، وإلى أن يكون نبيا للمحارب ورافض الأشطح من أين يأكل حين يتطل أو حين يحرق أو حين يمرض أو حين يهرم ؟ وكيف بقاوم الاستبداد والظلم ؟ وكيف يستمتع بالحياة ؟ وكيف ضفي نواحه ؟ وكيف يحسن حقوقه ؟ وما الواجبات التي يلتزم بها نحو أخوته ووطنه ؟ الحركات الفكرية التي تحمل مشكلات الاقتصاد وبخاصة في الدول النامية ، الحركات الفكرية التي تسقط المجتمع الحر التماسك الحي ، الحركات الفكرية التي تؤصل الحرية والعدالة ويمكن لقيادة السلام والتعاون بين البشر لحر البشر ورفاهيتهم .

هذه الحركات الفكرية أحدثت تنشئ في قطاعات كبرى من المجتمع العالمي ، بل تطبق في هذه القطاعات وليس من ريب في أن مجتمعنا العربي بحاجة ملحة إلى نشر هذه الآراء المتصورة حتى يؤمن بها الأمة العربية بأسرها ، والأيام مرحلة أولى من مراحل الدفع الثوري التقييمي فلا بد أن يؤمن كل فرد من هذه الأمة العربية بهذه المبادئ القومية ، وأن يتعرفها على وجهها الصحيح ، وأن يفهمها الفهم السليم الواثق ، وأن تقدم إليه بطريقة عملية أو أدبية أو فنية بالأسلوب الذي يؤثر فيه ويحمله على الإيمان القومي .

ونحتاج ذلك إلى تعيد دعاوى العرضين من الرحيمين وأعوالم والاستعدادين وأذانيهم ، هذه الدعاوى التي تتمسح في الدين حينا والدين منها براد ، والتي تقوم على التسليل والتلاعب بالانماط ، وأقوال بالغة مختلفة على صحابة الرسول عليه السلام أو على بابهم مع أن شريعة الملل هي شريعة الله في أي كتاب سماوي بل في أية دعوة إصلاحية .

ونحتاج كذلك إلى تقديم نماذج من الشخصيات التي ضحت بأرواحها وبأعراض الحياة في سبيل مبادئها القومية ، والدفاع عن حريات أحوالهم ، الشخصيات الطولية الأصلية التي صرت أروع الأمثلة في سبيل عدم الشرية والسو بالقى الإنسانية . وإلى نشر المؤلفات القيمة أو الطيعة أو تقديم أفكارها ، المؤلفات التي تدعو إلى الاشتراكية

والديمقراطية - الثورات التي تعالج تشبها حقوق الجمهور الشعبية .
وتتحول الشعب السلطة العليا - وتنعرض النظام التي أحدها الاستعمار
والاستبداد والاستغلال .

بل إن الأمر تصدى ذلك إلى استخدام كل الاحقره الثقافيه
والاعلاميه في اسوعيه بهذه المبادئ التقييميه . ويكون ذلك في صورة
حدث أو عن طريق السينما أو عن طريق الإذاعة والتليفزيون أو عن
طريق الصحافة أو عن طريق المسرحيات .

إن هذه الاحقره يسمى إن محوس معركة الحرية - معركة الاسرائيكه .
معركة الحياه الكريمه - معركة بناء مجتمع افضل - معركة الديموقراطيه
السيمة ، معركة المباله الاجتماعيه - وأن تردد شعاراتها . وأن تحدث
فيها الأقلام والجيش اليهود .

وأي استعداد إن الفن والحرية متلازمان - وإن الفن الأصل هو الذي
يعبأ في ظل الحرية والديمقراطية وإن حير ما قدم إلى البشرية من فن
إنما كان في عصر الحريات المفتوحة - العصر الذي لم يعرف التعتصب
أو الكبت أو الجبروت .

واعتقد أيضا أن الفن الحقيقي هو الفن الذي يردده بالثعب :
ويقدم إلى الشعب ، أما الفن الزائف فهو من المصنوعات - الفن المتحلقه
الفن المصنوع .

إن الفن قرين الطبع لا قرين الصنعة والافتعال - والفن والصدق
توأمين .

فلمن الكتاب إذن ألا يهاجوا خوض هذه المعارك التي يمكن فيها للحرية
ورفاهية المجتمع .

وما أحوج المجتمع العربي في حاضره إلى أن يبنى بناء جديدا وامني
بالأه السام الفكري . فقد عاش هذا المجتمع رسا طويلا أسير أفكار
رجمية قد علاها الضما وسرت فيها البروده ، أفكار سبب إلى عصور
سوالف ، بل هي ترتد إلى العصر الكوسطي ، أفكار جامدة هامدة لم تعد
تستطيع العصر التطور المتحرك .

ولا شك أن الأفكار لها أثر في السلوك وفي المواقف وفي الأوضاع
فالذا كنت عقليه العصر الذي كان يردد أن الاسراطور أو السلطان أو
الملك هو ظل الله في أرضه لا يمكن أن يسبق أن السلطة يسبق أن تكون
في يد الشعب ، وأن الشعب هو السلطة العليا ، وأن التدخل يسبق أن
يشق لخبر المجموع - والمراء الذي يؤمن بالتعتصب والاناثه لا يمكن أن يرجو
الحير البشرية ، أو أن يمتنع صاديه السلام أو تلك سلوك المتسامح .

وفي هذا قول الميثاق . « إن جهودا عظيمة وواعيه يجب أن تتجه
أيضا إلى مسح الطريق أمام التيارات الفكرية الطديده حتى تستطيع أن
تحدث أثرها في محاولات المزيق ، وتتقلب على نقابا التشميت الفكرى
الذى أحدها ضغط ظروف القرن التاسع عشر والتصف الأول من القرن

الصنوبرين - وما تركته دسائسها وملاوئها من رواسب تعصب الرؤية
الصاعدة إلى بعض الظروف .

ومن الأفكار التي سعى أن يشرّح ضرور الوحدة العربية
الضرورة التي يمتثلها مصر التي تسعى إلى النضج ، الضرورة التي
يحتتمها حماية الوطن العربي من ترسبات الصهيونية والاستعمار . الضرورة
التي توجب حشد القوى العربية ، وتجميع طاقاتها لمبعتها الانطلاق
السريع ، والتقدم العظيم . الضرورة التي تقضي بتسويق اقتصاديات
البلاد العربية ، واستغلالها استقلالاً سليماً ، واستثمارها لخير الأمة
العربية بأسرها .

فالوحدة تعني على الناس الذي يمر باقتصادات الوطن العربي.
وبمثل هذا في وجه العلامة ارنولد توينبي يقول : « هذا ظلت التهمة
بين الدول العربية قائمه على مطار القاهرة سبيل يتأخر بيوم ، ومطار
بغداد يناقش الكويت والبحرين » (١) .

وقد أخذ هذا الكاتب المنصف يعدد المزايا التي تعود على الوطن
العربي من وحدته الاقتصادية وهي مزايا شتى ، لست أدري كيف
يجعلها المواطن العربي ويرد الدعوات الاستعمارية التي تهون من شأن
الوحدة الاقتصادية !

انه يرى ان الوحدة الاقتصادية انما هي لخير العربية ، فهناك مساحات
في الارض العقيمة في سورية مثلاً لا تستغل قلها الأيدي العاملة ،
وكذلك الثمار في ليبيا في الجبل الأحمر ، والوحدة الاقتصادية تؤدي
إلى تطوير الصلصة وإزدهارها ، والوحدة الاقتصادية يمكن أن تقيّد
من استثمارات البترول في استغلال الأراضي الزراعية على نطاق
واسع ، وإقامة المصانع حتى يمكن في المستقبل ، عندما ينضب معين
النزول أو ينحني من مكانه لقوة أخرى قد تكون اللزج ، الانتشار
اقتصاديات هذه الدول التي تعتمد الآن اعتماداً كلياً على البترول .

ان الدعوة إلى الوحدة العربية ولحم الدول العربية الأول ولا يعب
في عزمها الأحطار المصدمة بها أو الانصاف التي أحدثتها الرحمة في
سورية ، بل ان ما حدث يسعى أن يكون حافزاً للمضي في طريق الدعوة
إلى الوحدة بأقصى قوة وحرارة وحساسية ، وان تحاول كل دولة عربية
متحررة بسعد المستعبدات المنكبة لهذه الدعوة وإبصارها إلى كل وطن
عربي بحرم حكامه على التصبك بالشعوبية أو الإقليمية الضيقة
فمثلنا حطيرة أمام الأجيال القادمة ، وفي أيدينا تقديم الأجل الذي
تتم فيه الوحدة العربية (الشملة) .

والجمهورية العربية المتحدة رأت ان تلتزم بذلك في الميثاق الذي

(١) محاضرات ارنولد توينبي ص ٩٦ .

اصدرته باعلنته في وصوح وصراحة وقالت ' « والجمهورية العربية المتحدة وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لابد لها ان تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي . ولا يسعى الورقوا لحظة أمام الحجة البالية القديمة التي قد يستبر ذلك علحلا منها في شئون غيرها .

وفي هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها ان تحرص على ألا تصبح طرفا في المتلفعات العربية المحلية في أى بلد عربي ، أن ذلك امر يضع دعوة الوحدة وبإاثلها في أقل من مكانها الصحيح » .

الاتحاد الاشتراكي العربي

ظل الفرد في الدول العربية حتى اليوم المنزوع عن تعامل مع مجتمعه أو قائم بصورة أساسية فيه ، بالحكومات أو الطبقات الحاكمة هي التي تسيطر ، وهي التي تصدر الأوامر ، وهي التي تقود ، أما حياة الأمة عليها أن تنصاع وأن تلتزم ، وأن تلتزم ما تقرر به .

لم يكن الفرد له رأى في المشروعات التي تنفذ له ، ولم يستند إلى السلطات المحلية إلا بقدر مشيئته فانه محدود ، ولم يكن له صوت مسموع في المجالس النيابية التي كان يسيطر عليها الإنجليزيون وأتباعهم الذين فهم الكلمة العليا في الأحزاب أو في مجالس المديريات أو المنتديات أو في المجالس النيابية . وهذا الوضع من تعامل الأغلبية والانصراف عنها قد أدى بها إلى الانزلاق ، فكان لابد من العمل على انعاشها وعلى السير بها إلى الطريق الذي يفتح لها مجال المشاركة في الحكم ، والمشاركة في الرأي ، وهذا الطريق أن يكون كما قال الحق أرسكين تيللندر في كتابه « الطريق إلى السويس » هو طريق الديمقراطية الغربية إذ أن هناك فروقا جلية بين مجسمي الشرق والعرب ، وفي الأخير نال الجمهورية النضالية حقوقها السياسية منذ أمد بعيد ، وهي سيدها ، وتمتص حياة أفضل وأكرم ، أما المجتمع الشرقي فكما سبق أن أوجزنا استطاعت عليه عوامل وخطوط أفضته عن السلطة وبحر من عقائمه ، واستطاعت أن تطفأ نيرانه .

هنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المجتمع الشرقي كان قد تطفأ قرونا في المحالات والمطامير المختلفة فكان لابد من أن تقدم الحكومة الشعبية على إجراءات من شأنها القضاء على هذا التسلط في أقصر وقت مستطاع ، وهذه الإجراءات تتمثل في التطبيق الاشتراكي من السيطرة على وسائل الإنتاج وتقوية القطاع العام حتى يمكن أن تكون هناك عدالة في التوزيع ، وحتى يمكن أن تكون زيادة الإنتاج وإقامة عديد من الصناعات ، وزيادة الرقعة المزرعة ، وكذلك زيادة الحصول ، واستغلال الثروة بأنواعها استغلالا شاملا فعلا .

إننا نعلم أنه لن تكون حرية إلا إذا توافر الخير لكل فرد نطقه صدام الوطن ، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا من تمسكين الأحوال المعيشية في المجتمع ، وتحرير المواطن من كل استبداد أو استغلال أو ذل أو خوف أي أن يؤمن المواطن على حاضره وعلى مستقبله وهكذا ما تهدف إليه الدولة الاشتراكية وتميل على تطبيقه ، وفي هذا الوقت يمكن أن يمارس الفرد حقوقه السياسية ، ولن يختار مثليه الحقيقيين اختيارا حرا ، وأن نندفع عجلة التقدم إلى الأمام ، وهذه هي الديمقراطية السليمة .

الديمقراطية التي يصبح العرد فيها حراً - وإن صوّت في الانتخابات إلى جانب من يرى قيمه الكفاه والقدره على الدفع عن مصالحه - وقد سرّنا أن بلادنا قد جرس ألواناً كثيرة من الديمقراطية - حرت الحرية وحرية الانتخابات منه عام ١٩٤٦ - حتى صام نوره ٢٢ ديور ١٩٥١ وأحققت الديمقراطية العربية المطلوبة لأن الشعب في ذلك الوقت لم تكن له الحرية السياسية - ولم تنوّر له رعب العبر - ولم تكن العرد معامناً على عده أو حاضره - مع أن البلاد كانت تحكم حكماً إقطاعياً ، أي حكم القلة المستعلة على حين قد اهتمت مصالح غالبية الشعب وحفظت حقوقها .

لقد كانت ديمقراطية رائعه - وأصحاب صورته - وكان لابد أن من التفكير من نوع من الديمقراطية مناسب وصحها - ويسع من واقفنا ، وبمثلنا تمثيلاً صادقاً ، وحرراً أنواعاً في هذه الفترة الأخيرة جريتنا « هبة التحرير » - وجرنا « الاتحاد القومي » وكانت نتيجة النحرسي أن تسأل إلى هذه المنظمات الوصيليون والانتهازيون والرحميون ، عموقاً ما كان ينبغي أن سطق - وحاولوا تشويه جمال الحركة ، وعمدوا إلى النيل من قوة التنظيم وانتشكيل - وبمى ضوء بعدا الفاني ودراساتنا لهذا الواقع أقصا « الاتحاد الاشتراكي العربي » بعد مناقشات طويلة ودراسات عميقة محلة سواء في اللغة التحصيرة أو في المؤتمر الوطني للتوري الشعبية - وصحباً أول هدف من أهدافه .

« تحقيق الديمقراطية السليمة مثله بالشعب ولتتص - لتسكون الثورة بالشعب في أسلوبها ، وللشعب في غابها وأهدافها » .

و « الاتحاد الاشتراكي المصري » يختلف كذلك عن « الاتحاد القومي » في مدلول اسمه فالآخر يوحي بالمعية أو الإقليمية أما الأول فهو يشير إلى مفهوم أعمق فهو « اشتراكي » أي أنه يقوم على الشعب العامل ، وعلى « الثورية » لمصالح الجماهير ، وهو « عربي » وهذا امتداد له إلى كل بلد عربي ، وإذا كان « الاتحاد الاشتراكي العربي » كما تعدده مقدمته من أنه « الطبيعة الاشتراكية التي تقود الجماهير » وتصور من إرادتها وتوجه العمل الوطني ، ويعوم بالرعاية المصالحه على سره في خطة السليم في ظل مبادئ « اليسار » فإن الاتحاد قد أثبت امتداده وأكاد اتساع طاقته ، وإذا كان يقوم في ظل مبادئ الميثاق فقد أسس الميثاق إلى أنه إذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشمر أن وأجبتها تؤكد يحس عليها صائدة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تظل في إطار المبادئ الأساسية ، تاركة مآورات الصراع ذاته للمناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه إلى أهدافه وفي التطور المحلي وإمكانياته .

على أن الجمهورية العربية المتحدة قد رأت لزوما عليها دفع المد الثوري في البلاد العربية وذلك عن طريق « فتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربي » وكذلك رأت أنها

« مطالعة بين تتفاعل معها كتريا من اجل التجربة المشتركة » و « في نفس الوقت لا تستطيع ان تعرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم » .

واعلمت بما لا يدع حرجا للشك « ان قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي امر سوف يعرف نفسه على المراحل القادمة من النضال » .

والحركات الشعبية اقدر على مرونة الحركة - وعلى مواجهة الدفق الثوري أكثر مما يمكن ان تصفه الحكومات العربية - ، والحكومات العربية قد تكون بينها خلاف قائم على الاطماع او المصالحات الاسرية او ما إليها ، والحكومات العربية قد لا تكون حاضنة لموجة واحدة من التحرر السياسي او الاقتصادي مما يجعلها على خلاف في الرأي او الاتجاه او التصرف - وهذا قد بدأ واضحا طبيا في طريقه معالجة « الجامعة العربية » للقضايا السياسية ، بل انه هو الذي حمل هذه الجامعة في « هب الريح » ولا تلت ان تنتشل من أزمة الى أزمة ، وكثيرا ما اضرب امرها حتى انشققت من أن يطاح بها وذلك ما اضرب اليه الوثائق فقال :

« ان الشعوب تريد أماتها كاملا » .

والجامعة العربية - بحكم كونها حاضنة للحكومات - لا تقدر ان تخرج الى اوسع من الميكن « جدا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الجامعة العربية قد تكون مرحلة من مراحل القومية العربية وانكاسا لتفكير بعض القادة العرب في وقت ضعف الدعوة الى القومية العربية اما اليوم فان الجامعة العربية لا تمر بالتعبير الصادق عن آمال الشعوب العربية التي اعتقت منذ « الوحدة العربية » وأخذت تعمل له بكل طاقاتها - ولم يعد يحرق عربي حتى الواغل في رجمته على النيل من « الوحدة العربية » أو القول صراحة « بالاقليمية » .

وقد كان ارمكين تشايلدرز اميا صادقا حين ذكر في مناسبة اعلان الوحدة بين مصر وسورية « أعلن في الرابع من فبراير عام 1958 في كل من القاهرة ودمشق من تمام أول وحدة فعلية بين دولتين عربيتين ذواتي سيادة وقد استقبل بمناصفة ضيحه من العاصمة الاصيلة عند حكام العرب في طول الشرق الاوسط وعصره (١) » .

ان هذا القول يمثل مدى ما يطلقه العرب من آمال كثر على تحقيق ائوحدية الفعلية في الوطن العربي بأسره - وهذا الذي العميق هو الذي جدا بهذا الكاتب العربي ان يعلن ايمانه بالوحدة العربية قائلا « ان وحده هذه الملايين من العرب قادمه حتما ، ولكنها قد تأخر بعض الشيء ، وقد لا تكون في شكل دولة حاملة مركزية الحكم تمتد من

(١) الطريق الى السويس ترجمة جري حماد نشر في مجموعة « كتب سياسية » ص ٣٧٠ .

المحيط إلى الخليج . ولكن اليوم الذي سيعثر فيه العرب على الواقع
السياسي والدستوري لطعمهم وقوميتهم « التي لا ترسم حدودها على
الأرض بل في القلوب والأرواح » قادم حتما ولا ريب أن أمام العرب
مهمة شاقة وعلا محمدا وتفكيرا حصصيا وإصلاحيا يجب أن يتحقق
قيل أن يتحقق العلم(١) » .

سیاستنا الخارجیہ

بقلم

الدكتور حسین فوزی البخاری

سياسة الخارجية

تتمسك السياسة الخارجية اصولها واتجاهاتها ومبادئها من واقع الأمة وآمالها الوطنية .

وقد تعرض الواقع الوطني التحولات على عمل الأمة وآمالها الوطنية .
وحين ترتبط آمال الأمة بواقعها الوطني نقول : ان المصلحة القومية هي التي تعرض اتجاهاتها على سياسة الدولة الخارجية .

الا ان هذا الواقع الوطني قد يكون جائرا متعصبا انانيا لا يجعل في المصلحة القومية ، فتدفع الدولة الى تحقيقها على حساب غيرها من الأمم والأحساس الأخرى . وحسب تدفع الدولة في حماة الاستقلال والتسلط وتسودها روح التهمب والاستغلال .

وقد يسمو الواقع الوطني على الاعتبارات القومية فيهدف الى ضم الانسانية فطة ويرى ان المصلحة القومية لا تتحقق الا في ظل السلام والتعاون الدولي من اجل الرخاء .

الا ان هذه النزعة الانسانية لم تعرفها دول العرب فاحتللت سياستها الخارجية على اساس السيطرة والظلم واستمراف خيرات الشعوب المستضعفة فكانت موحاة الاستعمار الحادة التي اغرقت كل مبادئ المروءة والشرف والإحياء الإنساني الكريم .

وامتدت الموحاة الاستعمارية لتغمر العالم اجمع . فلم ينفذ القرن التاسع عشر حتى كانت كل افريقية وآسيا حاضمة للمستعمار الأوروبي بوسنها بالحديد والصلب وبطي فيها كلمة الرجل الأبيض وادارته لينهل حيرات الشعوب وحهود بيها استملاا شائبا جائرا قد سبل كسبه ومعرفته المادية غير حائل بمصلحة تلك الشعوب أو حقوقها الانسانية .

وفاقت ماوي، الاستعمار في تلك الشعوب ما يمكن ان يتخيله عقل بشر ، مع الكونمو مثلا وكانت حلكا شخصيا لذلك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا ، اخذ هذا الملك الجشع يستعبد لنفسه دون وازع من ضمير أو خلق أو مبدأ انساني غير حائل حتى توصيت مؤتمر برلين في معاملة المستعمرات على ضالتها وقلة حدودها ، واستطاع ان يحقق لنفسه خلال عشر سنوات من الاستعمار الشبع ربحا صائبا لا يقل عن خمسة عشر مئوبيا من الدولارات من جمع المظلم . وفضلا عن انضرائب المراقبة التي يفرضها على الأهالي كان يستخرجهم لجمع المتاحات وحاماة المظلم ليبيعها في الاسواق الأوروبية بأغلى الأثمان .

حتى أصبحت الكونزو كما يقول « لودفيج يوبر » جحيم الأرض الذي لا يطلق .

وفي كتابه « ليوبولد الكريه » يتغنى مساوي هذا الحكم الحائر فذكر كيف كان الأهالي يحملون قرا إلى العمل في جمع المطاط من ماصسوا حصدهم السران وكيف تبشر البطون وتعلق الأحشاء على الإكواج وكيف تلقى الجثث في السراء وكيف تقتصب النساء ثيلها الأزواج إلى تشويهم حتى لا يطعم ميهن الرجل الأبيض وكيف يقتل الأطفال أمام آبائهم أو تسمل عيونهم أو تقطع أطرافهم ليوم الآدم بما يخرون له من عمل .

ولم تكن الحال في المستعمرات الأخرى حيرا منها في الكونزو ، فقد فرض الاستعمار على المواطن الأفريقي كما يفرض على المواطن الآسيوي وأقيمت الحواجز بين الوطنيين والرجل الأبيض ولم يعد للتوطين من أمر بلده شئ .

ألا أن هذه الموجة الاستعمارية قد جرت المستعمر الأوروبي إلى التناحر والصراع الذي أنهى بالصدام الدولي المروع عام ١٩١٤م و١٩٣٩م فكانت الحربان الصالحتان الأولى والثانية حربين استعماريين في أسبابهما وفيما تهدل إلى تحقيقه . فكان الاستعمار قد حر على أهله الجراب والدمار ، وهكذا كانت المصلحة القومية التي ابتعتها الدولة من وراء الاستعمار شرا عليها في النهاية ، فقد حسرت في الحروب من أعمالها ودماء بنتها أصعاف ما كسبته من امسراف خيرات المستعمرات وسيطرت هذه النزعة الاستعمارية على السياسة الخارجية للدول الأوروبية منذ بدأت الموجة الاستعمارية تجري في يافها المخبوم . إلا أنها لم تجعل لها مسجعا بيضا أو حطة مرسومة إلا بعد أن بدأ التنافس الاستعماري فيما بينها فأخذت كل دولة من الدول الاستعمارية تعيم سياستها على قواعد ثابتة تمثل فيها علاقتها بالمستعمرة واستغلالها وكيف سعيها وقطاعها عليها .

وقد عرف العالم الحديث نوعين من الاستعمار : استعمار مباشر كاستعمار المناطق انضية في آسيا وأفريقية وأمريكا في بداية الجولة الاستعمارية ، والهدف من هذا الاستعمار استغلال المستعمر واستعمار غير مباشر كالاستيلاء على القواعد والمراكز الاستراتيجية بعصد السيطرة على طرق المواصلات إلى مناطق الاستعمار المباشر ، ومن هذا القبيل كان احتلال مصر ومالطة وجبل طارق وعدن وسواحل الخليج العربي وجزر المحيط الهندي .

وما من شك في أن هذه السياسة الاستعمارية كانت انعكاسا واقعا لسياسة الحائرجة للدول الاستعمارية يعبر تعبيرا صحيحا عن آمانيها الوطنية والضمومية ، وفي الوقت نفسه كانت مظهرا جليلا في أمن المواطنين لعمل الدولة الوطني ، فهي بدء مسعدة النزعة القومية في أوروبا وظهور اندونه القومية كانت حركة الكشوف الجغرافية قد بدأت تكتشف عن عالم جديد مليء بالمخزرات ، ولكنه ضعف لا يستطيع أن

يقف امام الأسلحة النارية التي جئت بها الغرب معه ، واستطاع العرب بتلك الأسلحة النارية الحديثة ان يسيطر على مساحات واسعة ودول برمتها دون ان يتدخل في سبيل ذلك جهدا كبيرا او بحرص لخصاره تمنوع عملية السيطرة او الاستيلاء ، بل كان الاستيلاء على المستعمرات سهلا يسيرا بحيث بدأ في كثير من الأحيان وكأنه مضماره طريقه استهوت الآخرين الى اتباع هذا المسيل مما دفع الدول الاستعمارية بعضها ببعض ، وشهدت القارة الأوروبية كما شهدت البحار الموسمية كهنتمسارك انصراف الاستعماري ولعبا قراصنة البحار الأنطير دورا كلن له بعد الأثر في دعم الاستعمار البريطاني فيما وراء البحار .

وصحب الاستعمار قيام الثورة الصناعية في أوروبا وهو رأس المال المستثمر في الصناعة والتجارة مما خلق طبقة من الامراء تعبرت بالنموذ والميطرة على اداة الحكم سيطرة الهيئ اوار الترتعة الاستعمارية ، ولكن الاستعمار لم يكن يستهوى كثيرا من الناس فانهذ فلاسفة الاستعمار مما سموه رسالة الرجل الابيض ، وسيلة للتجوية والافتناع الدائى بجلال الرسالة التي يقطع بها المستعر الاوربي في بمدى الشعوب المتأخرة ونشر الحضارة الاوربية ، وعند الاستعمار بذلك عملا وطنيا جليلا في نظر الاوربيى التسدين الذي يشهد مثلا سلتيا اضى وفي نظر الاوربيى المستعر الذي ينشد النفع والفائدة الذاتية والقومية ، لا سيما وقد فاضت خيرات الاستعمار فعم الرخاء المجتمع الاوربي في القرن التاسع عشر وأوليات القرن العشرين ، ولولا اسحريان العالميتان الاولى والثانية لظلت أوروبا تهم بالرخاء وطبيب الميئى على حساب المستعمرات .

٥

اما في المستعمرات فقد كلن الحال على خلاف ذلك . فعندما أخذ اومى القومى يبعج فيها راحب تنشأ التحرر والاستقلال ولربطت امانها الوطنية بهذا الهدف ، واصبح التحرر هو الإنكاس الامين الصادق لسيامتها في الداخل وفي الخارج .

الحرب ضد الاستعمار

أن شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار
سرب مثلاً حياً ما زال أسطوره في تاريخ نضال الشعوب .

أن شعباً كعبد الاستعمار العثماني وقاومه رغم التحايل عليه
سلك اغلابة الإسلامية .

ثم قاوم شعباً الفرد الغربي حتى أرغم المعاصر الذي دوج أوروبا
نهباً على أن يرسل مائتبل عمر البحر المتوسط الى فرنسه .

ثم صعد كقوامب الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي
ستعصت اميرة محمد تالي .

وتداعى معجانه الثوريه واحدة أثر الأخرى حتى حرفت امامها
صعد سرب طوبه من التضضات البله كل الصواحر التي اقامها
الاستعمار على أرضه لحماة وجوده . لقد واجه شعباً ثلاث
ميراطوريات هي الامبراطوريه العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم
غزوها لبلاد وانتصر عليها .

أن شعباً دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمناً غالياً لانتصاره
على الاستعمار . لكنه في النهاية حصل على النصر الذي يرد امام
انتاويح كل التضضيات وشرفه بمقدارها .

الليثاق

عانت مصر من الاستعمار طويلاً وحين احتلها الإنجليز عام ١٨٨٢
كان هذا الاحتلال للسيطرة على الممرات المائية الرئيسية للمواصلات
العالمية ، فقد تم حفر قناة السويس واقتنص الملاحة عام ١٨٦٩ ، ومن
بومها تغيرت سياسة بريطانيا تجاه مصر . فبعد أن كانت تتكفى بالخيولة
دون احتلال أية قوة أجنبية لحصر تهديد طريقها البري الى الهند كما كان
موقعها من حملة بونابرت ، أصبحت ترى ضرورة الاستئثار بمصر وحدها
والسيطرة على الممر المائي الذي أصبح الطريق الرئيسي للمواصلات
العالمية ما بين أوروبا والشرق الأقصى . وعدت حماية قناة السويس
حوض استراتيجيتها الامبراطورية .

وقبل الاحتلال البريطاني مرث مصر بدوار من الاستعمار الذي
يؤثر عليها عالياً وكماله فلا تهيج من ثورة حتى تفرم أواد ثورة
تبدد عبد العاصب الفخيل .

وم يكن الاحتلال البريطاني وحده هو ما تشفى به مصر ، بل كان

هناك حكم أسرة دجيله انحلت منها مئة نسلا لها وسعد
بنها لخدمة مصالحها .

وفي ظل أسرة محمد علي اخترب الحنابلة والرافعة والعلمية
مصلحة الحاكم وحيم كابوس الرسو والسحر والكرباج على الملأ .
وأصبح الفلاح رمزا للمهانة والأرداء في نظر التركي الحاكم وهذا
« ابن البلد » بالنسبة له صفا ميا من الناس لا يرمي إلى سوى
« ابن الدوات » المتعالي « فكل لفظ « بلدي » عنوانا للتخمر ودلالة
على التناحر والانطباع . وكان هذا اللون من الاستعمار الداخلي أسوأ
ما تكبت به مصر في تاريخها .

وورث مصر من عب الاحتلال والحاكم الأجنبي ممتا شديدا للاستعمار
تكرهتها وعلمها على انطوائها منها ومن غيرها .

وكانت حربها ضد الاستعمار حرة صادقة لاتجاهاتها الوطنية
والعكاسا أمين لسياساتها الخارجية .

في مسح ٢٢ يوليو ١٩٥٢ أتمعت الشعب انتفاضته الثائرة ولم
يحص ثلاث ليال أخر حتى ذلك أول معقل من معقل الظلم والاستبداد
والفساد . ففرض على حكم الأسرة العجيبة التي استمدت مصر غربا
وصف فرن . ثم نفي بأذيالها مغرور بالانطباع وأخت حلود الرجعية .

ولم بعد هناك ما يرتكز عليه الاستعمار الأجنبي فتهاوت عروش
رحل قضاء عمر البحر إلى بلاد كسيما بحر أبدال الحبة والعسل .

ولكن الاستعمار حين أرتحل كان يعتقد أنه قد ترك قلوبه من خلعه
تحتي مصالحه وبلود عن عائلته . وكلنا لاند من القصاص عليها وذلك
مما قلها حتى لا تكون متاثرا لاستعمار مقنع بحر الوطن إلى ما هو شر
من الاستعمار السابق .

كانت هناك شركة قناة السويس تحكم في أهم شريان للمواصلات
العالمية وهذا الشريان يجري في أرض مصر مدته أدرج معربة بالعرق
والجهل والدموع .

ولم يكن هناك بد من أن نستعيد مصر قناتها . وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٦
أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس .

وذعر الاستعمار من هول الصدمة فجمع قلوبه ليضرب مرتته ولكنه
بد بحيران مبين وأرتد حيا ملحورا .

واستكملت مصر سبيلها على أواصيها بعد أن بعث المنفى درساً
لا يتسى .

وكان استرداد قناتها السويس سرية للاستعمار واحتكاراته في
المصير .

وأيضا الشعب المصري يتحمله القنب لشمات أصراة إلى حد دول

الحركة المسلحة في وجه قوى راحة جراحة واستطاع بثباته الرائع وقتائه الزبر ضد الغزو أن يهز الضمير العالمي ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل في التطور الدولي . فقد لا أبهى العزيمة الزبرة التي مني بها الاستعمار في حرب السويس عصر القضاة الاستعمارية المسلحة .

ولهذا كانت حرب الاستعمار قلعة من قواعد سياستها الخارجية سواء كان الاستعمار ساقرا أو مقتنا .

ورفضت منذ البداية أن ترمط بأحلاف أو اتفاقيات تجعل لأية دولة نوعا من التدخل في شؤون البلاد .

ووقعت تحارب حلف بغداد حرما متبعة لا هوادة فيها لأن حلف بغداد يربط المشتركين فيه بسياسة انجليزية لعريق ضد فريق آخر .

وحارب مشروع ايزنهاور لأن الحوة التي يقدمها مشروع ايزنهاور معونة مشروطة بالتعاون مع الدولة التي تقدم المعونة والسفر في السياسة التي ترضيها ، ولأن فيها نوعا من الانحياز لعريق ضد الفريق الآخر أيضا ولأن هذا الانحياز غالبا ما يحمل في تياره نوعا من الاستعمار القنص حين يملأ الحليف القوى لوائه على الحليف الضعيف .

وقد يكون الاستعمار نوعا من العدول من جانب دوله على حقوق بعض رعاياها حين تأخذ سياسة التفرقة العنصرية بينهم كما جرى في اتحاد جنوب افريقية .

في اتحاد جنوب افريقية تفرقة حادة بين البيض والمالوين ، حيث تفرض على المالوين قيود لا تفرض على البيض ، ويود ملت من الصرامة جدا حلت من المالوين قريبا غربا في وطنه . في حين أن هؤلاء المالوين يلقون أربعة أضعاف البيض ، إلا أن هؤلاء البيض هم الذين يوسون البلاد ويسكنونها لأنهم ومصلحتهم ، وسد حكام البلاد مرضوا قيودهم على المالوين تحالوا بينهم وبين تولى المناصب العامة وقبدهم بالعمل في الأعمال الشاقة أو الشاقة أو الوضيعة التي يرفع عنها الرجل الأبيض لقسوتها أو كفاة أجرها .

وقد بلغت قوة الرجل الأبيض في اتحاد جنوب افريقية أن حرم على المالوين السكن في مساكنهم والسير في طرقاتهم والتدرد على متدباهم أو مطالعهم أو حوايتهم بفرض نوعا من العزلة الزهية على الكثرة الضالعة من السكان .

ولا تختلف هذه التفرقة العنصرية بين أبناء الوطن الواحد من أي نوع آخر من الاستعمار الخارجي المباشر ، ففي الاستعمار الخارجي يحكم المستعمر وهو ينتمي إلى دولته ، أما هذه التفرقة العنصرية فهي استثمار تحكم فيه طبقه تنتمي إلى نفس الوطن بطبقة أخرى من بنيه تستغرها لمصلحتها وسنبد بها لمتعتها كما يحصل المستعمر الأجنبي تماما أن لم يكن أشد وأقوى .

وهذا النوع الأخير من الاستعمار امتحان أشد الامتحان للجنس

البشرى والكرامة الإنسانية ، يتنافى مع الشرائع السماوية ومع حقوق الإنسان وهو بقية من بقايا نظام العبودية القديم .

وهو في ذاته معركة حياة أو موت ، فإن الاستعمار الخارجى قد ينتهى بنيل الأمة استقلالها وإحلال المستعمر فيها ، أما في هذا الاستعمار فإن المعركة لا تنتهى إلا بزوال الحكم الحاكم عن امتيازاته وحقوقه ، وإذا كان هذا الجنس أقل مدداً فإن الأمر ينتهى به إلى الخضوع للأغلبية السائدة والتسليم لها ومعنى ذلك أنه يتحول إلى أقلية أو يلوب في الأغلبية التى يحمل عليها ويلدريها وهذا شر ما يفتشاه ويتوقاه .

إلا أن الشرائع السماوية وحقوق الإنسان وكرامة البشر لا تجد في هذا الدويان غضاضة أو انتهاكاً لفريق دون الفريق الآخر ، فالوطن للجميع لا فرق بين عقيدة أو مذهب أو جنس ، لذلك كانت التعرقة المصرية أقسى ردائل البشر إذا امتنقوها أو اخلوا بها ، وفيها ظلم بين وقسوة بالغة تحيق بفريق من الأمة مهما قل عدده فله حقوق الإنسان مما يالك بكثرة غلبة مستلها أقلية مثيلة إذ أن عدد الملونين في اتحاد جنوب أفريقية لمقبة ملايين مقابل مليونين من البيض .

وتقف حكومة اتحاد جنوب أفريقية من هذا الأمر موقفاً بالغ قسوة الشذوذ إذ أمر على موقفها وتنحط في هذا الموقف أجيال الرأى العام الصالحى ،

وأصرار الشعب المصرى - كما جاء في الميثاق - على مقاومة التمييز العنصرى هو انذارك سليم للمعزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، فالاستعمار في واقع أمره هو سيطرة تعرض لها الشعوب من الأجس يقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجدها ، وليس التمييز العنصرى إلا لوناً من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجدها ، فإن التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتعرقة بين قيم جهودهم ، أن الرق كال الصورة الأولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون ساليه يرتكبون جريمة لا تقتصر أثرها على ضحاياهم وإنما يلحقون الأذى بالمعمر الإنسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .



ولمة نوع آخر من الاستعمار تعرض له الأمة العربية بالذات هو العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن العربى الفلسطينى ، وهو عدوان رهيب يختلف من أى عدوان آخر ، وهو عدوان من الممكن أن يمتد إذاه ليلحق بالأمة العربية جميعاً .

وهذا النوع من الاستعمار يقوم على الافتصاب والإبادة ، ولا يكفى بالسيطرة والحكم والاستغلال كأنواع الاستعمار الأخرى ، إذ أنه قد جاء ليقم ويتوسع وينشئ دولة مصرية رهيبة لا ترضى بمر الإبادة لتطك وتتوسع إذ لا مكان لها إلا ما تفتصب ولا أرض قبلتها إلا ما تستولى

عليه قمرا وعنقا . ومعنى أن تقوم وتتوسع أن يباد العرب أو يصبحوا
لاجئين .

وقد استولت الصهيونية على جزء من فلسطين وأقامت فوقها دولة
قاصرها قري الاستعمار الأوربي والأمريكي ، وحولت سكان هذا الجزء
من الأرض الفلسطينية الذي استول على إلى لاجئين غير من أعدادهم
وتحلست منهم يوساقل بلغت غاية الصف والعقارة الإنسانية .

الا ان هذه الدولة الزائفة تشعر انها غريبة وسط الموجة العربية
الثائرة وتطلع في شقوق الى بر النجاة ، وتراه في تحقيق هدفين
أساسيين لوجودها وبثائها ، أولهما أن تعقد صلحا مع العرب حتى
تضمن مسائلهم لها لندم كيانها وتقيم بناءها الموهوم ، وثانيهما أن
تقهر العرب وتستلهم لتخلي إرادتها عليهم ، وكلا الهدفين ملزم للآخر
الا أن أولهما يسبق لثيها من حيث التوقيت الزمني ويهد له ، فان
الصلح لا ينفذ العرب من المصير الرهيب المدون الإسرائيلي وإنما يدع
لإسرائيل فرصة كاملة تمد نفسها فيها للاقتضاض على العرب وإبادتهم
والاستيلاء على أراضيهم . فان لم يستجب العرب للصلح وهو ما تسعى
اليه إسرائيل جاهدة فليس أمامها غير الخطوة التالية وهي خطوة لأزمة
في العالين لبقائها ووجودها ولأيدمتها — من وجهة نظرهم — سواء
كلن هناك صلح أو بقيت الخصومة قائمة .

لهذا كانت تصفية الاستعمار الإسرائيلي واسترجاع فلسطين سليمة
لابنائها هدفا أصيلا من أهداف سياستنا الخارجية ، ويتطلب هذا
الهدف أن نعتقب محاولات التوسع والتسلل الإسرائيلي أينما تكون
حتى تنحصر إسرائيل في نطاقها الزائل فلا يد لبقاء العرب من أن تزول
إسرائيل من الوجود .

وتعمل إسرائيل جاهدة لتحطيم الحصار العربي لها ، فتتسلل عبر
هذا المحيط العربي الى مناطق أخرى ، ووحدت في افريقية أرضا يكرأ
للتسلل والانتشار ، وتلقى من العرب الأوربي والأمريكي ماباعدعا على
التسلل الى تلك البقاع العلواء والانتشار فيها ، ويحمل هذا التسلل
في حياته جرثومة خطرة من جرائم الاستعمار الأوربي الذي حصل
عصه وارتمل عنها ، فهو يعود اليها من الباب المطوي وعن طريق قد
لايشك في نفس الشعوب الافريقية التي تشيد المصونة من غيرها
ومن يتقدم لها اذا أمنت حافيه ، وتسلل إسرائيل الى تلك البقاع وهي
تطس أبواب العمل الوديع فتخدع فيها بعض الدول الناشئة وتقع
فريسة لها .

وعليا أن نعتقد هذا التسلل الإسرائيلي في القارة الافريقية لشعوي
عليه ونجتت جذوره فان افريقية باليه للجمهورية العربية المتحدة
خاصة وعرب الشمال الامريكي بصحة عامة هي الام الكبيرة للوطن
العربي في افريقية ، والوطن العربي هو الباب الجامع للدول الافريقية
الناشئة ، وافريقية هي المحل الحلي المفتح للنشاط العربي ، والحركة
بين إسرائيل والعرب في افريقية هي معركة المصير لكليهما ، فإسرائيل

تحاول ان تحطم الحصار العربي بالتسلل الى افريقية والاستيلاء عليها
ودعم النفوذ الغربي في انحاءها ، والعرب يرون في افريقية وطنهم
الكبير ومجال نشاطهم الواسع ، لذا استولت اسرائيل عليه استطاعت
ان تحصر العرب فيقلب ميزان القوى الى جانبها بدلا من ان يكون في
جانب العرب .

وقد ترمى اسرائيل الى التسلل الى مناطق اخرى وخاصة بلدان
الشرق الاقصى ، ولكن تسللها في افريقية هو الذي يشكل خطرا حقيقيا
على البلاد العربية ولذلك فالتا لاذ كنا نتعقبها في بقاع العالم فاننا
نتعقبها في افريقية بنوع خاص حتى لا ندع لها فرصة للاحاطة بنا او
مرض اى نوع من الاستعمار على البلدان الافريقية الثلاثة .



وشعور الكراهية الكامن في اعماقنا ضد الاستعمار ، وروح المقاومة
التي تحفنا على حربه اخذنا مد يد العون الى كل امة تشد التحرك
والاستقلال .

وكان هذا موقفنا في الجزائر وفي الجنوب العربي وفي الكونغو .
فكراهيتنا للاستعمار كراهية عقيدة ومبدأ وكراهية بدافع الشعور
القومي .

فمن حيث العقيدة وللمبدأ مددنا يد المساعدة الى شعوب لاريطيا
بها وبنات ضم الرابطة الانساني وغير المبدأ المشترك للاستعمار الذي
تكتنأ به بل وتحررنا منه قبل ان تحرر منه تلك الشعوب التي تحاربنا
شئى اوائته وصوره ومنها الكونغو وغانا وكوتيا .

فالحرب ضد الاستعمار فدية من مقلدنا السياسية اذ لا نستطيع
اامة ان نأمن حاليه ما نقى ظله على الارض .

ولا نستطيع بلورنا ان نأمن حقبه ما نقى يتمز للانقراض كما كان
يوم عاد اليها مدلا بعونه في اكتوبر سنة ١٩٥٦ يحاول ان يفسح
» ارادة شعبنا والذلة واجبره على التزوع خصوصا » قشيتته .

واذا كان المبدأ والقعدة هما اللذين يدعنا الى حرب الاستعمار
فان لشعور القومي هو ايضا اعظم ما يحملنا على حربه اذا كان يفتل
بقعة من بقاع وطننا الكبير ، لهذا وقعنا في صف الجزائر ومددنا لها يد
العون وقضينا قضيتها في المحافل الدولية حتى تكفل جهادها بالنصر .
كما نقف الى جانب شعوب الجنوب العربي حتى نأل حريتها واستقلالها
فالمعدون على بقعة من شاع الوطن العربي الكبير عدلون عليه جميعا .



لذا كانت حرب الاستعمار ونعقبه والقضاء عليه في كل اشكاله
ومروءه المسافرة والفتنة فلاننا بلونا الاستعمار فكان الثر لنا وانلينا
به فعلى تقدمنا والقتال مقدراتنا السياسية والاقتصادية وانتهب حرمنا .

وإذا كان الاستعمار لونا من ألوان المفرد السياسي والاقتصادي فاننا لانرى بغير التحرر من كل يهود سياسي واقتصادي مهما جاءه في صور براقة أو متخفيا وراء الدفلاع والمعونات الاقتصادية والمسكونة لهذا كانت سياسة عدم الانحياز هي السياسة الطيبة في عالم تنصهر فيه قوتان رهيبتان : قوة الغرب الرأسمالية وقوة الشرق الشيوعية .

والانطواء تحت ظل اتجاه من هذين الاتجاهين مناه الضعوع لكل ما يتطلبه هذا الاتجاه في كل ممالكه وتبلائه والانتقاص من سيادة الدولة وحريتها ، وليس هناك ما يحلنا على انتقاص ماحققناه بدمائنا وكفاحنا من سيادة وما قلناه بتضحياتنا من حرية .

وإذا كان الاستعمار كما هو في الحقيقة لونا من ألوان العبودية القديمة فاننا ناعرفنا ونقالسنا وشرائعنا لا يرمى بالعبودية لأنفسنا ولغيرنا . لهذا جاربنا النعرة النصرانية في كل ألوانها وفي شتى مجالاتها من كل تعصب ضميم محقوت .

وإذا كانت الأمة العربية أمة واحدة فاننا لا نرى أريدقتال شعبا من شعوبها مختلف ، لهذا جاربنا إسرائيل وجاربها وتقف في الدفلاع عن حق عرب فلسطين موقعا لا يرمى بغير هودة الحق إلى ذويه .

العمل من أجل السلام

ان شعبنا لم يلبس جونا في سعيه نحو السلام .

ان النفس نحو السلام قد خطا شعبنا الى مراكز دوله أصبح لها
الآن من قوة الإشعاع ما يضئ الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذي ساهم بكل إخلاص في أعمال مؤتمرات باندونج
واتحاحه والذي شارك في أعمال الأمم المتحدة وحاول عن طريق هذه
الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر من السلام التي شجاعة في الإيمان
بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وأفريقية نفس اللغة
التي تكلم بها أمام الكبار الأقوياء في الأمم المتحدة .

ان شعبنا في دعوته للسلام وفي عمله لتطوير احتمالاته اشترك مع
الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير العري .

ان شعبنا الذي شارك في الجهود الإنسانية العظيمة المكروسة لتحريم
التحارب النووي ، وشارك ايضاً في العمل من أجل نزع السلاح ،
الما كان يصور عن إيمان مطلق بالسلام . - لأنه يؤمن بإمكاننا مطلقاً
بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول شلها علي ارضه

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الأكيد لتقدمه على الاستمرار في حركته
القدسة من أجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذي سلب شعبنا بشعره عدم الإنحياز
والحياد الإيجابي .

الميثاق

انصروا بطبيعتهم شعب محبة السلام ولا يتم هذا من غرانة في
الطبع او شذوف في النفس البشرية التي جلت على الخير والشر معا ،
بل هو دليل على استواء الطبع وسلامة النفس البشرية ، ولا يتم ايضاً
هذا بسبب التعميم الزراعي او سكان الوديان المسهلة الرحبية من
حاجة للحرب وحس للسلام ، ولكنه دليل على ارتفاع الضمير الإنساني ،
هذا الارتقاء الذي يقع في اللاشعور ولا يفسح عنه الشعور إلا بالسلوك
الذي يبرزه ويتم عليه ، فمعاً نخضع الميمن النامدة البصيرة إلوان من

السلوك قد تعصح في اتجاهاتها عن لقائل الحضارة الغربية التي
تنبئ في ظلها الآن ، إلا أن هذه العقائل التي يسفر عنها السلوك
الشمورى في انشعوب الغربية تطوى في جنباً للاشعور كل معجبة
التيكائل النورمندرية القديمة ، وليس ارتقاء الضعير الانسانى وليد
الصدمة او وليد الارادة ، فالصدفة لا تصفى على الانسان من التعير
ما تعرج منه الآخرين ، والارادة وان غلعت ظواهر الشعور فانها لا تنهر
بواطن الاشعور ، فما زال الاشعور يعصح من نفسه بين الغينة
والاخري ويبرز في عجلة من الومى وفي حالات الصحة والمرض على
حد سواء ، وانما يرتقى الضعير الانسانى من كثرة ما يتمرس الانسان
بالشربة فيملو مرها وحلوها ويستشعر الحكمة من ثنائها ومن غريزتي
التحدى والاستجابة كلما طالت حياته على الارض امتدت تجاربه
وانست خبراته وارتقت حكته وسما ادراكه .

ولمصر من تقادم الزمن عليها مازودها بخرات لم يتزود بمثلا اى
شعب آخر وارقتى فيها الضعير الانسانى ارتقاء لم يسم اليه غيرها من
الشعوب ، وغدت الحكمة فيها وحيا والهاما صلوفاً أكثر مما هى
استغراء عقل قد يصيبه الخطل ، واصبح سلوكها الاجتماعى والسياسى
سلوكا طبيعيا لا تحفره عقد النقص او عقد الاستعلاء اذ خلا ضميرها
من كل كبت يرهق بواطن الاشعور .

وبهذا السلوك الطيبى تدور سياستها واتجاهاتها الدولية
واضحة سافرة وهو ما يفسر الصراحة التي يعلن بها الرئيس عبد الناصر
سياسة مصر ، ولا تتم هذه الصراحة من نوع من الاقتبال او التصنع
او مجازاة الظروف قدر ما تتم من مبادئ أصيلة مصدرها الطبيعة
المصرية الفالصة .

وهذه المادى هي التي تحدث عنها الميثاق عندما عرض لمياسة
مصر الخارجية بقوله :

« ان الخطوات الثلاثة المبينة في السياسة الخارجية للجمهورية
العربية المتحدة تعبر عن كل ميادنها الوطنية هي :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه
فى جميع أقنمته ومخبرته في كل أوكلره »

« والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالانه هي الفرصة
الوحيدة الفالصة لرهابة التقدم الوطنى »

« ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء فلن الرخاء المشترك لجميع
الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما انه اصبح في حاجة الى التعاون
الجمعى لتقريبه »

فحب السلام لمرة أصيلة عند المصريين ذلك انهم كما قلنا قد
بلغوا أقصى مراتب الارتقاء للضعير الانسانى بحكم تاريخهم الطويل وبحكم
ما اجتازوا من خبرات وتجارب خلال هذا التاريخ ، علمتهم كيف يقدرن
الحياة الانسانية ويجلون وجودها على الارض فحرموا عليها وصاوتها

حتى لى نوابيتهم وتوفيسهم وارتجوها فى الميعة الآخرة ، فليست الحرب إلا قضاء على الحياة وقتلا للنفس البشرية وتدمير لكل نزعمة خيرة على الارض ، والمصرى كما يقول المشايخ « يؤمن ايماناً مطلقاً بالحياة » .

ومن أجل السلام التزمت مصر سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز . فان الكتكتل والانحياز كفيلا يزيدان التلو اشحالا ، الذ عا دامت هناك دول حائرة اولها القلوة على التوقيت عندما يعزب الأمر كان الأمل كبيرا فى سيادة السلام ، كما أن الحرب من طبيعتها أن تقع حين يأس فريق من نفسه القوة للتغلب على عدوه ، وما تشهده صيدان الاختلاف هو الوصول الى هذا الحد من القوة الذى يعمر بالصلوان لآلهه الأسباب ويورى غرام الكرياء السيلسى .

ولقد حافظت مصر لى سبيل الحياد الإيجابي وعدم الانحياز حريا مريرة تعرضت فيها لاتهامات شتى ، فقبل أنها تتشبع للشرق وميل للشيويعه وقبل أنها تنكر للعرية والديمقراطية ، ولم تقف الحرب عند تلك الاتهامات ، بل أخطت حاسب المساومات من ناحية والتهديد من ناحية أخرى مما لانت لها قتاة حتى انتصرت أخيرا بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وأدرك العالم أن ميزان السلام فى يد دول عدم الانحياز .

وفى دعوتها للحياد الإيجابي وعدم الانحياز حررت نفسها من كل ميل الى إحدى الكتكتنى المتنازعتين وأرفع صوتها حاليا فى ياندونج كما أرفع و الأمم المتحدة يدعو بمنس الدعوة الى السلام والإيمان المطلق بحق الإنسان فى حياة آمنه مستقرة ، دعوة وأحه بها العالم أجمع الأقوياء فيه وقر الأقوياء « بقوة التصير الحر » .

ومن أجل السلام نعت مصر الى تحريم التجارب النووية وشاركت مشاركة إيجابية فى العمل من أجل نزع السلاح وطالبت بأن تكون اللوة فى خدمة السلام .

ولعل الدول النامية أفله حاجة الى السلام من الدول التى اكتمل نموها ، ففى ظل السلام تنمر معركة التطوير ورفع مستوى المعيشة . ولعل المشكلة الأولى التى تواجه العالم والتى يعف أمامها الضمير العالمى كئيبا هى مشكلة الغذاء وهبوط مستوى المعيشة فى دول كثيرة ، هذه الدول هى التى وصت فى الصلاة تحت نير الاستثمار من قبل مفتاق حبرائها وحبال بيها وبين الإرضاء الى المستوى الكريمن من حنويات الحياة الطيبة ، فلما تحررت أخطت تواجه مشكلة انخفاض مستوى المعيشة ، ولن تحقق تلك الدول ملربها فى حياة كريمة مالم يسد السلام العالمى وستنتب الأمن الدولى . ففى ظل السلام تحقق طورها وريخاتها .

فاذا نادت مصر بالسلام وكنت الدعوة الى السلام العالمى أحد الخطوط الثلاثة المعينة فى سياستها الخارجية فلأنها تعرف قيمة الحياة ولأنها تعلم على نائها فى لربها ، فصديق دعوتها للسلام يسع من حاجتها المساسة إليه .

التعاون الدولي من أجل الرخاء

إن التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي للحرب ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال .
وهو استمراد منطقي للعمل من أجل السلام وتوفير الجو الأمثل للتطوير .

إن التعاون الدولي من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة إلى الهدف النهائي الذي تسعى إليه سياستها الخارجية انعكاسا لتضالها الوطني .

إن شعبا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمي والرخاء الإنساني .

الميثاق

إن المشكلة التي تواجه العالم حقا كما قلنا هي مشكلة الغذاء وتطلع مستوى المعيشة في شعوب كثيرة .

ولقد عرف الإنسان أخيرا في إدراكه العميق للقيم الإنسانية أن كرامة الإنسان لا تكتمل في ظل الفقر والخوف ، ومعرفة وليقة الحريات الأربع التي أعلنها الرئيس الأمريكي روزفلت في رسالته إلى الكونجرس في ١٢ يناير ١٩٤١ معنى « التحرر من الفقر » بأن يكون هناك معنى اقتصادي يتيح لكل شعب حياة طيبة مطمئة كما عرفت معنى « التحرر من الفقر » بأن يحفظ التسليح عامة من حيث الكم والنوع إلى الحد الذي لا يسمح لأي شعب بالعدوان على أحد جيرانه في أي مكان من العالم .

وفي أغسطس من نفس العام صدر ميثاق الأطلسي متضمنًا ثمانية نقاط أحييت أساسا لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الدولية في المستقبل إقرارا بحرية الإنسان ورحائه وسلام العالم وأمنه ، وإقامة روابط وثيقة من التعاون الاقتصادي الدولي يحقق الرخاء العام للشعوب ويرفع مستوى العمل والعمالة ويشجع الطائفة الاجتماعية ويسود السلام العام .

وفي مايو من هذا العام صدر الميثاق فجدة فيه :

« أن شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولي من أجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالمي » .

« أن السلام لا يمكن أن يستقر في عالم تتفاوت فيه مستوياته

الشعوب تقادونا مخيفاً ، ان اللام لا يمكن ان يستمر على حافة الهوة
السحيقة التي تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرضت عليها
التخلف » .

ولقد سادت العبودية طويلاً كما ساد الاستعمار فكانا انتهاكاً للكرامة
البشرية سيئاً وصحاً في جبين الحضارة الإنسانية اند الدهر .

وفي العبودية تمتنع كرامة الإنسان ويتمن وجوده ويحرم ثمرة
عمله وفي الاستعمار تمتنع كرامة الشعوب وتمن وجودها وتحرم من
حريتها ومن عطلها وانتابها .

وتعرض العبودية على الرقيق اذنى مستوى من المعيشة لا يسل
الا ما يفهم اوده ويحطه قادراً على العمل ويحرم فيما عدا ذلك من كل
متاع الحياة .

ويعرض الاستعمار على الشعوب بدوره اذنى مستوى من المعيشة
اذ لا يترك لها غير العتات الذي تقتات به والذي يمكنها من العمل لخدمة
المستمر وفيها عداً ذلك يحرمها من حق التعليم وحق الرعاية الصحية
والاجتماعية ويحمل جاهداً على امثالها في درجة من التخلف لا تستطيع
معاها مناهضته .

وعرف الانسان مافى الرق من انتهاك للكرامة الانسانية فاجتمعت
الدول على تحريره وكان ذلك بمضى حشرات الحضارة الحديثة .

اما الاستعمار فقد ظل حائماً على صدر الشعوب حتى نشبت له
واطلت الحرب ضده فكان القضاء عليه ثمرة النضال الشعبى وليس
نتيجة لبعظة الضمير الاستعماري ، بل ان المستعمر انحل بقتع نفسه
بانه يحمل الى تلك الشعوب المتأخرة حضارة الرجل الابيض وارتقاءه
وان هذا الرجل الابيض مسئول امام الضمير الانساني عن رعاية تلك
الشعوب والاخذ بيدها .

ولكن الرجل الابيض الذي حمل معول الاستعمار في يده قد حطم
بهذا المعول كل كرامة للانسان في القبلان التي ابتليت باستعمارها .

لهذا كان « التعاون الدولي من اجل الرخاء » كما جاء في الميثاق -
هو الامل الوحيد في تطور سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويردع
الحبة بينها ندبلاً من سموم الكراهية » .

واذا هد الاستعمار مسئولاً - وهو مسئول - فعلاً - عن التخلف
الاقتصادي والاجتماعي في المستعمرات ، « فان التعاون الدولي من
اجل الرخاء - كما جاء في الميثاق - من جانب الدول المتقدمة هو
التفكير الانساني الذي يشترك فيه المسؤولون وغير المسؤولين عن العصر
الاستعماري » .

ومعنى هذا القول ان مسئولية التخلف الاقتصادي والاجتماعي في
العالم تقع على عاتق الاستعمار وان هذه المسئولية لحم على الدول
التي ارتكبت جريمة الاستعمار كما تضم على غيرها من الدول المتقدمة

التعاون معاً لإحلال الرخاء محل الضيق والإملاق والعمل على رفع مستوى المعيشة والتخلف .

ويتطلب هذا التعاون أن تمد الدول الفنية يد العون مخصصة إلى الدول المتخلفة ، على ألا يكون هذا العون نوعاً من التسول أو الاستجداء أو سبيل الإيهبة ، فإن الشعوب لا يمكن أن تعيش على خيرات غيرها تنتظر البر والإحسان .

فإن الاستجداء يحمل في طياته الخضوع ، والخضوع أول مراتب التعلقل والاستعمار .

لهذا فإن المفنى الذى يجب أن يقر فى الأذهان أن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أن تعمل الدول معاً وعلى قدم المساواة متكاملة لرفع مستوى المعيشة فى الدول المتخلفة بأن تساعدنا فى هذا السبيل بما تملك من قدرة العلم والصناعة .

بمعنى أن يكون العلم حقاً للجميع فلا تصعب دولة كشمورها ومخترعاتها العلمية والعنية والصناعية عن دولة أخرى لا تملك احتكار العلم - كما يقول الميثاق - يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

وقد مقالق العلم للجميع على حد سواء يهدد الفصل البشري سبيل الحق والإبداع ويعمل على تطوير المعرفة الإنسانية تطويراً يرقى بها إلى الدروة المشردة قوة الحق والإبداع ، فالمعرفة الإنسانية لا تكتمل ولا تستوى عالم بسوء فيها العقل البشرى كله ، فالتعاون فى كشف القصد والتعاون فى تطوير الذرة وتذليلها والتعاون فى تبادل الأسرار العلمية ، كل هذا كميل يأن يسرع يعطى الحضارة قسماً إلى الأمام دون أن تتعثر أو تتكاثف فما صبح عنه قوة الحق والإبداع فى قوم يكمله أقوام آخرون .

وما من شك فى أن كل تقدم علمى يحقق قدراً وافراً من الرخاء ويرفع مستوى المعيشة .

ولذلك يجب أن يكون العلم فى خدمة الرخاء وأن تفتح أبوابه على حصاريعها للجميع وذلك هى دعوتنا إلى الأمم المتقدمة .



والرخاء لا يتحقق مع الحرب أو مع أى تهديد للسلام حيث تنصرف القوى الاقتصادية والصناعية لسد مطالب التسلح على حساب مستوى المعيشة ، فكل قرش ينفق على التسلح يواجه حراماً فى الجانب الآخر ، جانب التعمير والرخاء .

وإذا تصورنا ما ينطق على الأسلحة النووية ومعدات الفضاء لهاتنا ضخامة الانفلاق فى عالم يتضور أكثر من نصف سكانه جوعاً ، ولو انتقلت تلك المبالغ الطائلة لتخدم الحياة - كما يقول الميثاق - لتروق العالم فى موجة من الرخاء الحقيقى .

ولن يسترد الإنسان كرامته البشرية مالم يتقارب مستوى المعيشة بين الأفراد في الشعوب المختلفة وبين الشعوب جميعاً ، فلا يبقى شعب يصنّى بالعوذ والعنجه وشعب آخر يفرق في الرخاء ، ولا يتأتى ذلك مالم تقف الجهود المالية متكاملة لدعم خطة التنمية الاقتصادية والفنية في البلدان المختلفة ، حتى يستغل كل بلد موارده لخدمة سكانه وخدمة المجتمع البشرى جميعه .

وتتبع التكتلات الاقتصادية الدولية دون تحقيق هذا الهدف أنجيل فان هذه التكتلات تحصل معنى السيطرة والاحتكار أو بمعنى آخر هي وسيلة من جانب الأقوياء لتعطيم محاولات الضعف من أجل التقدم ، وهي بذلك نوع جديد من أنواع الاستعمار تعبره الجمهورية العربية المتحدة وتقف دونه لتحقيق التعاون الدولي عبر كل المحيطات وليعتمد الى جميع الاقطار .



وليس هناك ما نضم به هذا البيت المسط أقوى مما جاء في الميثاق من الاطار الذي تعيش فيه الجمهورية العربية المتحدة ويوجه سياستها الخارجية ،

وقد جاء في ختمه :

إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ويؤمن بتضامن أسوي أفريقي ، يؤمن بتجميع من أجل السلام يضم جهود الذين تربط مصالحهم به ويؤمن برابط روحي وثيق يشده الى العالم الاسلامي ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذي استنصته الامم والشعوب من محبة حريين عالميتين تطلقهما مرة من الهلثة المسلحة .

والابدين بهذا كله لا يتعارض مع نفسه ولا يتصادم والمها هي حلقات سلسلة واحدة ،

ان شعبنا شعب عربي ومصريه يربط بوحدة مصر الأمة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقية المتناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة من كلورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ان شعبنا ينتمي الى القارتين اللتين تلدو فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطني وهو أبرز معاركه في القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد في السلام كبداً ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

أن شعبنا يعتقد من رسالة الأديان وهو يعيش في المنطقة التي
هيطن عليها رسالات السماء .



أن شعبنا يعيش ويتناضل من أجل المبادئ الإنسانية السامية التي
كتبها الشعوب بمبادئها في ميثاق الأمم المتحدة ، أن تقرات كثيرة في
هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

« إن شعبنا قد عقد العزم على أن يمد صرح الحياة على أرضه
بالحرية والحق ، بالكفاءة والعقل ، بالثمة والسلام .

وإن شعبنا بذلك من إيمانه بالله وإيمانه بنفسه ما يمكنه من فرض
أرادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانته » .

فإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد عرفت خطوط سياستها
الخارجية فقد صاغت على هدى آمالها الكبرى في الحياة وإيمانها
بالحياة الإنسانية وكرامة الإنسان .

فهرست

الصفحة

للوضوع

في التحول الاشتراكي الثوري

- ٢ بقلم الدكتور عبد القادر حاتم ..

جلود الانفصال المصري

- ١١ بقلم محمد عطا
١٢ ١ - الثورة على الفرنسيين
١٧ ٢ - مصر حتى الثورة العربية ..
٢٤ ٣ - الثورة العربية
٢٩ ٤ - ثورة ١٩١٩ م

الديمقراطية السلمية

- ٣٧ بقلم الدكتور محمود محمد الجوهري
٣٩ ١ - مفهوم الديمقراطية
٤٤ ٢ - ديمقراطية ما قبل الثورة ..
٤٧ ٣ - هيئة التحرير والاتحاد القومي
٥٢ ٤ - ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق
٥٥ ٥ - التنظيم السياسي الديمقراطي

حتمية الحل الاشتراكي

- ٦٢ بقلم الدكتور محمود محمود
٦٥ ١ - تعريف بالاشتراكية
٧٠ ٢ - ما تهدف اليه الاشتراكية .

٧٥ ٣ - الاعترافية هي الحل لأزمة المجتمع .

٧٩ ٤ - الاعترافية في الميثاق ..

الانتاج والمجتمع

٨٧ بقلم الدكتور محمود الجوهري

٨٩ ١ - التخطيط والانتاج .

٩٥ ٢ - اشتراكية الانتاج

١٠٤ ٣ - العمال والانتاج .

الثقافة والميثاق

١١١ بقلم الدكتور محمود محمود

١١٣ ١ - معنى الثقافة

١١٨ ٢ - الثقافة والدين

١٢١ ٣ - الثقافة والعلم .

١٢٧ ٤ - أجهزة الثقافة

١٣١ ٥ - تصور من الميثاق

التعبئة الروحية في الميثاق

١٣٧ بقلم على الجبلاني ..

الوحدة العربية

١٥٩ بقلم محمد عطا ..

١٦١ ١ - الجمهورية العربية المتحدة .

١٦٢ ٢ - أمس الوحدة العربية.

١٦٣ ٣ - الصراع داخل الوطن العربي .

١٦٥ ٤ - الرجعية والاسمعار ..

المصنف

الموضوع

- ١٦٨ - الوحدة لا تفرض
- ١٧٠ - صورة الوحدة العربية
- ١٧١ - الجمهورية العربية المتحدة والوحدة
- ١٧٤ - الطريق إلى الوحدة
- ١٧٧ - التنمية الفكرية
- ١٨١ - الاتحاد الاشتراكي العربي

سياسة الخارجية

- ١٨٥ - بقلم الدكتور حسين فوزي التجار
- ١٨٧ - سياسة الخارجية
- ١٩٠ - الحرب ضد الاستعمار
- ١٩٧ - العمل من أجل السلام
- ٢٠٠ - التعاون الدولي من أجل الرخاء



مطالعة الدار القومية

١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤

١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧



الدار القومية للطباعة والنشر

ت : ٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨

Bibliotheca Alexandrina



0412574